

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (411)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	26
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	33
حقوق الانسان في العالم	75



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



أكدت أنها تعمل على توفير الحماية للمعتدى عليه ومحاسبة

المعتدي

حقوق الإنسان": نتابع العنف الأسري عبر وسائل الإعلام"

المختلطة

المصدر: صحيفة سبق السبت 15 ذو القعدة 1434 هـ - 21 سبتمبر 2013م

<http://sabq.org/IKDfde>

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:
قالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة إنها تتابع جميع ما يصلها من شكاوى لحالات العنف الأسري أو ما ترصده من صور أو مقاطع فيديو وغيره، سواء عبر الصحف أو مواقع التواصل الاجتماعي أو غيرها، وتتخذ الإجراءات المتبعة في التوجيه بالعمل على توفير الحماية للمعتدى عليه ومحاسبة المعتدي.
وأوضح الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المكلف خالد الفاخري لـ"سبق" أن الجمعية تبشر حالات العنف جميعاً من خلال الشكاوى التي تصلها أو عبر ما ترصده من صور أو مقاطع فيديو.
وأضاف أن الجمعية تعمل على توفير الحماية للمعتدى عليه ومحاسبة المعتدي بتوجيه الجهات ذات العلاقة لاتخاذ اللازم في مثل هذه المواقف.



فيما أب وزوجته يكبلانه ويوسعانه ضرباً.. والرأي العام منزعج

حقوق الإنسان" تبحث صحة صورة تعنيف طفل حفر الباطن"

المصدر: صحيفة سبق السبت 15 ذو القعدة 1434 هـ - 21 سبتمبر 2013م

<http://sabq.org/kMDfde>

بدر الروقي، طلال الطلحي- سبق- حفر الباطن:
بدأت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في التحرك فعلياً نحو التأكد من صحة صورة متداولة لأب وزوجته يكبلان طفلاً في حي النافية بمحافظة حفر الباطن، ويضربانه يومياً.
وتسببت الصورة والقصة المصاحبة لها في إثارة الرأي العام، حيث حظي الموضوع بتعاطف شعبي كبير، وتناقل المواطنون هذه الصورة عبر "الواتس أب".
وقال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري: "وجه رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني بمتابعة القضية، وراسلنا الجهات المختصة في وزارة الداخلية بمحافظة حفر الباطن للتأكد من صحة المعلومات المتداولة، ولو ثبت صحة ما يقال فسنحرك لحماية الطفل على الفور".

وأضاف: "سنتحقق أولاً مما نشر ثم سنتحرك لضمان حماية حقوق الطفل إذا كان هناك انتهاك يجري".
وأردف "الفاخري": "الجمعية تتعامل مع حالات العنف من خلال شكاوى تصلها أو من خلال ما ترصده من صور أو مقاطع فيديو وغير ذلك، وتعمل على توفير الحماية للمعتدى عليه ومحاسبة المعتدي عن طريق الجهات المختصة".
وعلمت "سبق" أن الجهات المسؤولة بالمنطقة الشرقية ستصدر بياناً بخصوص هذه الواقعة في غضون الساعات القادمة.



حفر الباطن: الطفل المعنف يكشف غياب لجنة الحماية من

«الإيذاء»

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 17 ذو القعدة 1434 هـ - 23 سبتمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/554703>

حفر الباطن – إبراهيم السليمان
كشفت حادثة طفل حفر الباطن «المُعنف» عن عدم وجود لجنة متخصصة في التصدي لحالات العنف والإيذاء، ما جعل المسؤولية تضيق بين الجهات المعنية بأحداث «العنف». إلا أن القضية نالت اهتماماً من أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن نايف، الذي تابع حال الطفل «المُعنف»، ووجه محافظ حفر الباطن، بـ «متابعة الموضوع، وتقديم الرعاية اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية، ورفع تقرير إلى إمارة المنطقة الشرقية عن الحالة» التي أثارت الرأي العام كثيراً. بدوره، قال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، في تصريح صحافي: «إنه تم التواصل مع الجهات الأمنية في حفر الباطن، للوصول إلى منزل الطفل المُعنف، والتأكد من حدوث العنف الأسري»، مضيفاً «تتابع في الجمعية الموضوع باهتمام بالغ، والهدف تحقق بالوصول إلى الطفل».

وأكد الفاخري، أنه «لن يتم إغلاق الملف إلا بحماية الطفل، ومحاسبة المتسبب في حال تأكد أنه تعرض إلى عنف»، مضيفاً أن «حياة أي إنسان ليست ملكاً لأحد، مهما كانت صلة القرابة سواء الأب أو الأم، وعلى الرغم من «الاستياء العام» الذي ترافق مع ظهور حالة «طفل حفر الباطن المعنف» إلا أنها كشفت عن عدم وجود لجنة متخصصة في التصدي إلى العنف والإيذاء، التي توجد في كل محافظات المملكة تحت مسمى «لجنة الحماية من العنف والإيذاء»، ما جعل المسؤولية تضيق بين الجهات المعنية عن التعامل مع حالات العنف.

وتضم حفر الباطن، فريقاً للحماية من العنف والإيذاء، يقتصر دوره على المعتنفين داخل المستشفيات، ويقدم لهم برامج نفسية واجتماعية وطبية، ومن ثم تحال ملفاتهم إلى لجنة التنمية الاجتماعية التي تحيلها إلى المنطقة الشرقية، لعدم وجود لجنة مختصة في التعامل مع حالات العنف. وتتشكل لجنة الحماية من العنف والإيذاء بتوجيه من المحافظة وبأعضاء من كل من: الصحة، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والشرطة، ولجنة التنمية الاجتماعية، وهيئة التحقيق والادعاء العام، إضافة إلى المحافظة. ويعقدون اجتماعات دورية. وتحتاج إلى مقر في إدارة التنمية الاجتماعية ودار لإيواء المعتنفين والمعنفات، تحت إشراف اختصاصيين واختصاصيات نفسيين واجتماعيين، ينظمون حملات توعية للتعامل مع العنف الأسري والتعريف بالحقوق.

وأوضح مصدر في «صحة حفر الباطن» في تصريح إلى «الحياة»، أن «مستشفى الملك خالد العام، يتلقى في أوقات متفاوتة، عدداً من حالات العنف، غالبية ضحاياها من النساء والأطفال والعاملات المنزليات». وعزا غيابها عن الظهور الإعلامي إلى «طبيعة المجتمع الرافض لظهور هذه القضايا، فضلاً عن شيوع ثقافة العيب».

وقال: «إن غالبية حالات العنف تقع خلف الجدران، وكثير من المعتنفين والمعنفات تغيب عنهم التوعية بحقوقهم»، مضيفاً أنه «في حالات العنف يتم التعاطي معها بحسب الحالة، فإن كانت فتاة بالغة، ورفضت المكوث عند الوالدين، وثبت الاعتداء؛ فإنها تُحال إن طلبت ذلك، إلى دار الإيواء في المنطقة الشرقية. بينما إن كان طفلاً؛ فينظر بحسب صلاح الوالدين، وتكرارها».

الشرطة تعثر على مُعنف حفر الباطن... وتحيل الأب وزوجته للتحقيق

المصدر: صحيفة الحياة السبت 15 ذو القعدة 1434 هـ - 21 سبتمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/554282>

حفر الباطن - «الحياة»

تمكنت الجهات الأمنية في حفر الباطن من القبض على والد الطفل المعنف وزوجته، وتم تحويلهما إلى شرطة حفر الباطن، وجاري التحقيق معهم، كما تم تحويل الطفل المعنف إلى مستشفى الملك خالد في المدينة. وحضر مندوب الشؤون الاجتماعية لتقديم الرعاية اللازمة للطفل المعنف، كما حضر مندوب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأشارت شرطة المنطقة الشرقية، إلى أن ذوي الطفل قاموا بتسليمه لمنسوبي الشرطة، وباتخاذ إجراءات الاستدلال الأولية، اتضح أن الطفل سعودي في عامه الرابع تقريباً، وبالشخص على حالته لم يتضح وجود آثار جروح أو كدمات ظاهرة للعيان. موضحة أن «ذويه ذكروا أنه يعاني مع إخوته من مرض التوحد، وتمت مطالبتهم بما يثبت ذلك رسمياً، حيث تم نقل الطفل وإخوته إلى المستشفى لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة ولا يزال التحقيق جارياً». وأثارت صورة ظهرت لطفل معنف انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الأهالي ليصل صداها لأبعد مدى، حيث تداول ناشطون في «تويتر» الصورة بين مصدق ومكذب، فيما أفادت الرسالة المصاحبة للصورة أنها تعود لطفل معنف في حي النافيفي في حفر الباطن تم ربطه إلى ماسورة حديدية بحبال في النهار الذي يتميز بشدة حرارته، فيما اتضح من الصورة أنها التقطت من سكان الدور العلوي لمنزل الطفل المعنف، حيث إنها توضح حالة الطفل. وما أن انتشرت الصورة حتى ضجت مواقع التواصل الاجتماعي مطالبة إما بإثبات الواقعة ومعاقبة المعنفين أو نفيها ومعاقبة مروجيها في ظل تضارب الروايات بين رواية تلقي بالملامة على الأب وزوجته بعيداً عن أعين أمه المطلقة، وبين من يلقيها على الأم وزوجها في ظل وفاة الأب. ورغم ضعف المعلومات والدلائل إلى أن رجال البحث الجنائي بذلوا جهوداً كبيرة لاستكشاف الحادثة، ليتم تحديد المنزل الذي ظهر في الصورة، الواقع في حي البلدية، وليس حي النافيفي كما تردد. وتواجد رجال البحث الجنائي برفقة مندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية للوقوف على ما نشر والقيام بمهامها تجاه حالة الطفل بعد التحقق من ذلك، بمتابعة مباشرة من مدير عام الشؤون الاجتماعية في المنطقة الشرقية سعيد الغامدي، كما حضر ممثل لحقوق الإنسان ليتم نقل الطفل إلى المستشفى بعد دخول المنزل برفقة والدته وزوجها، حيث يعمل الاثنان في صحة حفر الباطن، ونقل الطفل وأسرته للمستشفى، ويخضع لفحوصات للاطمئنان عليه، فيما يتم التحقيق مع والدته وزوجها لمعرفة ملابسات القضية.

وذكرت مصادر لـ «الحياة» أن إيذاء الطفل استمر لعدة أشهر فيما يُنتظر أن تصدر شرطة حفر الباطن بياناً بعد أن يتم الانتهاء من القضية.

وسائل التعبير عن المطالب الشعبية تبحث عن تفاعل أكبر من السلطة التنفيذية

انقد للإصلاح.. ولكن لا تشك في منجزات وطنك أو تسيء لرموزه

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 18 ذو القعدة 1434 هـ - 24 سبتمبر 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/09/24/article870290.html>

إعداد - د. أحمد الجميلة

هي ليست مناسبة تعيدنا إلى الوراء بحثاً عن إرث نستذكره، أو نتوقف عنده، أو حتى نستلهم عبره من الموقف والأحداث، ولكنها مع كل ذلك هاجس نحمله؛ استشعاراً بقيمة الانتماء، والوحدة، والتضحية، ومسؤولية العمل المشترك، والوعي بأهمية ما تحقق من منجزات، وما يمكن أن نساهم فيه بناءً وتنميةً، وما يتوجب أن نحرسه خوفاً عليه، وحباً فيه. ذكرى اليوم الوطني هي كل ما نحمله في دواخلنا من مشاعر، وصدق، وحب لهذا الكيان وقادته، ولكنه مع ذلك مسؤولية نحملها جيلاً بعد آخر، ومسؤولية أكبر حين نشكل بو عينا «حوائط صد» ضد كل من يحاول زعزعة أمن الوطن، واستقراره، أو حتى من يشكك في منجزاته أو يسيء لرموزه.

«ندوة الثلاثاء» تناقش هذا الأسبوع -بمناسبة اليوم الوطني- وسائل التعبير عن المطالب الشعبية بحثاً عن تفاعل أكبر من «السلطة التنفيذية» للتجاوب معها، واحتوائها، وحلها، مع التفريق بين النقد الذي يؤسس ويشارك في عملية الإصلاح على كافة المستويات، وبين الانتقاد الذي يسيء، وتحديدًا في مواقع «النت» وشبكات التواصل الاجتماعي. القيادة والشعب

في البداية قال "د. فهد الحمد": إن المرجعية التي تحكم العلاقة بين القيادة والشعب هي قواعد الدين الإسلامي الحنيف، خاصة فيما يتعلق بالأمور الكلية والقضايا العامة، ثم تنبثق في ضوء ذلك مجموعة من الأنظمة المستمدة من الكتاب والسنة النبوية، مبيناً أن منظومة القوانين والأنظمة تتم في إطار القواعد الشرعية لكنها تراعي المستجدات والمتغيرات التي يعيشها المجتمع والدولة.

وأضاف أن النظام الأساسي للحكم قد نص في أحد مواده على أن الحكم يستمد سلطته من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذه هي شرعية الحكم، وبالتالي هي الشرعية التي تحكم العلاقة بين القيادة والشعب، وعندما يُبايع المواطنون الملك فإنهم يبايعونه على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وأشار إلى أن النظام الأساسي للحكم حدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والشعب، من خلال تأكيده على مسؤولية الدولة في تحقيق العدل والشورى والمساواة بين المواطنين، وأن الدولة معنية بحقوق الإنسان، مضيفاً أنه تم تقنين سياسة الباب المفتوح المتبعة في المملكة منذ المراحل الأولى لتأسيس المملكة بتخصيص المادة (43) من النظام لذلك، والتي تنص على أن مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لجميع المواطنين وكل من له شكوى أو مظلمة، بل إنه من حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من شؤون، مبيناً أن ذلك يمثل الإطار العام للعلاقة بين القيادة والحاكم وبين الشعب.

سمات العلاقة

وعلق "د. فايز الشهري" قائلًا: إن سمات العلاقة بين القيادة والشعب نموذج فريد، فهي علاقة تعاقد بين القيادة والشعب، تمت بشكل فيه قدر من الاتفاق على الأهداف، مؤكداً على أنه كثيراً ما سمعنا العديد من الأفكار في إنشاء الدول، لكنها لم تكن تجارب ناجحة، على الرغم من أنها أفكار نبيلة، لكنها سرعان ما تحولت إلى إقصاء وحرمان الناس من الموارد الطبيعية وغير المساواة الموجودة في تلك البلاد، وكذلك تكريس الحكم القائم على التسلط.

وقال إن المملكة أوجدت نموذجاً لافتاً من العلاقة بين القيادة والشعب، قائمة على أساس متين وهو التوحيد "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، وكذلك الوحدة الوطنية والسياسية والجغرافية التي استطاعت أن توحد هذه الجزيرة، التي ظلت مشتتة ومبعثرة عبر مئات السنين، مضيفاً أنه حينما يتم تأسيس دولة بهذا الرسوخ والشموخ، ستمر بها الأعاصير والتيارات مروراً سريعاً، ولن تستقر؛ أما المملكة فقد بُنيت على فكرة نبيلة وغاية نبيلة وهي نصرة الدين ولم القبائل المتناثرة والتوحيد الجغرافي وحماية الحرمين الشريفين، لافتاً إلى أنه على الرغم من مرور الفكرة النبيلة بأعاصير في فترات وحقب تاريخية عربية من تيارات فكرية وسياسية، إلا أنه ظلت محمية بسواعد الرجال وتمسكهم بنبل الهدف، وكذلك حرص القيادة، مؤكداً على أنه في ضوء هذا كله كان التعاقد بين المواطن والقيادة والمسؤولين، وبالتالي تحولت إلى علاقة راسخة تحملها راية التوحيد.

علاقة أبوية

وأضاف "خالد الفاخري" أن الوطن يحتاج منّا الكثير، إذ إن القيادة قدمت ومازالت تقدم، بل ووفرت كل ما يحتاجه الأفراد وفق خطط مرسومة، مضيفاً أنه فيما يتعلق بالحقوق فإنه عندما نطلع على الأنظمة الموجودة، نجدها تضمنت الواجبات التي تجب على الحكومة مثل الصحة والتعليم والأمن وتوفير القضاء العادل، إضافةً إلى الواجبات التي يجب على المواطن الالتزام بها، وبالتالي تصبح العلاقة علاقة تكاملية وتبادلية، مبيناً أنه يمكن تلخيصها بأنها علاقة أبوية بين القائد والشعب، وهذه هي أهم سمات العلاقة.

متغيرات العصر

وحول المتغيرات التي طرأت على هذه العلاقة؟، قال "د.فهد الطيَّاش" إن كل كيان يحظى بقبول من الناس، ويحدث بينهما التحام وتجانس يدخل في إطار النظرية الشرعية، مضيفاً أن الشرعية لدى فقهاء السياسة تنقسم إلى شقين الأول: الاعتراف بالشئ، والثاني: احترامه، مبيناً أننا أدركنا هذه الوحدة كمواطنين، وبالتالي التحمنا مع هذا القائد الذي يحمل هذا الفكر الذي أوصلنا إلى مثل هذا المنجز العظيم، وبناءً على ذلك تمت هذه العلاقة.

وأضاف أن كثيراً من المتغيرات التي طرأت تأتي نتيجة لتوسع مجالات التعليم والتطورات والاحتكاك الثقافي، حيث لم يعد الشعب هو ذلك القليل الموجود في كل مكان ضيق، حيث أصبحنا جزءاً من هذا العالم نستفيد منه ويستفيد منّا، لذلك كثيراً ما نكتوي بأي صدمات تحدث في العالم، مبيناً أنه قياساً بالفرضية العلمية نجد أنه كلما زاد الاحترام وزاد التعرف على أهمية هذا الكيان عززنا علاقتنا به، وبالتالي أصبح الالتحام أشد قوة بالقيادة.

حجم التحديات

وتداخل "د. حمود النمر"، قائلاً: أعددت دراسة قريبة من هذا الموضوع تتعلق باتجاهات النقد نحو الأحداث والقضايا الوطنية المنشورة في الصحافة المحلية، باستخدام منهج تحليل المضمون، مضيفاً أنه عقد ورشة عمل مع مجموعة من المتخصصين لاختيار أهم القضايا والأحداث الوطنية التي تم التركيز عليها في الصحافة المحلية، خاصة تلك المواضيع التي يكتبها القراء، وسترى الدراسة النور قريباً، مشيراً إلى أن التحديات التي تواجه المملكة متسارعة ومتطورة، وتتزايد يوماً بعد آخر، حيث ضاعفت الثورة الإعلامية من التوسع في التحديات بعد أن كانت في السابق محلية، لكنها الآن أصبحت عالمية، مُشدداً على أهمية إبراز أهمية الوطن في نفوس وذاكرة المواطن.

سياسة التدرج

وقال "د.فهد الحمد" إن المنهج الذي نسير عليه في المملكة في الإصلاح والتطوير هو مسار واقعي متدرج يدرك متغيرات العصر وضرورة التكيف معها، ولكن بشئ من العقلانية وعدم التسرع، مبيناً أننا نسير في الاتجاه الصحيح وحققنا نجاحات في أمور كثيرة لم تكن موجودة، ولم تكن حتى نتصور وجودها لدينا، موضحاً أن عمر هذه الدولة لم يبلغ مئة عام حتى الآن هو فقط (83) عاماً، ولو نظرنا إلى ما تحقق لدينا من منجزات في جميع المجالات لم تكن واردة في خيال المواطنين لأدركنا أن مايتحقق هو كثير بكل المقاييس ولكننا نطمح دائماً إلى ما هو أفضل، مشيراً إلى أمثلة ذلك وجود الانتخابات البلدية، حيث كنا إلى عهد قريب لا نعرف شيئاً عن مصطلح الانتخابات، وفي الانتخابات البلدية القادمة ستشارك المرأة فيها، وفي مجلس الشورى لدينا (30) امرأة، مما يشكل (20%) من أعضاء مجلس الشورى، وهذا في رأيي الشخصي ليس نقلة ولا إصلاحاً، وإنما هي ثورة تستحق منّا التقدير وتحسب لقائدنا الفذ الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله-.

وأضاف: بدأنا نقطف ثمار مشاركة المرأة السعودية في مجلس الشورى من خلال تعبيرها عن رأيها في جميع القضايا، وكذلك مشاركتها الرجل في رسم شؤون المجتمع، ذاكراً أنه إذا أخذنا الإعلام كمثال -المقروء منه والمشاهد- وقارناه مما كان قبل خمسة أعوام فقط، لأدركنا أن هناك بونا شاسعاً بين الإعلام في الماضي والإعلام الحاضر.

حقوق مواطن
وفيما يتعلق بحقوق المواطن أمام المؤسسات الرسمية، قال "د.فايز الشهري": إن حقوق المواطن ينبغي أن تصل إليه أولاً وتركه يبحث عن وسائل أخرى، وهذا في رأيي هو الوضع الطبيعي، وهو أن تصل الخدمات إلى المواطن في موقعه، مضيفاً أن لدينا تجارب ناجحة في بعض المؤسسات في التوظيف الإلكتروني، والتعليم الإلكتروني، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بوجود إمكانيات وإرادة وقرارات قوية تساعد على توصيل الخدمات عن طريق الوسائل الإلكترونية إلى جميع المدن والقرى والهجر.

وعن تفاعل المسؤول مع مطالب المواطن بغض النظر عن وسيلة التعبير عنها؟، أكد "د.فهد الحمد" على أن المواطن يجب ألا يصل إلى مرحلة الشكوى، بل يجب أن تصله الخدمات المطلوبة؛ لأن هذا حق من حقوقه، وهذا ما نص عليه النظام الأساسي للحكم بنص صريح.

معلومات خاطئة
وقال الزميل "هاني الغفيلي": إنه كثيراً ما يعتري بعض المؤسسات الحكومية القصور في أداء دورها تجاه المواطنين، وهذا يعود من وجهة نظري إلى عدم وجود معلومات واضحة عن أسباب هذا القصور، بصاحبها نقل معلومات خاطئة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مستنداً بما رصدته "الرياض" الأسبوع الماضي عن المعلومات المتداولة في تلك المواقع، حيث إن (90%) من المعلومات المتداولة ليست مستندة على حقائق؛ لذلك يبني عليها المواطنون صوراً سلبية عن مجتمعهم، وفي المقابل تلتزم المؤسسات الحكومية الصمت، ولا تجتهد في نفي تلك المعلومات، مما يؤدي إلى تراكمها وتصبح بالتالي حقيقة من وجهة نظر المواطن.

دون قيود
وقال الزميل "عماد العباد" إذا افترضنا أن الإعلام التقليدي له سطوة؛ فإن الإعلام الجديد له سطوات، حيث أصبح الناس يتداولون المعلومات دون قيود، ولا يخفى علينا أن معظم هؤلاء الناس من البسطاء، ومن السهل تجبيشهم من قبل بعض المغرضين، خاصة في الجوانب التي تمس حقوق هؤلاء، مضيفاً الخطورة تكمن في الإعلام الجديد، حيث إن قضية المطالب الشعبية والتعبير عنها لا تقف عند حد معين، وهي موجودة في جميع المجتمعات شتى أم أبنينا، ونحن نتابعها الآن ولا نستطيع التنبؤ بمستقبلها؛ نتيجة تسارع تطور هذه التقنيات التي تخرج كل يوم بمبتكرات جديدة، مؤكداً على أن الحل في هذه الحالة لا يمكن أن يتم في وقت وجيز، وإنما يحتاج إلى دراسات كبيرة بشرط أن يسعى المسؤولون إلى البحث عن حلول ناجعة عن طريق متابعتهم كل جديد، وعدم ترك فجوات بينهم وبين المواطنين.

مشاركة المواطن
وتداخل "د.فهد الحمد"، قائلاً: "أعتقد أننا ركزنا على الوسائل الإعلامية، وحصرنا علاقة المواطن والمسؤول بالشكاوى والطلبات، بيد أن المطلوب ونحن نتحدث عن العلاقة بين القيادة والشعب هو الحديث عن تعزيز مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات التي تمس حياته، فمتى ما أدرك المواطن أن له دوراً في منظومة صنع القرار خاصة في مجال الخدمات العامة استطعنا أن نقلل من تلك الشكاوى والطلبات والاقتراحات، لذا أنا متفائل بتجربة المجالس البلدية، فمع أنها تُعد تجربة مُبكرة إلا أنها -إن شاء الله- سنقبل شيئاً فشيئاً إلى أن تصل إلى مرحلة النضج، وبالتالي سنجد حلولاً لكثير من القضايا".

وأضاف أن الأمر ينطبق أيضاً على مجلس الشورى، إذ إنه مطلوب من اللجان المتخصصة خلال المناقشات التي تتناول القضايا التي تهم المواطنين أن تتوسع في دعوة بعض الممثلين من المواطنين وممثلي المجتمع المدني بشكل أوسع؛ حتى يتم استيفاء الموضوعات المطروحة للنقاش الخاصة بقضايا المواطنين، وكما أعلم فإن المجلس الآن في طور تعزيز وتوسيع دائرة مشاركة المواطن فيما يتم اتخاذه من توصيات من قبل اللجان ومن القرارات التي يتخذها المجلس.

حسابات مجهولة
وتداخل الزميل "د.أحمد الجميلة"، قائلاً: هناك فرق كبير بين النقد والانتقاد، ولكن الأهم لماذا يلجأ المواطن إلى الانتقاد الجارح والمسيء والمشكك أحياناً ولا يستهدف النقد للتطوير ومعالجة القصور؟.

وعلق "د.الشهري": إذا اتفقنا أن متغيرات العصر أصبحت كثيرة؛ فإنه لم يعد هناك في الإعلام الجديد ما يُسمى بالإعلام الوطني، إذ إن الإعلام الوطني اختفى مع ظهور الإعلام الجديد، مضيفاً أنه في دراسة أجراها مع أحد الطلاب خلال فترات من التوثق السياسي العربي أظهرت أن أكثر من (20%) من التغريدات الأكثر تداولاً في تويتر في الشأن السعودي صدرت من حسابات مجهولة؛ لذلك نجد أن اللاعبين الجدد في الشأن الإعلامي الجديد ليسوا مواطنين ينتقدون أو ينفقون أوضاعاً داخلية، بل تداخلت فيها مصالح دول وتيارات، وأصبح المواطن في وضع "مُشوَّش"، وأحياناً يعيد "التغريدة" إلا أنه لا يعلم من أين مصدرها أو ماهية هدفها، وقد تكون ضمن حملة متسقة لهدف إسقاط معنوي لشخص أو لدولة أو لرمز.

وقال إنَّ الإعلام الجديد ليس له أي دور فاعل، كما أنَّ "وزارة الثقافة والإعلام" باعتبارها مؤسسة مسؤولة عن التعاطي الإعلامي في المملكة، تعمل بموظفيها بأجهزة إعلام تقليدية لا تتماشى مع هموم الشباب، ولا تستطيع أن تستعيد هؤلاء الشباب من أجهزتهم الكفّية التي يتعاملون معها ويشكون همومهم من خلالها، مُشيراً إلى أنَّ هذه الإشكالية تحتاج إلى أن تُعيد الوزارة ومؤسساتها النظر في دورها، وأن توضح هل دورها يتمثل في الإشراف على القنوات التلفزيونية ومراقبة الصحف، أم أنَّ دورها يشمل متابعة هؤلاء الملايين الذين يُغرّدون صباح مساء حتى تتشكّل أفكارهم ووعيهم، مؤكداً على أنهم يحتاجون إلى عناية، مُوضحاً أنَّ هؤلاء لا يكرهون وطنهم، وإنّما قدرهم أنّهم وُجدوا في بيئة إعلامية وثقافية شكّلت هذا التفكير الساخط، لافتاً إلى أنّه لولا أنَّ هناك وعياً عاماً بمكتسبات هذا الوطن فلربّما تحوّلت هذه المجاميع إلى مشكلات في الشوارع، ولكن تكشفت السوءات في كثير من الدول العربية، بينما أصبح الشاب السعودي أكثر وعياً بتأثيرات هذه القضايا.

النقد للإصلاح

وقال الزميل "د. أحمد الجميلة": النقد مهم في عملية الإصلاح، والمجتمع الناقد يستطيع أن يعالج أخطاءه، وبالتالي يُقدّم بدائل مناسبة، ويستطيع أيضاً أن يتخذ القرارات ويسعى إلى تقويمها، لذا فإنَّ النقد يُساعد بشكل كبير جداً في تسارع عملية الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني، فكيف نتظرون إلى قيمة النقد في عملية الإصلاح؟. وأجاب "د. فهد الحمد"، قائلاً: أعتقد أنّنا حينما نتحدث عن الحياة بدون نقد، فكأنّنا نتحدث عن حالة موت، فلا إصلاح ولا تطوير في هذه الحياة إلا بالنقد، بيد أنَّ السؤال المطروح هو عن أي نوع من النقد نتحدث؟، هل هو نقد موضوعي مبني على حقائق ومعلومات؟، ففي رأيي الشخصي أنّه حينما يخطئ أي صحفي في نقل معلومة أو يخطئ في عنوان فذلك أمر مقبول، ولكن أجد مشكلة كبيرة حينما أقرأ للعديد من كُتّاب الرأي المعروفين عندما يتناولون بعض القضايا الهامة اجتماعياً أو اقتصادياً اعتماداً على معلومات غير دقيقة ودون أن يبذلوا ما يجب من جهد في التقصي والدراسة، فالمهم هو مضمون المقالة وليس حجمها، كما أنَّ على الناقد أن يبني رأيه على حقائق ومعلومات موثقة وليس على الإشاعات. وأضاف كُنّا نادرًا ما نسمع في السابق أنَّ هناك عدم توازن في التنمية بين مناطق المملكة المختلفة إلى أن تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، فاعترف بشجاعة مسؤولة حينما زار بعض المناطق أنَّ بعض المناطق لم تنل نصيبها من التنمية، وبعد هذا الاعتراف انتشرت الجامعات في المناطق والمحافظات، وتمّ التوسع في إنشاء المستشفيات والمدن الطبية والمدن الاقتصادية والصناعية في المناطق البعيدة، وفي أكثر من مرة عندما يفتتح الملك عبدالله السنة الشوريّة في مجلس الشورى يتحدث باهتمام واضح عن موضوع الفساد المالي والإداري وضرورة محاربته ومحاسبة المسؤولين عنه مهما بلغ شأنهم، وهذا نوع من النقد الذاتي بدأه وبادر فيه قائد هذا الوطن -حفظه الله. وأشار إلى أن القصور واردة، خاصّة في وضع مثل وضع المملكة العربية السعودية التي تعيش مراحل تنموية متعاقبة تجعل منها ورشة عمل كبيرة تتمثل في مشروعات عملاقة ومرافق ضخمة تُكلّف المليارات من الريالات؛ لذا فمن المتوقع أن يُصاحب هذه التنمية شيء من القصور والتدني في الأداء أو التأخر في الانجاز، وعلى هذا فنحن بحاجة إلى كوادِر وطنية وشخصيات مؤهلة تعبر بكل وضوح وشفافية عن أنواع القصور والفساد في أي منشأة أو مشروع من المشروعات.

الرأي العام منتقداً

وحول اتجاهات الرأي العام هل هي مع النقد أم الانتقاد؟، قال "د. النمر": نحن كدولة وشعب نعيش تطوراً مادياً كبيراً، ولكن هذا التطور المادي لم يصاحبه تطور ثقافي، بمعنى أنّك تجد شخصاً يملك سيارة فارهة ويسير في الشارع وفجأة يفتح زجاج السيارة وتراه يرمي مُخلفات ومناديل ورقية على قارعة الطريق، مُضيفاً أنَّ هذه الحالة تُشير إلى امتلاك هذا الشخص شيئاً راقياً وحضارياً ومادياً، بيد أنّه للأسف لا يتعامل معها من منطلق ثقافي معرفي لاستيعاب هذا المنتج الحضاري، مبيناً أنّه فيما يخص اتجاهات الرأي العام، فإنَّ هناك كثيرين يسبّرون مع الموجة في نشر الانتقادات، فما أن تجلس في مجلسٍ إلّا وترى وتسمع الناس ينتقدون كل شيء وبحضور أطفالهم، مُشيراً إلى أنّه عندما يتم سؤال أحدهم عن وضعه المعيشي والحياتي فإنّه سرعان ما نجد أنّه صاحب وظيفة كبيرة ويملك منزلاً وسيارة فارهة، وربما تكون له زوجتان!؛ لذا فإنَّ الرأي العام غالباً ما يكون باتجاه الانتقاد وليس النقد الهادف. وعلّق "د. فهد الحمد" موضحاً أنَّ ما يحدث يحتم على الدولة بكافة أجهزتها أن تعمل على إيصال المعلومات والحقائق للناس، حتى يتم التقليل من فرص الإشاعات والانتقادات، وبالتالي يتم تعزيز إمكانات النقد البناء. توجيه الانتقاد

وتداخل الزميل "أيمن الحماد"، قائلاً: إنَّ الحديث عن الانتقاد يُعدُّ حديثاً مهماً في أوساط العديد من المجتمعات، مُضيفاً أنَّ هناك رأياً يؤكِّد أنَّ النقد هو أساس العمل والتنمية، وأساس لكل ما يستجد في الحياة، بيد أنَّ ما نراه في المنطقة العربية بشكل عام أنَّ وسائل الإعلام فتحت شهية الأفراد بشكل مُبالغ فيه لتوجيه الانتقاد بكل شراسة، فما هو سقف النقد والانتقاد؟ وكيف تتكيفون مع هذا الكم من الانتقاد؟، مع أنكم تتعاملون مع أشخاص بيروقراطيين يعملون في الدولة؟. وأجاب "د.فهد الحمد"، موضحاً: باعتباري أعمل في مجلس الشورى، فأنتي سأتناول هذا الموضوع من هذا الجانب، فمن المعلوم أنَّ مجلس الشورى لديه دوران أساسيَّان، أولهما المشاركة في التشريع مع مجلس الوزراء، (فهو ليس مسؤولاً لوحده عن السلطة التشريعية كما يعتقد البعض)، وثانيهما الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية من خلال تقاريرها، مُضيفاً أنَّ ما نمارسه في المجلس يُعدُّ نقداً لأنَّ المجلس يدرس ويُحلَّل ثمَّ يُوصي بصيغة قرار يتم رفعه إلى مقام خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله-، مُوضحاً أنَّ النقد بهذا المفهوم كُلُّما زادت جرعاته دلَّ على أنَّ المجتمع أصبح مجتمعاً معافى. أزمة مصطنعة!

وقال "د.فايز الشهري": في الحقيقة نحن في هذا اللقاء نتحدث عن يوم فرحنا بيوم الوطن، لذلك لابد من التركيز على كيف يرى الشباب الصورة الأخرى التي فيها جمال الوطن وفيها وحدته، وفيها مشروعات وعلاقة وفيها كذلك هذه الإرادة السياسية الصلبة في الحفاظ على هذه الوحدة، والحفاظ كذلك على العلاقات الدولية، متمنياً أن تظل هذه الصورة الجميلة كما هي وأن يتم إبرازها والحفاظ عليها بكُلِّ ما أوتينا من قوة، وأن نعمل بجد وإخلاص على تنفيذ الخدمات المهمة، وكذلك معالجة مشكلة عدم وجود الموظفين الأكفاء في المؤسسات الحكومية الذين يقدمون الخدمات بالشكل المقبول، مُشيراً إلى وجود اعتمادات مالية هائلة، وخطط خمسية رائعة، ومجالس بلدية وشورى تمَّ إيجادها من أجل أن تُحاسب وتُلاحق هذا القصور الموجود في مؤسسات الدولة.

وأضاف أنَّه خلال السنوات الثلاث الأخيرة وفي ظل التناقضات الفكرية في العالم العربي أصبح لدينا هوة اصطناع الأزمة، إذ إنهم يعيشونها ثمَّ يعبرون عنها، وحينما يتم البحث في حقيقة الأمر نجد أنَّه لا يُشكِّل أزمة، بل إنَّ هناك إثارة قضية ما أمام الرأي العام، ومن ذلك قضية الطفلة "رهام"، مُشيراً إلى أنَّها تكون في نهاية المطاف عبارة عن أزمة مصطنعة ولا أساس لها، لافتاً إلى أن نشر إشاعات عن قرارات سياسية سرعان ما يتم اكتشاف أنَّ إثارتها عبارة عن زوبعة في فئان، مُؤكِّداً على وجود مُحاكاة لما يحدث في العالم العربي، وبالتالي أصبحت تستورد هذه الأزمات وتضعها أمام الشباب!.

نجوم الانتقاد

وأشار "د.فايز الشهري" إلى أنَّ المُتأمل في الأمر يجد أنَّنا الآن نعيش في مناطق ومدن صحراوية، ومع ذلك فإنَّ موانئنا يوجد عليها كُلُّ ما لذ وطاب، ومعظمها مواد مستوردة من الخارج ونشترها نحن بأقل الأسعار، مُضيفاً أنَّ المؤسف أنَّ هذا الجانب الجميل لا يُرى، ولكن يبدو أنَّ هناك اتجاهاً يحاول أن يُشخِّص لنا الجانب السلبي ويضعه أمامنا وكأنَّه عقبة، وأنَّ هذا الجانب يحرص البعض في مؤسساتنا الحكومية على أنَّه هو الأساس، وبالتالي يُحتم علينا أن نسعى إلى محاسبة هذه المؤسسات، مُشيراً إلى أنَّه تمَّ محاسبة "هيئة مكافحة الفساد" في مجلس الشورى على طريقة عملها وضعف آلياتها المستخدمة في مكافحة الفساد، مبيناً أنَّه يتم في "مجلس الشورى" مناقشة الجهات الحكومية بدرجات عالية من النقد بدون استثناء، حيث يتم استدعاء الوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة وتوجيه أشد أنواع النقد لهم تحت قُبَّة "مجلس الشورى"، ذاكراً أنَّ عمل المجلس عمل مؤسسي، وليس هناك مجال للمزايدة.

وأشار إلى أنَّ انتقاد الشارع وسخريته أحياناً أظهرت نجومات تقتات على ذلك، وحينما يفقد نجم من هؤلاء النجوم قلمه الساخر فإنَّه يتلاشى ويندثر، مُضيفاً أنَّ بعض نجوم الإعلام بدأوا وطنيين شباباً ينتقدون، وحينما بلغوا من الشهرة ما بلغوا وأصبح لديهم من المجاميع الكبيرة ما لديهم باعوا هذه الجماهير للعديد من شركات الإعلان، لافتاً إلى ضرورة عدم التقليل ممَّا يحدث لأنَّه وضع طبيعي، إذ إنَّ المملكة -الله الحمد- تنعم بنسبة كبيرة من شبابها الحيوي النابض الذي نراه يفرح بيومه الوطني على الرغم من بعض ما يعانیه.

"إيدولوجيا" الأفكار

وتساءل الزميل "محمد المرزوقي" عن "إيدولوجيا" الأفكار وتأثيرها على اتجاهات النقد في المجتمع؟، وأجاب "د.فهد الطيَّاش"، قائلاً: أعتقد أنَّنا في الكثير من المراحل التي مررنا بها لم نستفد من التجارب، بل ولم نستفد من تلك الدروس التي مرت بها المملكة وكذلك المنطقة العربية كلها.

وعلق "د.حمود النمر" على ضرورة عدم الاتكاء على المسؤول ولا على مؤسسات الدولة، وألاً تلقى على عاتقها المسؤولية الكاملة وما يصاحبها من قصور، بل يجب أن نعترف أنَّ هناك شريحة كبيرة من المجتمع لا يقرأون ولا يبحثون عن الحقيقة، وذلك على الرغم من حرص تلك المؤسسات على نشر المعلومات المطلوبة، ولكن من المؤسف أن

نجد من يوجه سهام غضبه ونقده تجاه تلك المؤسسات التي هي في الأساس نشرت الحقيقة قبل ثلاثة أيام أو أكثر، مُشيراً إلى أننا لسنا الوحيدين الذين نعاني من النقد، بل جميع المجتمعات في جميع الدول تعاني منه ذلك.

تعبير وطني

وحول قدرة المسؤول على احتواء ردة الفعل الصادرة من المواطن، أم أن المسألة تعتمد على وعي المواطن؟، أوضح "د.فهد الحمد": يجب أن يكون التغيير ابتداءً وانتهاءً بالمواطن.

وعلق "د.فهد الطيَّاش" موضحاً: أعتقد أنَّ معظم المواطنين على درجة عالية من الوعي، لذلك أنا أختلف مع ما ذكره "د.حمود النمر" بشأن عدم الاهتمام بالبحث عن الحقيقة، إذ ليس من مهمتي أن أبحث عن حقيقة موقف وزارة من الوزارات أو مؤسسة من المؤسسات، بل من المفترض أن تبحث الوزارة أو المؤسسة عن الحقيقة ثمَّ تقديمها للمواطن؛ لأنَّ ذلك من واجبها، مُضيفاً أنَّ السنة التحضيرية التي أسَّسها هي بيئة خصبة وناجحة لغرس الفكر الناقد فيها، وتدريب الطلاب على التعبير الوطني، مُشيراً إلى أنه حينما تمَّ إدخال مُقرَّر التربية الوطنية في مراحل التعليم العام لم يتم البحث عن نتائجها قياساً وتأثيراً.

الوعي الحقوقي

وحول حجم الوعي الحقوقي؟، قال "الفاخري": إنَّ حرية التعبير للأفراد قياساً بالسنوات الماضية في تغيُّر للأفضل وبشكل إيجابي، وكذلك الأمر من الناحية الحقوقية، بيد أنَّ المشكلة تكمن في أنَّ بعض الأفراد يتجاوزون في التعبير ويُسَيِّنون إلى غيرهم اعتقاداً منهم أنَّ هذا حق من حقوقهم في التعبير، مُشيراً إلى أنَّ المطلوب أن يعلم الفرد أن له حدوداً في التعبير بالشكل الذي لا يتعدى فيه على حقوق الآخرين، داعياً المؤسسات الحكومية إلى وضع آلية أسرع في التجاوب وتمليك الأفراد المعلومات التي تنشر على وسائل الإعلام المقروءة والمرئية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي الجديد، بحيث يتم التواصل المباشر مع هؤلاء الأفراد في تنفيذ الشكاوى والمطالب؛ لأنَّ السكوت عن تمليك المعلومة يؤدي إلى تراكم المطالب، وبالتالي يصبح من الصعوبة بمكان اللحاق بهم نسبة للتسارع الموجود في الإعلام الجديد.

الحفاظ على الوحدة

ودعا "د.فهد الحمد" في ختام الندوة إلى استمرار الدولة في منهجية تحقيق التطوير والتنمية وتعزيز مشاركة المواطن في صياغة حاضره ومستقبله، من خلال مشاركته في اتخاذ القرارات المهمة، كما نريد من كل مواطن أن يساهم بجهده وبغض النظر عن موقعه لتعزيز اللحمة الوطنية التي تُفضي إلى صيانة الوحدة الوطنية، مُشيراً إلى أنَّ الملك عبدالعزيز - رحمه الله - استطاع أن يحقق معجزة فوق الرمال، لافتاً إلى أنَّ مسؤوليتنا جميعاً أن نحافظ على هذه المعجزة وأن نعزز عليها بالنواجز، وأن نعمل على تعزيزها والمساهمة في رفعتها.

«تويتر» الأكثر استخداماً!

كشفت نتائج "مسح الكتروني" أن السعوديين أكثر استخداماً لـ "تويتر" مقارنةً بالشبكات الاجتماعية الأخرى مثل "فيسبوك".

وأظهر المسح أن (87%) من المستطلعين قالوا بأنهم يستخدمون "تويتر" بينما أشار (44%) منهم بأنهم يستخدمون "فيسبوك". وذكر (41%) من الذين شملهم المسح أنهم يقضون ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات على الشبكات الاجتماعية يومياً.

وحول مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي، أوضح (85%) من المستطلعين أنها تعتمد على نوعية الاستخدام الشخصي، وذكر (18%) أنه ليس هناك مخاطر، وقال (5%) منهم أن هناك مخاطر حقيقية وراء استخدام هذه الشبكات.

وأظهر المسح تفوقاً واضحاً للذكور في استخدام الشبكات الاجتماعية مقارنةً بالإناث، حيث ذكر (71%) من الذكور أنهم يستخدمون الشبكات الاجتماعية مقارنةً بـ (29%) من الإناث اللاتي شملهن المسح، كما أن السعوديين في الفئة العمرية من (30-35) هم الأكثر استخداماً للشبكات الاجتماعية.

الجامعات عاجزة عن احتواء الجيل الحالي!

تساءل الزميل "خالد الربيش" عن غياب دور الجامعات في تعزيز مظاهر الانتماء الوطني بين الشباب وتصحيح بعض المفاهيم المغلوطة والمودجة أحياناً؟، وأجاب "د. فهد الطيَّاش"، قائلاً: الجامعات تشكل جزءاً أساسياً في منظومة المجتمع وتنويره، وكثيراً ما نرى بعض المؤسسات ينتابها القصور، لكنها تسعى إلى البروز حتى ولو بشكل بطيء، متأسفاً على أن بعض الجامعات بدأت تسقط وتتحوّل إلى جزء من الثانوية العامة، حيث لم تمارس دورها الاجتماعي، بل ركزت على عدد المقبولين والخريجين فيها، ونست أنها مطالبة بخدمة المجتمع.

وأكد "د. حمود النمر" على أن طلاب الجامعات مازالوا أسيرين لقلّة الخبرة في التعامل مع قضايا المجتمع، وكذلك في كيفية التعبير عن مطالبهم، موضحاً أن وتيرة النقد في مجتمعنا عالية جداً، مبيناً أن الجامعات مهما سعت فإنها ستظل عاجزة عن الوفاء بهذا المتطلب؛ لأن بعض المؤسسات التي تطلب منها المشاركة هي عاجزة كذلك.

وشدّد الزميل "نايف الوعيل"، على أنه من الظلم تحميل الجامعات عبء تعليم المواطن كيفية التعبير عن رأيه وقبول الرأي الآخر، مبيناً أنّ هذه المهمة تقع على عاتق العديد من مؤسسات المجتمع، مثل المنزل والمدرسة والمسجد.

وعاد "د. فهد الطيّاش" معلقاً على أنه مازال يلقي باللوم على الجامعات؛ لأنّ الحوار داخل المسجد والمدرسة أحادي الاتجاه، وهي مرحلة خاصة بتخزين المعلومات، أمّا الجامعات فمن المفترض أن تكون المحطة الأولى في تعليم التفكير الناقد المُقنّن الذي يقدم الأدلة والبراهين عندما يتم طرح وجهات النظر، وألاً يُختزل في رأي شخصي.

الوعي الحقوقي لا يتوقف عند «الراتب ما يكفي الحاجة»!

أوضح "خالد الفاخري" أن هناك أفراداً يتقدمون إلى جمعية حقوق الإنسان لديهم بالفعل مشكلات وقضايا، وقد يكون لديهم كذلك مظلمة على بعض الأجهزة الحكومية، ويكون حلّها أمام الجهاز الذي يتظلمون منه، مُشيراً إلى وجود العديد من الأفراد الذين يعتقدون أنّ حقوقهم انتهكت؛ نتيجة نقص الوعي الحقوقي، وعدم إلمامهم بما تضمنته الأنظمة من حقوق.

وقال إن كثيراً ما يتم استقبال شتى أنواع القضايا من جميع الأفراد، إذ يتم النظر بدايةً في هذه القضايا إلى موضوع التجاوز، وأين موضوع المظلمة، مؤكداً على أنّ هناك نسبة لا بأس بها من تلك المظالم يتضح في نهاية الأمر أنّ صاحب الشأن تجاوز بنفسه عن حقه، مشيراً إلى أنّ المملكة تتقبل أيّ نقد شريطة أن يكون نقداً موضوعياً مبنياً على الإصلاح، وليس الانتقاد أو التقليل من جهود الجهاز الحكومي.

وأضاف أنّ الجمعية خلال عملها أصدرت ثلاثة تقارير معنيّة بالشأن العام الداخلي، تضمّنّت ملاحظات الجمعية من خلال زياراتها أو ما تردها من شكاوى أو ما ترصدها في عملها، مبيناً أنّ ما تم رصده عقب صدور أيّ تقرير من قبل الجمعية يؤكّد على أنّ هناك حرصاً من الأجهزة الحكومية على مطالبة الجمعية بإعطائهم صورة من هذا التقرير؛ للنظر في الملاحظات الموجهة على هذا الجهاز الحكومي ل يتم العمل على تعديلها، مؤكداً على أنّ ذلك يُعدّ مؤشراً إيجابياً على تقبّل أيّ ملاحظات قد يتم رصدها.

وأشار إلى أن هاشتاق "الراتب ما يكفي الحاجة" الذي أصبح من أشهر الـ "هاشتاقات" حول العالم، فإنّ اللافت في الأمر أنّ من أطلق هذا الـ "هاشتاق" طالب بزيادة الرواتب؛ بيد أنّه لم يُطالب بتقنين ومراقبة الأسعار، ولم يُطالب بإيجاد آلية لتكثيف الرقابة على التجار، بل اتجه إلى إثارة أمور أخرى سلبية وفيها شيء من التحريض.

وشدّد على أنّه من الأجدى أن يتم التواصل بالطرق الرسمية، مبيناً أنّه سبق أن أعلن في شهر رمضان الماضي عن القبض على مُعرّفين كنا يسعيان إلى إثارة الرأي العام ومحاولة تأجيجه، وبعد البحث والتقصي اتضح أنّ من تولّى شأن هذه القضية شخصان من المقيمين في المملكة!

اختطاف «الرأي العام» بالمعلومات المضلّة!

قلّل "د. فهد الطيّاش" من احتمالية اختطاف الرأي العام لصالح جماعات أو قوى مؤثرة في المجتمع، مؤكداً على أن الأمر ليس كذلك، ولا يمكن أن يكون بهذه السهولة، وإنما غياب المعلومة، أو تناقلها بشكل خاطئ أو مضلل هي من سرّب ذلك الاعتقاد، وبالتالي فتح المجال لمن ينتقد، وزاد من حالة التلبّس بين المؤسسة والفرد.

وقال إنّ الفرد مُتغيّر والانتقاد باقٍ، وبالتالي فهو مُوجّه إلى المؤسسة، وتحديدًا شخص الوزير أو المسؤول، مُوضحاً أنّه إذا كان هناك قصور في أداء المؤسسة فإنّه يجب أن يكون هناك جهاز يعترف بهذا القصور.

وأضاف: لم تتم دراسة "سيكولوجية" المجتمع، حيث إنّ "سيكولوجية" الأزمة تُؤلّد مثل هذا النقد الحاد الشديد، وبالتالي فإنّه متى ما تحركت "سيكولوجية" المجتمع نحو هذا الاتجاه، كان من المُفترض أن يكون للمؤسسات حوائط صد قوية، بحيث تتمكن من التفاعل معها وتُقدّم لها المعلومات الدقيقة، لكن يبدو أن مشكلة آلية العمل المعلوماتي لدينا لا تزال بطيئة، وحركتها أحياناً "سلحفائية"، فهي لم تصل إلى الناس بالسرعة المطلوبة.

وأشار إلى أنّ الإعلام الجديد يتطلب وصول المعلومة في لحظات وليس هناك وقت للانتظار، مبيناً أن هناك من ينتقد بشدة ومن المطلوب أن تكون الجهة جاهزة للرد منذ وقتٍ مُبكّر.

الراشد: علاقة القيادة مع الشعب راسخة ومتجددة

أكد الزميل "راشد الراشد" نائب رئيس التحرير- على أن النظام السياسي في المملكة جاء من نسيج المجتمع، ولم يأت على ظهر "دبابة"، أو "مخابرات دولة أجنبية"، أو من خلال "سلطة قوى عظمى".

وقال إن الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- جاء حافي القدمين مع (63) رجلاً، توسدوا رمال الدهناء، يحدهم الإصرار والتفاني لتحقيق هدفهم من خلال مغامرة غير مسبوقّة، وعندما تم إعلان العقد الاجتماعي في قصر الحكم بمدينة الرياض مع الملك عبدالعزيز، كان الحافز أن هذا الرجل هو جزء من هذا النسيج، ليس شخصاً يخاطب بلغة مختلفة، وليست له

أهداف أخرى، ولم يأت منتدباً من دولة أجنبية على ظهر "دبابة"، بل هو فرد من مجتمعه، يحمل نفس الهموم والهواجس والطموحات والآمال التي يحملها إنسان الجزيرة العربية ويتجذر في داخله حب الأرض والإنسان، مؤكداً على أن هذه العلاقة هي العامل الأساسي الذي أوجد هذه الروابط الاجتماعية القوية بين القيادة والشعب، حيث لم يكن هناك تباعد أو تنافر بينهما، بل هي علاقة راسخة ومتجذرة. نتيجة التواصل مع المسؤول أهم من الوسيلة!

طرح الزميل "د. أحمد الجميلة" سؤالاً عن وسائل التعبير (الباب المفتوح المباشر أو الباب المفتوح الكترونياً)، وهل تُعد متوازنة وكافية؟، وأجاب "د. فهد الطياش"، قائلاً: عندما نتناول الحديث عن وسيلة يجب أن ندرك المنتج النهائي لها، وما هي النتيجة، سواء من خلال المجالس المفتوحة التي نشاهدها أو من خلال الوسائل الحديثة التي يمكن أن نسميها الجيوب المغردة، متسائلاً: عندما يطرح المعلومة ما هي الاستجابة لها؟.

وأضاف: "إذا لم تكن الجهة الأخرى لها أذن صاغية تتلقف الخبر والمعلومات وتتعامل معها، فإنها بلا شك تفقد الهدف والغاية"، مُشددًا على أهمية إدراك المؤسسات آلية تلقي المعلومة والاستجابة لها.

وأوضح "خالد الفاخري" أن الوسائل هي من أهم الآليات لوصول صوت المواطن، فعندما تكون الآليات والطرق سليمة وواضحة، فإنها قد تساعد في وصول صوت الشخص والمطالبة بما يريد، مبيناً أنه في الأيام الأخيرة لاحظ اتجاه بعض القطاعات الحكومية إلى الوسائل المباشرة مثل وزارة الداخلية من خلال برنامج تواصل، إذ يحق لأي شخص لديه مظلمة أو مشكلة أن يتواصل مع وزير الداخلية مباشرة بعد تحديد موعد له عن طريق المركز، وبالتالي يتواصل مع الجهة مباشرة لعرض مطالبه، إضافةً إلى ما هو معمول به في الديوان الملكي.

وأشار إلى أن الوسائل المباشرة لها فائدة، لكن المشكلة أن مخرجاتها دون جدوى، موضحاً أن هناك خلل في عمل الجهاز الحكومي في تنفيذ ما يأتيه من أمر، وتحقيق أهداف "القيادة" من خلال توفير المخرجات الأساسية واحتياجات المواطن، مُشددًا على أهمية أن يكون لدى القطاعات العامة القدرة على إيصال الخدمات، وكذلك إيصال حقوق المواطنين دون تعطيل.

وقال "د. جمود النمر": إن بعض الوسائل الرسمية لا توصل صوت المواطن إلى المسؤول، خاصةً في المؤسسات الصغيرة، وبالتالي نجده يلجأ إلى الجهات غير الرسمية.

«الإعلام البليد» قدم الحكومة «سلة مشكلات» يومية وجعل المواطن أكثر نكداً

أكد "د. فايز الشهري" على أن جميع الدول تواجه الكثير من التحديات من خلال طبيعة العلاقات الدولية وصراع المصالح، لكن من وجهة نظري الشخصية فإن التحديات الحقيقية التي نواجهها هي التحديات الخارجية، وإن وسائل الإعلام في هذا العصر تُعد من أقواها، والتي تعترض علاقة الوطن بالمواطن، بل وتُعد مؤثراً سلبياً فيها. وقال إذا نظرنا إلى الإعلام المطبوع أو الإعلام الرسمي؛ فإنه يُعد إعلاماً نمطياً لا ينافس ولا يقدم للأجيال الجديدة الصورة الحقيقية لمعنى الوطن والدولة، وإنما يقدم الحكومة على أنها سلة مشكلات يومية تجعل حياة الإنسان أكثر نكداً وضيقاً، وبالتالي تكونت "الصورة السوداوية"، متأسفاً على أنها تراكمت عند الأجيال الجديدة، وأصبحت تسعى للتفيس عن نفسها وعن مشكلاتها عبر الإعلام الجديد.

وأضاف أن ما نلاحظه هو أن الجيل الجديد يتوقع أن الدولة هي الحكومة مع مجموعة موظفين تنفيذيين يحتاجون إلى تغيير بين فترة وأخرى، ويحتاجون كذلك إلى تحقيق ومحاسبة، وأنه من أجل ذلك أنشئت العديد من الهيئات للمحاسبة. وأشار إلى أنه إذا لم نتفق في ظل هذه التحديات على كيفية الوصول إلى هذه الأجيال، ونبين لهم أن هذا المكون والمنجز الحضاري العظيم المتمثل في الوطن والدولة أكبر من موظف ومسؤول لا يقدر المسؤولية، وأكبر من حكومة يكون أداؤها عن طريق مجموعة من الموظفين. وقال إذا لم يؤد الموظفون أعمالهم بصورة جيدة فهذا يعد خطأ منهم، سواء كانوا صغاراً أم كباراً في مراتبهم، ولا يجب أن ينسحب ذلك على الوطن والدولة، وبالتالي يهتز الكيان الكبير الذي يظلنا جميعاً بسبب أخطاء أناس وعدم محاسبتهم!.

وشدّد "د. فهد الطياش" على أن الوسائل الإعلامية ليست قوية، مبيناً أنَّ النظريات التي كانت في السابق تؤمن بقوة الإعلام قد اختفت؛ لأنَّ القوة تكمن في الجمهور، فحينما يزداد الوعي لديه سيكون هناك عوامل حماية ذاتية، وبالتالي سيكون لديه رصيد كافٍ من قوّة الحماية والتعبير والرقابة.

«وعي مؤدّج» يثير الشباب!

تساءل الزميل "د. أحمد الجميلة"، عن ماهية "الوعي المؤدلج" وحجم تأثيره في التعبير عن القضايا المجتمعية؟، وأجاب "د. فايز الشهري"، قائلاً: أعتقد أن كل الشعوب والمجتمعات لديها "أيدولوجية" معينة تعيش في كنفها وتدور في فلكها، مُضيفاً أنها هي الأساس في المكون الفكري والوجداني، وبدون هذه "الأيدولوجية" لا يمكن أن يعيش هذا المجتمع. وأضاف: "لقد ارتضينا أن يكون العقد الاجتماعي قائماً على أهم ركن من الأركان، وهو كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-"، لافتاً إلى أن الدولة استمدت منها تشريعاتها ثم انطلقت بالمجتمع الذي رضي بها، موضحاً أن الإشكال يكمن في أن الوعي السياسي لدى الشباب -الذين يمثلون الغالبية العظمى في الحركة اليومية- ليس كاملاً، وبالتالي أصبح العديد منهم سهل التطويع، بل ومن الممكن أن يتم تغيير اتجاهاته بشكل سريع، خاصة الطبقة الوسطى التي عانت كثيراً من الطفرات الاقتصادية التي لم يواكبها طفرات ثقافية، مؤكداً على أن هذه الطبقة هي التي أنتجت هذا الجيل من الشباب الذي يبحث عن الحلم بزيادة الراتب والمنح وبعض الطلبات الأخرى.



700 ألف مواطنة يبحثن عن حلول لمشاكل عالقة منذ عقود

أبناء السعوديات من أجانب.. مواطنون مع وقف التنفيذ!

المصدر: صحيفة الرياض الجمعة 14 ذو القعدة 1434 هـ - 20 سبتمبر 2013
<http://www.alriyadh.com/2013/09/20/article869179.html>

الرياض، تحقيق- أسهمان الغامدي
يُعد ملف «أبناء السعوديات» شائكاً بكل تفاصيله ومعاناته، ففي كل مجال يواجهه معضلة أو عائق، فمثلاً على مستوى التعليم لا يحق لهم الإبتعاث ولا القبول في عدد من التخصصات، وعلى مستوى الصحة لازالت المستشفيات تعاملهم معاملة الأجنبي، كما أن هناك عوائق عدة تُحيط بهم من كل صوب وجانب دون اعتبار لمكانة والدتهم - سعودية الجنسية - ويمنح «نظام التجنيس» الأب السعودي المتزوج بأجنبية حقاً لا يمنحها للأم السعودية المتزوجة بأجنبي، مما يطرح السؤال: هل هناك ضرر في المساواة بين حقوق الأم المتزوجة من غير سعودي والأب المتزوج بغير سعودية؟.. هنا لابد أن يتحرك المسؤولون والجهات المعنية بإعطاء المواطنة وأبناءها من غير المواطن حقوقها، عبر الإهتمام بها وتيسير جميع شؤونها، فمن غير المعقول أن لا يستفيد الوطن من أبناء ولدوا ودرسوا وترعرعوا داخله باعتبار أنهم أجانب، على الرغم أن تربيتهم وكلماتهم و«لهجاتهم» تؤكد على أنهم مواطنون مع وقف التنفيذ!.

وثُعاني المواطنة المتزوجة من غير سعودي وأبناءها من بعض العراقل سواء في المراجعات أو في بعض الإجراءات، حيث أن حياتها وأبناءها تشهد حالة من عدم الاستقرار، بل إن هناك العديد من المآسي التي تنتظرهم دائماً، ولا أغرب من عدم السماح للزوج الأجنبي من التعريف بزوجه أمام الدوائر الحكومية والشركات، كما أنه عندما يريد أحد من أبناء المواطنة وظيفة يجب أن يرفق معه أوراق ومستندات هو في غنى عنها، مثل «الصلك» و«شهادة الميلاد» و«الجواز» و«بطاقة الأم»، إضافة إلى أن ابنة المواطنة لا يُسمح لها بالزواج من جميع الفئات الوظيفية للمواطنين، بل تُعد أجنبية تماماً.. أمور مُعقدة تنتظر الأم المواطنة، مما يجعلها تحمل همومها وهموم أبناءها على أمل أن تتجاوز العقبات في القريب العاجل.

«الرياض» تطرح «أبناء السعوديات»، وتناقش أبرز المعوقات التي يواجهونها، وما الذي ينتظرونه في المستقبل.

نصف مواطنة!

في البداية قالت «دانة» استبشر أغلب أبناء السعوديات بقرار نقل الكفالة على الأم، ولكن بقيت الاستفسارات حائرة في حال وفاة الأم.. هل تعود المعاناة للبحث عن كفيل مجدداً!، مضيفة أن الآمال لا تزال معلقة بأن يُفعل ما أوصى به أعضاء مجلس الشورى، وأن يعطى أبناء المواطنة إقامة دائمة أو بطاقة خاصة، مبيّنة أن ابنة المرأة السعودية تعيش ك«نصف مواطنة» رغم وطنيتها التامة، مؤكدة على أن حياتهم الحالية والمستقبلية غير مستقرة، ولن تستقر إلا بمنحهم الجنسية، أو إقامة دائمة، أسوةً بزوجة المواطن، ذاكراً أن ذلك من شأنه أن يُساعد في الاستقرار نفسياً واجتماعياً وأسريراً وعملياً.

وأضافت: ولأولنا وحبنا لهذا الوطن لا يحدده ورق ولا إثبات؛ فنحن ننتمي إلى الأرض التي وُلدنا وعشنا عليها، وأكلنا من خيراتها، لافتةً إلى أن فكرة معاملتها بهويتها مرهقة، حيث تعامل في تعليمها وعملها كمواطنة، بل وتدخل ضمن نطاق السعادة، وفي حياتها العامة ومعاملاتها المهمة تعامل كأجنبية لا يحق لها الابتعاث ولا الضمان، ولا حتى يصرف لها راتب كأبي مواطنة!.

700 ألف

وأوضحت «نورة السعد» -كاتبة- أن مشكلة المرأة السعودية المتزوجة من أجنبي شائكة ومبهمه، حيث نحتاج إلى قرار ينصفهن، ويحل المشكلات والعوائق التي تزداد كلما كبر أبنائهن، وفي قمة ذلك حصولهم على جنسية الأم أسوة بما هو منصوص عليه للرجل السعودي عندما يتزوج بأجنبية، فلا عوائق أمامه إلا الحصول على الموافقة، وبعد سنوات تحصل الزوجة على الجنسية، وتحتفظ بها حتى لو حصل الطلاق لاحقاً، مضيفاً أنه وفق ما ذكره عضو مجلس الشورى «د.صدقة فاضل»: «إن أعداد السيدات السعوديات المتزوجات من غير سعوديين يصل إلى (700) ألف، يمثلن (10%) من عدد السعوديات، حيث إن مجلس الشورى يدرس حالياً نظام تجنيس أزواج السعوديات الأجانب، وفق ضوابط، منها إنجاب الأطفال، واستمرار الزواج لعدة سنوات، إضافةً إلى إثبات الزوج من حسن نواياه، وحسن معاملة الزوجة، كما أن زواج المواطنة من غير السعودي يجب أن يتم بحذر شديد؛ حتى نحافظ على بناتنا وأبنائنا في المستقبل، وأن لا يكون هذا الزواج وسيلة للحصول على الجنسية، لا سيما أن هناك قرارات وأنظمة جديدة ستصدر خلال خمس سنوات تسمح للأجنبي المتزوج من مواطنة بالحصول على الجنسية، لكن ضمن ضوابط متعلقة بوجود الأولاد، والإحسان إلى الزوجة، واستمرار الزواج لسنوات».

ثمن الغربة

وتساءلت «نورة السعد» عن الحلول المقنعة للمتزوجات اللاتي يعانين من مشكلات تجنيس الأبناء فقط دون الأزواج، فهناك حالات غير معقولة اضطرت الأمهات إلى الاستقالة من وظائفهن هنا، رغم أنها وظائف ومهن إنسانية مهمة كالطبيبات، وغادرن مع أبنائهن إلى موطن الأزواج الأصلي، رغم صعوبة المعيشة هناك، حيث جمعن بين غربة الوطن هناك، وصعوبة التكيف أيضاً، بينما المواطن الذي تزوج من أجنبية يعيش في هناء واطمئنان، ولا تهديد يصل إليه حول تاريخ التجديد، أو تاريخ المغادرة، مضيفاً: «هناك مواطنة تصرف على أبنائها من زوجها غير السعودي الذي يقيم في موطنه مع الأبناء، وعاجز طبيياً عن العمل، وهي تقيم هنا مع والدتها كي تعمل لتعيل هؤلاء الأبناء، ولديها راتب تقاعدي مقداره (1700) ريال، وقيل لها تقدمي إلى مسؤولي الضمان الاجتماعي ليتم مساعدتك، وبالفعل تقدمت، لكن الموظف أخبرها أن شروط الحصول على المساعدة لا تنطبق عليها، فمن الشروط أن يكون الراتب التقاعدي هو (1200)!!».

تعطيل معاملات

وشددت «نورة السعد» على أن هناك العديد من المآسي التي تُلَف بالسعوديات المتزوجات من أجانب وأبنائهن، منها أن العديد من المستشفيات تفرض علاج الزوج، كما لا يسمح له بالتعريف عن زوجته في جميع الدوائر الحكومية والشركات الخاصة، وبالتالي تتعطل معاملتهن، مؤلمة أن يكون هذا التنظيم شاملاً غير مجزأ، ويحمي المرأة وأبنائها وزوجها غير السعودي، خاصة إذا كانت إقامتهم في المملكة منذ سنوات طويلة، وأبنائهم ولدوا هنا وعاشوا هنا مدة طويلة، متسائلة: كيف يُحرَمون من الحصول على جنسية والدتهم؟، مؤكدةً على أن هناك محاذير لا بد من مراعاتها من الناحية الأمنية، ربما تكون في حالات معينة، ولكن لا ينبغي أن تكون هي الأصل، وماعدا ذلك استثناءات.

فتح مؤسسة

وذكر ابن إحدى المواطنات بعض من المشاكل التي يعانون منها، واعتبارهم مثل الأجنبي الجديد من ناحية الإقامة والتعامل في الدوائر الحكومية ما عدا الصحة والدراسة، مضيفاً أنه عندما يريد أحد منهم وظيفة يجب أن يرفق معه أوراق ومستندات هو في غنى عنها، مثل «الصلك» وشهادة الميلاد والجواز وبطاقة الأم، مبيناً أنه في الموارد والتأمينات يُحسبون مثل المواطن بالنسبة للسعودة فقط، أما فيما يتعلق بفتح مؤسسة أو مهنة تعقيب أو امتلاكهم وكالة لوالدتهم فهذا ممنوع، موضحاً أن الكفاءة الجامعية لدى العديد من أبناء السعوديات ممتازة، حيث يملكون تخصصات دقيقة وعلى ذلك لا يستفاد منهم، كاشفاً عن شرط إثبات أصل الجد لأمه، متسائلاً: «إذا كان جدي عمره (86) عاماً، فمن أين أحضر حفيظة والده؟».

جد الأم

وأكدت ابنة مواطنة من أجنبي على أن أبناء وبنات المواطنات تنازلوا عن جنسياتهم، لكن شرط جد الأم عقبة لن يتخطاها إلا من كان جد والدته من المعمرين والمعاصرين لاستحداث نظام التبعية!، مضيفاً أن النظام القديم لا يسمح للفتاة

الحصول على الجنسية إلا بعد زواجها من سعودي وإن كانت حاصلة على بطاقة خاصة، مشيرةً إلى أن حمل الفتاة للبطاقة أو كونها ابنة مواطنة لا يشفع لها الزواج من جميع الفئات الوظيفية للمواطنين، بل هي في الزواج أجنبية تماماً، ولن يتم زواجها بدون موافقة الجهات المعنية، متسائلةً عن سبب حرمان أبناء المواطنات المتوفيات من النظام الجديد للكفالة، وما هو مصير الأبناء بعد وفاة والديهم؟.

وأضافت أن أبناء السعوديات محرومون من الابتعاث، على الرغم من وجود تعاميم أن يعاملوا كمواطنين في التعليم والعمل موضحةً أنه من ناحية العمل فيوجد الكثير من المؤسسات الصحية والتجارية تجهل قرار وزارة العمل في احتساب أبناء السعوديات ضمن نطاق التوطين، لافتةً إلى أنه من ناحية الصحة يوجد بعض الاجتهادات من بعض الموظفين التي تحرمنا من العلاج، على الرغم من وجود تعميم يقضي بعلاجهم في المستشفيات، حيث يرفض البعض استقبالهم في الطوارئ أو العيادات الخارجية!.

تجديد الإقامات

ووافقتها الرأي المقيمة «نادية»، قائلةً: شكلي وكلامي ودمي سعودي، ولا أعرف غير هذا البلد موطناً؛ فقد استبشرنا كثيراً بتعديل نظام التجنيس، لكن ما أعاقنا هو شرط إثبات جد الأم، حيث إن جد أمي توفي قبل (90) عاماً، وبحضور شهود أكدوا على أنه سعودي لكن بلا مستند رسمي، فخرنا أنا وإخوتي الخمسة أن نكسب الجنسية السعودية، مؤكدةً على أن كل ما نطلبه هي وإخوتها هو قبول قول الشهود.

وسردت المواطنة «أم ماجد» معاناة أبنائها، مبينةً أنها لم تجدد إقامات أبنائها منذ شهرين بسبب الزحام على الجوازات، كما أن هناك إصراراً على دفع رسوم التجديد، على الرغم من أن الأمر الملكي قضى أن تتحمل الدولة كافة المبالغ المالية، لكن هناك من تجاهل ذلك تماماً، مبينةً أن ابنها الأكبر متفوق ونسبته في الثانوية العامة مرتفعة وتؤهله إلى دخول الطب، لكن تم رفضه لأنه أجنبي!، في الوقت الذي لا زالت فيه مستشفياتنا تستقدم أطباء من الخارج في ظل وفرة وجود أياد وطنية، مشيرةً إلى أنه حصلت ابنتها على مرتبة الشرف الأولى على دفعتها، ورفضت الجامعة تعيينها كمعيدة لنفس السبب، على الرغم من وجود الأكاديميات الأجنبية!.

ملف مشروع

وقال «محمد باوزير» -ابن مواطنة-: إن جمعية حقوق الإنسان في المملكة كانت قد صرحت أن هناك (750) ألف مواطنة متزوجة من غير سعودي، وهو عدد لا يستهان به، على المسؤولين التوجه لحل مشاكلهم بشكل فوري، وإيجاد الحلول المناسبة لتسهيل أمور حياتهم في التعليم والصحة والعمل، مضيفاً أن مجلس الشورى رفع ملف مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم وهو يشمل السعوديات، وتم اقتراح أن يتم منح أبناء المواطنة وزوجها بطاقة إقامة خاصة، وتأشيرة خروج وعودة لعدة سفرات ما دامت العلاقة الزوجية قائمة، وهناك توجه لأعطاء المواطنة المتزوجة من غير سعودي حق حضانة أطفالها.

وأشار إلى مكتب العمل وصندوق الموارد البشرية والتأمينات الاجتماعية ومحاولتهم دمج أبناء وبنات المواطنات في العمل، ودعمهم في القطاع الخاص، وليس هذا فحسب بل أدخل مكتب العمل زوج المواطنة من نسبة التوطين، لافتاً إلى أن مطالبة كل المؤسسات وأصحاب المحال الصغيرة في برنامج نطاقات تضرر منه جزء من هذه الفئة، حيث اضطروا إلى فتح سجلات بمسمى اختاروه «وافد خاص»، كان من الأفضل لهم أن يسموهم بحسب قرابتهم للمواطنة وتكريماً لها ولمشاعرنا.

تأمينات اجتماعية

وطالب «باوزير» بإدخال أبناء المواطنة في نظام التأمينات الاجتماعية، ويخصم منهم من يعمل في الشركات مثل المواطنين، مع حصوله راتب تقاعد مثل المواطن، مضيفاً أنه صرّح مصدر مسؤول في صندوق الموارد البشرية أن عدد مستفيدي «برنامج حافز» من المتقدمين من أبناء السعوديات كان ثمانية آلاف متقدم، الأمر الذي يكشف أن أبناء السعوديات يمثلون نسبة (0.65 %) من إجمالي عدد المستفيدين من النظام، وهذا يعني أنه أبناء السعوديات العاطلين لا يمثلون أكثر من (1 %) من المواطنين، وبذلك هم لا يمثلون أي عبء على الوطن في حال تجنيسهم.

أبرز مشاكل أبناء السعودية من أجنبي

* تسمية وزارة العمل لأبناء المواطنة «وافد خاص».

* لا تستطيع الأم توكيل ابنها ليؤدي أعمالها؛ لأنه أجنبي.

* لا يستطيع ابن المواطنة التعريف عن أمه؛ لأنه أجنبي.

* احتساب (2 %) أخطار مهنية في التأمينات الاجتماعية كأجنبي، على الرغم من دخولهم ضمن نسبة التوطين.

* في حالة وفاة الأم لا يتم توريث أبنائها ما تملك من عقارات، بل يتم تسليمها إلى الجهات المختصة؛ لعرضها في المزاد العلني وبيعها، ومن ثم تسليم المبلغ إلى الورثة بعد أخذ نسبة معينة من قيمة البيع.

* نظام الكفالة الجديد الذي يُعطي الأم فرصة كفالة ابنها تحت مسمى ابن وبنت وزوج، إلا أنه بعد وفاتها - لا سمح الله - سيبحث الأبناء عن كفيل.

* حرمان المواطنة من الضمان الاجتماعي بسبب كفالة أبنائها.

* عدم قبول الأبناء في برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث.

* عند السفر خارج المملكة لابد من دفع مبلغ (200) ريال عن كل فرد.

* مدة الخروج والعودة لا تزيد عن ستة أشهر، حتى لو كانت الأم في بعثة خارجية والأبناء في مرحلة ما قبل الدراسة، أما في حالة أن الأبناء في المرحلة الدراسية فيمكن أخذ مدة عام بعد إعطاء الجوازات ما يثبت أنهم طلاب.

* عند مراجعة الدوائر الحكومية لابد من حضور الأم أو الزوجة السعودية، وما يسببه ذلك من إحراج ومشاكل عند دخولها الأقسام الرجالية، أو عمل وكالة لشخص سعودي، وبالتالي متابعة الوكيل والنفقات المترتبة على ذلك.

* عدم إمكانية عمل وكالة شرعية لأبناء أو أزواج المواطنات بحكم أنهم أجانب، على الرغم أن تعليمات وزارة الداخلية تؤكد على أهمية معاملتهم مثل المواطنين.

* المهنة في الإقامة (ابن، بنت، زوج، مواطنة)، وهذا خطأ، فهي ليست مهنة.

* تحمّل الأجنبي زوج المواطنة تكلفة تجديد الإقامة وتأشيرة الخروج والعودة، مع العلم أنه سابقاً يتحملها الكفيل.

* تحمّل الأجنبي زوج المواطنة خصم التأمينات الاجتماعية ليدخل ضمن السعودية، وسابقاً لا يخصم عليه أي مبلغ.

* يواجه أبناء المواطنة متاعب كبيرة في مراجعة المستشفيات، وعدم معرفة موظف الاستقبال هل يتم إعتبارهم مواطنين أم أجانب؟.

د. الصيني: حرمان يتنافى مع العدالة!

أوضح د. سعيد الصيني - أكاديمي - أن «نظام التجنيس» يمنح الأب السعودي المتزوج بأجنبية حقوقاً لا يمنحها للأم السعودية المتزوجة بأجنبي، وبعبارة أخرى النظام يجعل الأب أفضل من الأم؛ لأنه يمنحه حق حصول زوجة أولاده على الجنسية السعودية، ويحرم الأم من هذه الحقوق، مضيفاً أن هذا الحرمان يتنافى مع العدالة، مُتسائلاً: هل هناك ضرر في المساواة بين حقوق الأم المتزوجة من غير سعودي والأب المتزوج بغير سعودية؟، أم أن مصلحة الوطن لا تتحقق بدون هذه المساواة؟.

وعاد «د.الصيني» للتعامل مع المولود في المملكة؟، ومن سيخلص في العمل والإنتاج أكثر، هل هو القادم إلى المملكة لأجل كسب المال في الأساس أم المولود على أرض المملكة ونشأ عليها؟، وأيهما أكثر فائدة اقتصادية للوطن، هل هو الذي يحرص على تصدير ما يكسبه إلى خارج المملكة، أم الذي يصرف ما يكسبه في الوطن ويستثمره فيه؟، وأيهما نضمن مصداقية شهادته وخبراته، القادم من الخارج أو المؤهل داخلياً؟، مضيفاً أن بعض الشهادات الورقية مزورة وبعض الخبرات ليست إلا إدعاءات، يتم اكتسابها على حساب الوطن والمواطنين، مؤكداً على أنه من الحكمة الاحتفاظ بآلاف الكفاءات المهنية التي نمتها مؤسسات الوطن بدلاً من طردها واستقدام خبرات بعضها مزيف، وقد تجلب معها كثيراً من المخاطر الاجتماعية والعادات السلبية، مشيراً إلى أنه يمكن الرجوع إلى كثير من المستفيدين من العمالة الأجنبية المؤقتة ورجال هيئة الأمر بالمعروف ورجال الأمن للتأكد من هذه الحقيقة.

المملكة شهدت إنجازات حضارية على كافة الأصعدة

المصدر: صحيفة اليوم الاثنين 17 ذو القعدة 1434 هـ - 23 سبتمبر 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/95825.html>

اليوم - الدمام

قال رجل الأعمال وليد العيد: إن مناسبة اليوم الوطني هي مناسبة عزيزة وغالية على كل مواطن سعودي، مشيراً بأن الملك عبدالعزيز أقام دولة العقيدة والجماعة لتصبح قدوة المسلمين في تطبيق الشريعة الإسلامية ونواة وحدتهم العظمى ومركز مرجعيتهم الدينية علماً وعملاً حتى أصبحت تحتل من العالم الإسلامي والعالم كله مكان القلب من الجسد في توطيد أركان الأمن ودحض إرهاب الفئة الضالة التي تريد تفريق الجماعة وتمزيق وحدة الطاعة والعودة إلى الفتنة والتفريق وسفك الدماء البريئة حيث صمدت وحدة المملكة على التوحيد منذ توحيدها على يد المؤسس الملك عبدالعزيز ومازالت تزداد قوة ورسوخاً وبناءً على أيدي أبنائه الملوك: سعود وفيصل وخالد وفهد -رحمهم الله- إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

وتقدم عضو مجلس إدارة غرفة الرياض ورئيس اللجنة الوطنية لشباب الأعمال بمجلس الغرف السعودية علي العثيم بخالص التهنية إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار المبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين حفظهم الله وإلى جميع أبناء الشعب السعودي بمناسبة ذكرى اليوم الوطني الثالث والثمانين.

وقال العثيم: إنني وبالنيابة عن شباب الأعمال بالمملكة نعاذ الله أن نعمل بجد وإخلاص لنساهم في بناء مستقبل هذا الوطن ورفعته بعقول وسواعد أبنائه، من جهته ثمن رجل الأعمال عطا الله الميموني توجه الحكومة لتهيئة الشباب للمشاركة في مسيرة التنمية مشيراً إلى أن دعم وتمكين الشباب إنما يدفع في اتجاه البناء والتنمية، وأنه لا بد من تضافر جهود القطاعين الحكومي والخاص في سبيل تحقيق ذلك، منوهاً إلى الجهود التي تقوم بها اللجنة الوطنية لشباب الأعمال والتنسيق القائم بين لجان شباب الأعمال بالمناطق لتنفيذ عدد من الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وتحفيز العمل الحر بمجتمع الشباب، موضحاً أن اللجنة تسعى إلى بناء أجيال من شباب الأعمال قادرين على القيادة المستقبلية للنشاط الاقتصادي بالمملكة.

وقال المدير التنفيذي للمعهد التقني السعودي لخدمات البترول المهندس عبدالله بن محمد اليامي: إن اليوم الوطني للمملكة يُعد مناسبة وطنية غالية، ومحطة هامة رَسَخَتْ ثوابتها الملك عبدالعزيز، حتى أصبحت المملكة نموذجاً فريداً لمعاني الوحدة والتمسك براية التوحيد، إنه رمز للانتماء يعكس ثوابت وقيم دينية عظيمة لمسيرة المؤسس والتي سار على نهجها أبنائه الملوك من بعده.

ومنذ تولي خادم الحرمين الشريفين شهدت المملكة إنجازات حضارية وتنموية على كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والصحية، ونمو لدور المرأة في تنمية المجتمع وتقلدها لبعض الوظائف القيادية، كما أنشئت جمعيات حقوق الإنسان، وتحقق للمملكة التطور الحضاري، والاقتصادي، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وإنشاء العديد من المدن الاقتصادية مما فتح أفق أرحب وفرص عمل جديدة لشبابنا، وتعددت الإنجازات التي شهدتها عهد الملك عبدالله -حفظه الله- في قطاعات مشروعات إنتاج الطاقة الكهربائية، والنهضة الزراعية، والمشاريع العملاقة لتوسعة الحرمين الشريفين وتطوير المشاعر المقدسة بصورة غير مسبوقة، ولم تغفل الحكومة السعودية الرشيدة قطاع الشباب والمتقنين من هذا الاهتمام، وكذلك قطاع التعليم العام الذي شهد مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام، والتعليم العالي من خلال مشروع خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وإنشاء العديد من الجامعات في كافة مناطق مملكتنا الحبيبة، حيث وصل عدد الجامعات إلى أكثر من اثنتين وثلاثين جامعة حكومية وأهلية بعد أن كان سبع جامعات فقط حتى وقت قريب، ويحظى القطاع الصحي بأهمية كبرى، وذلك بتشبيد المدن الطبية وإنشاء عدد من

المستشفيات ذات القدرة الاستيعابية الكبيرة في مختلف مناطق المملكة، لتساهم بإذن الله في توفير الرعاية الصحية للمواطن.

وقال رجل الأعمال عبدالله الغامدي: ان المواطنين يحتفلون بالذكرى المباركة لليوم الوطني الذي تتجدد فيه مشاعر الحب والولاء لهذا الوطن العزيز وقيادته الحكيمة وعلى رأسهم مولاي خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله الذي يقود مسيرة المملكة بحكمته المعهودة وحبه لأبناء الوطن يعضده ولي العهد الامين صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبد العزيز يحفظه الله والنائب الثاني صاحب السمو الملكي الامير مقرن بن عبد العزيز يحفظه الله ، الذين يمشون على خطى الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن يرحمه الله الذي استمد منهجه من تعاليم الشرع الاسلامي والسنة النبوية الشريفة ، متفانين في السهر على شؤون المواطنين ورعاية مصالحهم لما فيه راحة المواطن ورخاؤه وضمان مستقبله ، وأضاف بأن المشاريع العملاقة والنهضة السامية التي يشهدها الوطن في كافة ارجائه ومنها المنطقة الشرقية تشهد على ذلك ، حيث تزدهر فيها المشاريع الاقتصادية والخدمية والصحية والتعليمية بمتابعة دائمة من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف أمير المنطقة الشرقية ونائبه صاحب السمو الأمير جلوي بن عبد العزيز ، ولا يسعني في هذه المناسبة الغالية إلا أن أتقدم بالتهنئة الخاصة مقرونة بمشاعر الوفاء والولاء لقيادتنا الحكيمة وإلى إخواني أبناء الشعب السعودي النبيل راجيا من الله ان يظل الأمن والأمان بلادنا الطيبة وأن يحفظ ولاة أمرنا إنه سميع مجيب .

وقال الشيخ عيسى بن علي الدوسري: انه يحق لنا كسعوديين أن نفخر ونعتز بما وصلت اليه بلادنا الغالية من مرتبة متقدمة في جميع المجالات، وذلك يؤكد مواصلة قيادتنا وشعبنا لمسيرة الخير والعطاء منذ التوحيد والتأسيس الذي ينبغي أن يكون من أهم الإنجازات الإنسانية التي تحققت في العصر الحديث، وفي مثل هذا اليوم التاريخي الذي نحتفل فيه بالعيد الثالث والثمانين للمملكة تزهو بلادنا بما يجعلها مفخرة ومعجزة من معجزات البشرية في مجال التنمية والتطور .

وأضاف: إننا في مثل هذا اليوم المشهور نجدد العهود ونؤكد العزائم لمواصلة مسيرة الخير والنماء إلى جانب قيادتنا والمساهمة الإيجابية الفاعلة في تطوير قدرات الوطن، كل منا بقدراته وجهده وفكره وسواعده، فخير الأوطان ما يبينها أبناؤها، ولدى قيادتنا الحكيمة مزيد من الطموحات لأن ترتقي بلادنا وتسجل أعلى المراتب في سلم التنمية الدولية، وتحقيق رفاهية المواطن، ولذلك فإننا في هذه المناسبة السعيدة نستلهم تجربة البناء والتأسيس لنكتسب الحوافز والإلهام للتطلع الى مستقبل أكثر إشراقاً ووعداً.

تستحق بلادنا الغالية أن تنهض وتصل إلى غاياتها، فلدينا قيادة تعمل بجد وإخلاص من أجل صالح وخير الوطن والمواطن، ونحن عون وسند لها نبادلها الحب والوفاء والعطاء، ونستأنف بعد هذا اليوم مجهودات أكثر اتساعاً وعطاء، فهو فرصة مثالية لبذل العهود وتجديد الولاء والانتماء، فهو خير الأوطان وحضننا الدافئ وملادنا ولذلك يجب أن نعلو به ونؤليه حقه من العطاء والتفاني، فالمستقبل يزهر بخطط ومشروعات تضيف الى مكانتنا الكثير الذي يتطلب العمل والجهد، وليس اليوم الوطني احتفالية بما أنجزه الأسلاف الأبطال وحسب وإنما وقفة ومحطة نستمد منها طاقة وقوة نواكب بها الواقع ونواجه التحديات ونمضي نحو تحقيق الغايات بإذن الله.

قال الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية بالجبيل الدكتور مصلح العتيبي: ان المملكة تحتفل هذه الأيام بذكرى اليوم الوطني الذي له مكانة مميزة في قلب كل مواطن في هذا الوطن ومن خلال هذا اليوم تجتمع مشاعر المواطنين وهم يرون الانجازات التي تحققت لهذا الوطن الغالي على يد المؤسس الملك عبدالعزيز (طيب الله ثراه) وأكمل صياغتها وتطويرها وتنميتها أبناؤه من بعده حيث كانت لكل منهم بصمات وانجازات أضافت للوطن والمواطن الكثير في كافة جوانب الحياة التنموية والخدمية. عندما نتحدث عن اليوم الوطني فإنه يكون يوماً للتاريخ والانجازات الوطنية ونحن نشعر في الهيئة الملكية بل نؤمن انه لولا فضل الله ثم جهود ودعم ومتابعة قادة هذه البلاد الطاهرة لكافة مشروعات الهيئة الملكية لما تحققت الانجازات الصناعية التي نعيشها الآن. كما أنه كان لصاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان آل سعود رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع دور كبير في نجاح ومتابعة كافة المشاريع التنموية والصناعية في المدينتين حتى أصبحت من أكبر المدن العالمية للبتروكيماويات واصب حراس الخير يساهم في كافة الانجازات لهذا الوطن .

وقال رجل الاعمال احمد الخنيبي نفخر بهذا اليوم العظيم حيث يحتفل المواطن السعودي في مختلف مناطق المملكة بمناسبة عزيزة وغالية وهي اليوم الوطني، التي نستشعر من خلالها عظمة هذا الوطن وما أنجز فيه خلال مدة وجيزة والجهد الذي بذل في سبيل ذلك. وتمر علينا هذه الذكرى لتتذكر الدروس والحكم من مسيرة ومنهج القائد الفذ موحد البلاد وجامع الشتات المؤسس الملك عبدالعزيز (رحمه الله) هذا القائد الفذ الذي استطاع بحكمة وبصيرة العطاء وإيمانه بالله جل وعلا أن يضع قواعد هذا البناء الشامخ ويؤسس قيمه وثوابته التي مازلنا ننهل ونستفيد منها حتى يومنا هذا ننير بها حاضرنا ونستشرف منها مستقبلنا في سعينا لكل ما من شأنه رفعة الوطن ورفاهية وكرامة المواطن واليوم ونحن نحتفل

بهذا اليوم العزيز في تاريخ المملكة نستعيد ذكريات ماضينا التليد وكيف بدأت النهضة الصناعية وتطورت مع تغير الأزمان وتوافر الإمكانيات والخدمات وقبل كل ذلك إصرار وعزم قيادة بلادنا على مر الأجيال على النهوض بها إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى وهو ما تحقق والله الحمد من خلال إنشاء مدينتي الجبيل وينبع .

وقال رجل الأعمال عبد الحكيم بن حمد الخالدي تعد هذه المناسبة مناسبة عظيمة لبيان الإنجازات التي تحققت في ظل رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ، وأشار إلى ان النهضة السعودية التي تحققت على مدار السنوات الماضية ويعود فضلها بعد الله إلى المغفور له الملك عبد العزيز الذي أرسى بنيان هذه النهضة ، ووضع الأسس والمبادئ الثابتة لها المستمدة من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف ومن هنا توالى الإنجازات حتى وصلت المملكة إلى هذه المكانة الكبيرة في قلب العالم العربي والإسلامي في ظل القيادة الرشيدة لخدمة الأمتين العربية والإسلامية والعمل على بث روح التعاون والتضامن العربي ، فالمملك عبد الله بن عبد العزيز رمز العزة والأمن والرخاء تتسم سياسته دائماً بالحكمة في قيادة المملكة التي تشهد طفرة تنموية شاملة غير مسبوقة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات وبالرأي السديد لرأب أي صدع في الأمة العربية والإسلامية وإعلاء التقارب العربي وتدعيم الوحدة العربية والإسلامية ، وذلك من مبادئ المملكة التي لا تتجزأ ، فالمملكة لها تاريخها الحافل والمشرف سواء عن طريق تقديم المساعدات أو من خلال محاولات جمع شمل الدول العربية حول كلمة واحدة والتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع العربي ، مما مكنها من أن تحتل مكانة هامة في قلب العالم العربي

وقال رجل الأعمال سعود بن عبدالعزيز التوبجري ان مناسبة اليوم الوطني الـ (83) لمملكتنا الغالية تأتي لتتأمل ونتذكر ونشكر الله تعالى على ما تحقق من أمن وأمان وتنمية حضارية صاحبته وحدة وطنية حيث إن ذكرى اليوم الوطني ذكرى مجيدة وغالية على جميع أبناء الوطن الذين يدركون أهمية هذا الحدث الذي يتكرر كل عام ولاشك أن تحقيق الكثير من المنجزات الحضارية بفضل الله سبحانه وتعالى ثم الدور الريادي العظيم الذي قام به المؤسس جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -طيب الله ثراه-

وأضاف ان هذه المناسبة بكل معطياتها التاريخية والتنموية تفرض على الجميع تعزيز الوطن والانتماء إليه والمحافظة على مكتسباته ونحن بحمد الله نعيش في أمن وأمان ونعمة كبيرة ورفاه اجتماعي واقتصادي وسط عالم مضطرب من كل جانب، وأن نحمد الله تعالى على ما جعلنا عليه من نعم وخير عظيمين إذ أثبتت تجارب الأمم أن الأمن الوطني والاستقرار السياسي هما شرطان مهمان في ضمان حياة الأمم بعد توفيق الله سبحانه وتعالى وهو ما تحقق في بلادنا بفضل التخطيط السليم لولاة أمرنا يحفظهم الله.

وقال الشيخ عبدالمحسن الدحيان ان المملكة تحتفل بالذكرى الـ 83، لتوحيد هذا الوطن الغالي، على يد المؤسس الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، وهذه المناسبة الغالية التي ترجع إلى الذاكرة صفحات البطولات والتوحيد والبناء التي أنجزها الملك المؤسس، فأقام هذا الوطن الفريد في وحدته وتوحده واجتماع لحمته تحت راية التوحيد، التي رسخت الثوابت وأقامت النهج المستنير على هدي من كتاب الله وسنة رسوله الكريم، وها نحن اليوم في ذكرى اليوم الوطني لهذا الوطن الشامخ بتاريخه ومنجزاته وماضيه الخالد، وحاضره المشرق نقف بكل الفخر والاعتزاز أمام هذا الوطن الذي أصبح مفخرة يباهي به كل مواطن ومقيم على ترابه الطاهر».

وأضاف الدحيان «اليوم الوطني فجر جديد ليوم خالد في ذاكرة التاريخ والوطن أشرق شمس من قلب الجزيرة العربية وعمت أرجاء المملكة العربية السعودية أمناً وأماناً ووحدة ورخاء، إنه يوم الوفاء، يوم التقاء الشعب مع قيادته لتجديد الاحتفاء بالوطن يوم استعادة ذكرى مسيرة الكفاح والنجاح التي أرسى دعائمها الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن، رحمه الله، وواصل المسيرة من بعده أبناؤه البررة، ذكرى التوحيد ولم الشتات وتحقيق الأمنيات، إننا في ذكرى اليوم الوطني نتذكر أمجاد الوطن ونجدد الولاء بالولاء، ونبادل الحب بالحب والعطاء بالعطاء».

دعوة للإبلاغ عن حالات العنف وسوء المعاملة

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 16 ذو القعدة 1434 هـ - 22 سبتمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/554281>

المدينة المنورة - عبدالرحمن باوزير

اعتبرت المشرف العام على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي في حديث إلى «الحياة» قانون الحماية من الإيذاء الذي اعتمد أخيراً، متأخراً في ظل تصاعد ظاهرة العنف الموجه للنساء والأطفال، مؤكدة مساعدة القانون الجديد في الحد من انتهاك حقوق النساء والأطفال والتعرض لهم بالأذى، في حال التطبيق الكامل له.

وأوضحت أن القانون يضمن الحياة الكريمة الآمنة لشرائح المجتمع كافة لما يتضمنه من مواد قانونية مشددة، بوضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم ضد الأطفال والنساء من العقاب، و التحقيق في حالات التعذيب وغيره من أشكال العنف، مشددة على ضرورة بذل جهود قصوى من المعنيين كافة كـ«الشرطة، المحامين، القضاة، الصحفيين، والعاملين في المجال الاجتماعي» لإنفاذ القانون بشكل كامل وحماية الضحايا والشهود بتوفير سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وأضافت: «يجب على أفراد المجتمع كافة التعاون والتعامل مع القانون بإيجابية وأخذ دورهم في الإبلاغ عن جميع الحالات التي يتعرض فيها النساء والأطفال لسوء المعاملة، مهما كانت صلة القرابة بهم، وإن ساعد كل شخص الطفل في حالة طلبه إبلاغ السلطات المختصة بمعاناته، فنحن جميعنا في هذا الوطن الغالي نخدم مجتمعاً يهتم بصون وحماية حقوق الإنسان».



حقوقية تطالب بالسماح للبنات بممارسة السباحة في السعودية

بعد اعتزام وزارة التربية إنشاء صالات رياضية داخل

مدارسهن

المصدر: جريدة العربية الأربعاء 20 ذو القعدة 1434 هـ - 25 سبتمبر 2013م

[رابط الخبر](#)

الرياض- العربية.نت

طالبت حقوقية بالسماح للبنات بممارسة السباحة في السعودية، سواء في المدارس أو في نوادي رياضية خاصة بهن، لا تقل إمكانياتها عن الأندية الخاصة بالرجال.

وقالت العضوة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين خلال استضافتها في برنامج "نشرة الرابعة"، على قناة العربية، الثلاثاء، إن السباحة هي الرياضة الهامة، فلماذا يتم تحريمها على السعوديات، رغم أن السنة النبوية لم تمنع ذلك.

وأضافت: "النساء يعانين من مشاكل صحية كثيرة، والسبب منعهن من الرياضة وخصوصاً في المدارس، فمن الأمراض التي تفشت بينهن هي السمنة، وهشاشة العظام، والسكري، وهي مثبتة رسمياً بالنسب، وهناك توصيات بضرورة ممارسة الطالبات للرياضة داخل المدارس."

ورحبت العابدين بعزم وزارة التربية والتعليم السعودية بإنشاء صالات رياضية داخل المدارس، وأنه قرار صائب، لكنها اعترضت على وضع شروط خاصة من أجل إنشائها، فلا بد من أن تكون هذه الصالات مثل الصالات المتوفرة في مدارس البنات.

وامتدت مطالبات العابدين إلى الرئاسة العامة لرعاية الشباب، بضرورة إنشاء أندية رياضية كبيرة ومناسبة، غير المتواجدة حالياً، ومشابهة للأندية الرجالية.

ويأتي ذلك بعدما أعلن وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله عن إنشاء صالات رياضية بالمجمعات التعليمية للبنات أسوة بمدارس البنين، وقال في تصريح صحفي أمس "يجب توفير صالات رياضية للبنات تكون أفضل بكثير مما نفذ للبنين."



رصد 35 ألف حالة على مستوى المملكة

مختصون: معالجة العنف الأسري بالتوعية والتواصل مع الجامعات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 20 ذو القعدة 1434 هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130926/Con20130926641563.htm>

افتخار باحقين (جازان)، مريم الصغير (الرياض)، علي بدير (تبوك)، ماجد الصقيري (المدينة المنورة) أكد لـ«عكاظ» عدد من المختصين أن علاج قضايا العنف الأسري يتحقق من خلال تواصل مراكز ولجان الحماية الاجتماعية مع الجامعات، توعية المجتمع، إطلاق ورش عمل ومحاضرات تبين خطورة انعكاس العنف على تنشئة الأطفال.

كشف المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بجازان أحمد البهكلي، أن أكثر القضايا الذي تعالجها الجمعية في المنطقة هي قضايا العنف الأسري منها حرمان البنات من الزواج، حرمانها من الميراث وتعنيف الأطفال، وبين أن هناك طريقتين للمعالجة؛ الأولى عن طريق أصحابها يتقدمون بشكوى للجمعية وتتدخل للإصلاح بين ذات البين، وأما القضايا التي توصل للجهات الرسمية فإن الجمعية تتابعها مع هذه الجهات وتكون هناك استجابة بطرق رسمية، والطريقة الأخرى عن طريق الرصد والمتابعة والتحرك.

وأضاف: هناك برنامج يستهدف العنف الأسري تحت مسمى وصل الرحمة، يهدف لمعالجة العنف الأسري ويستهدف التربويين ورجال الأمن والمرشدين الاجتماعيين والشؤون الإسلامية.

وبين أن قضايا العنف الأسري ضد الإنسانية، وقال «هناك 6 آلاف حالة عنف أسري تم علاجها في المنطقة، ويوجد في المملكة أكثر من 35 ألف حالة عنف أسري»، مشيراً إلى أن هناك حالات كثيرة ترد للجمعية مثل قضايا الفصل التعسفي الحرمان وقضايا تتعلق بالمحاكم.

من جهته أكد المتحدث الإعلامي بمكتب المتابعة الاجتماعية بتبوك أحمد مطير أبو شامة، أن دور لجنة الحماية من العنف والإيذاء موجود، مبيناً أن هذه اللجنة تقوم بدورها المطلوب وفق آلية منظمة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إذ إنه بمجرد وصول البلاغ عن الحالة المعنفة يتم اتخاذ الإجراءات والعمل بها بشكل عاجل وفوري.

وأضاف: هناك خط ساخن (1919) يستقبل البلاغات على مدار الساعة وبكل سهولة وتعمل اللجنة المعنية من التحقق من هذا البلاغ والتنسيق مع أقسام الشرطة والمستشفيات وفق آلية متبعة وعمل الدراسات اللازمة لها وعرضها على إمارة المنطقة، وتؤدي لجنة الحماية عملها في حالة وصول البلاغات عن وتصل نسبتها إلى 30 في المائة، وقد تصل إلى 60 في المائة في حالة عدم وجود مبادرة من المعنفين خاصة إذا كانوا من الأطفال.

من جهته، نفى المتحدث الرسمي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة أحمد السناني، غياب لجان الحماية الاجتماعية عن المشهد العام، مؤكداً أن هذه اللجان تتواصل مع كثير من الفئات المعنية من مختلف شرائح المجتمع، وقال «نستقبل البلاغات عبر الهواتف الخاصة، وتتابع اللجنة جميع القضايا التي يتم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو وسائل الاعلام، وتتعامل معها على الفور»، مضيفاً أن لجنة الحماية الاجتماعية تعمل طوال الوقت لمتابعة جميع الحالات التي تصل إليها وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، لافتاً إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية أنشأت مراكز الحماية الاجتماعية، لتلقي بلاغات ضحايا الإيذاء والعنف الأسري، وهم الطفل دون سن الثامنة عشرة، والمرأة أياً كان عمرها، لإرشادهم نحو أقرب جهة أو مكان يتلقون فيه المساعدة اللازمة في أي منطقة من مناطق المملكة، من خلال الاتصال من الهاتف الثابت أو الجوال بجميع شبكاته على الرقم المجاني (1919)، أو الاتصال بإحدى لجان الحماية الاجتماعية بمناطق المملكة، وكذلك عن طريق الإبلاغ عن طريق موقع الإدارة العامة للحماية الاجتماعية على شبكة الإنترنت على الرابط (www.hemayah.org)، حيث تشارك مجموعة من الجهات الحكومية في تلقي البلاغات منها إمارات المناطق، وبرنامج الأمان الأسري الوطني، وكذلك المستشفيات الحكومية والأهلية، وأقسام الشرطة، إضافة إلى المؤسسات التعليمية، والجمعيات الخيرية، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وأكد السناني أن من أهم أهداف الإدارة العامة للحماية الاجتماعية العمل على حماية الأطفال دون سن الثامنة عشرة والمرأة أياً كان عمرها وبعض الفئات المستضعفة من التعرض للإيذاء بشتى أنواعه، مع نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من الإيذاء والعنف، إضافة لإجراء البحوث والدراسات عن هذه الظاهرة، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

من جهته، قال محمد الحربي أخصائي قسم الحماية «بمجرد تلقي البلاغات، نعمل على الفور على تفريغ الاتصالات وتحويلها للمختصين، لاستكمال الإجراءات الخاصة بالحماية والتي تسمح لهم بمتابعة الحالة المعنفة»، مضيفاً: هناك آلية معينة لمتابعة البلاغات الكيدية.

دراسة شاملة

في المقابل، قال وكيل كلية الآداب في جامعة طيبة الدكتور فهد الوهبي «يحدث العنف لأسباب متعددة منها ضعف الوازع الديني وتناول المخدرات». وطالب من مراكز الحماية الاجتماعية دراسة الحالات وأسبابها والتواصل مع الجامعات لإيجاد الحلول، مع إقامة ورش عمل ومحاضرات تركز على الأسرة والحماية المجتمعية، كل ذلك للحد من قضايا العنف وتوعية المجتمع.

وأشارت أحدث الإحصائيات إلى أن منطقة الرياض جاءت في المرتبة الأولى من حيث البلاغات ضد حالات العنف الأسري، تلتها منطقة مكة المكرمة ثم عسير، ثم الشرقية. وأفادت الإحصائية أن العنف البدني والجنسي هو الأعلى شيوعاً في البلاغات الواردة للوزارة وفروعها، يليه الحرمان من الزواج، ومن ثم طلب الإيواء، وبحسب تلك الإحصائية فإن الزوج هو المسبب الرئيسي في معظم بلاغات قضايا الأحوال الشخصية، يليه الطلاق، فيما كانت النفقة والحرمان من رؤية الأولاد أعلى المشكلات ظهوراً في بلاغات الأحوال الشخصية.

وحذر باحث اجتماعي متخصص في القضايا المجتمعية من مخاطر وآثار العنف الأسري في تقويض بنية الأسرة وتهديد وحدتها في حال استفحال هذه الظاهرة المجتمعية الخطيرة.

وقال لـ«عكاظ» الباحث الاجتماعي خالد الدوس «المجتمع السعودي يشهد تغيرات في أنماط الحياة الاجتماعية، نتيجة وتيرة التحديث التي ألقت بظلالها على النظم الاجتماعية ومنها بطبيعة الحال نظام الأسرة والتي تمثل أهم مؤسسة تربية في المجتمع، مما يعني الالتفات بوعي إلى ما يحقق حمايتها من التفكك والانحيار في خضم هذه التغيرات ويعزز مكانتها وحمايتها من غول العنف ومظاهره المتعددة»، مضيفاً: العنف الأسري كظاهرة اجتماعية لا تشكل خطراً على الفرد بل الأسرة والمجتمع بشكل عام، ويعيقها من أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية، فضلاً عن تمزق الروابط الاجتماعية وخلخلة توازنها النفسي واستقرارها العاطفي، مشيراً إلى أن من خطورة هذا المرض النفسي الاجتماعي (العنف) ظهرت أنماط أخرى من أنماط العنف أكثر قبحاً وألماً، فلم يقتصر هذا الداء على العنف الجسدي والعنف اللفظي فقط، بل شهد أنماطاً أخرى في السنوات الأخيرة وعرفت عن طريق الضحايا أنفسهم عندما يتقدمون بشكاوى إلى الجهات المختصة بهدف

طلب الحماية، مضيفا أن من الأنواع التي ظهرت على سبيل المثال العنف الرمزي أي احتقار الزوجة أو الأطفال، والعنف النفسي وهجر الزوجة دون عذر شرعي، وهناك العنف الاجتماعي كمنع الفتاة من الزواج وعضلها وحرمان الزوجة من الذهاب لأهلها دون سبب.

وشدد الباحث الدوس على خطورة العنف بأنماطه في النظام الأسري تحديدا، موضحا أن هناك أسبابا وعوامل تؤدي لتنامي هذه الظاهرة المهددة للبناء الاجتماعي، منها أسباب نفسية وشخصية تقود لزيادة نمو هذه الظاهرة مثل إصابة المعنف بأمراض الاضطرابات النفسية والاكتئاب والانفصام علاوة على استخدام المخدرات وشرب الخمر والشعور بالفشل والعجز في توفير أسباب الحياة الكريمة.

وقدم الباحث الدوس حولا علمية وعملية للحد من قضايا العنف الأسري بالمجتمع وهي: قيام المؤسسات الدينية بدور فاعل في تكريس مفهوم الوعظ والإرشاد من خلال خطب الجمعة والاستفادة من الانفتاح الإعلامي والاتصالي، فهذا لا شك عامل هام لحماية مكونات المجتمع الأسرية من إرهابات العنف الأسري، حيث إن تعليمنا الديني الإسلامي يوضح لنا أهمية الترابط والألفة والتراحم والتماسك الأخوي، ويحثنا على ذلك السلوك القويم وفتح مكاتب استشارات أسرية (نفسية واجتماعية) في الأحياء كما يحدث في الدول المتقدمة حيث إن وجود مثل هذه المكاتب التثويرية والتثقيفية ربما يساعد في الحد من انتشار المشكلات الأسرية بالمجتمع السعودي ووضع خطة استراتيجية وطنية متكاملة مكونة من الجهات المعنية لدراسة هذه الظاهرة بمشاركة أكاديمية من المؤسسات التعليمية، إضافة لنشر الوعي الأسري وأهمية التوافق والتفاهم بين الوالدين وأهمية دورها في قيام الأسرة وسلامتها وكذلك استخدام أساليب التنشئة الاجتماعية السلمية ومضامينها المناسبة في نمو الأطفال نموا سليما من جوانب شخصياتهم النفسية والاجتماعية، مع تناسب تلك الأساليب مع خصائص مرحلة الطفولة المتابعة وتقديم الملتقيات والمحاضرات حول مخاطر العنف الأسري في المؤسسات التعليمية والاجتماعية والترفيهية بما يسهم في تحصين الفكر ضد هذا السلوك الذي يتنافى مع قواعد الدين الاخلاقية والمعايير التربوية وقيام المؤسسات الإعلامية بمختلف وسائلها وقنواتها بدور التوعية والإرشاد بشكل مكثف لتوضيح الآثار السلبية.



الشريف: على الاتحاد السعودي الاقتداء بالفيفا حقوق الإنسان ترفض الهتافات العنصرية وتطالب عيد بالعقوبات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130926/Con20130926641669.htm>

محمد حضاض (جدة)

أكد لـ«عكاظ» الدكتور حسين الشريف مدير فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة رفضهم التام للهتافات العنصرية التي ظهرت مؤخرا في مدرجات الملاعب الرياضية السعودية، مشيرا إلى أن الجمعية ترفض الممارسات العنصرية جملة وتفصيلا.

وطالب الدكتور الشريف الاتحاد السعودي لكرة القدم بضرورة التحرك السريع لمحاربة هذه الآفة وذلك من خلال تطبيق العقوبات المنصوص عليها في النظام أو الاستعانة بالعقوبات المحددة من قبل الاتحاد العالمي لكرة القدم (فيفا)، حيث إن السرعة والعدالة في تطبيق النظام ستسهمان في منع انتشارها في ملاعب أخرى أو باقي الرياضات المختلفة داخل المملكة. وأشار مدير فرع الجمعية في منطقة مكة إلى أنه من الضروري أن تتحرك أيضا الجهات المعنية لمعالجة ظاهرة العنصرية بمختلف أشكالها وذلك بالتنسيق بين وزارة الثقافة والإعلام ووزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الإسلامية من خلال

مناير المساجد والرئاسة العامة لرعاية الشباب والأندية الأدبية بحيث تضع البرامج المناسبة للقضاء على العنصرية من جذورها.

وأضاف الدكتور الشريف: المملكة وقعت على اتفاقية مناهضة التمييز العنصري منذ فترة طويلة والأهم أن الشريعة الإسلامية ترفض هذه العنصرية رفضاً قاطعاً ولعل الجميع يدرك ما جاء في الآية الكريمة (إن أكرمكم عند الله أتقاكم). يذكر أن قضية الهتافات العنصرية التي ظهرت في مدرجات الجماهير الهلالية خلال لقائه الأخير ضد الاتحاد تفاعلت بشكل كبير وسط غضب شديد جراء تردد لجنة الانضباط في إيقاع العقوبة على الجماهير الهلالية التي كررت تلك الهتافات خلال أقل من أربعة أشهر وضد الفريق نفسه.

شمرن السواعد لدخول مجال التنمية نواعم لـ عكاظ : ترشيح المرأة للمجالس البلدية ضرورة مجتمعية

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الثلاثاء 18 ذو القعدة 1434 هـ - 24 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130924/Con20130924640962.htm>

سطام الجمعية (حائل)، زين عنبر (جدة)، سماح ياسين (المدينة المنورة) مع بدء الانتخابات لاختيار رؤساء المجالس البلدية ونوابهم اليوم، تراقب الأنظار الدور الذي ستقوم به المرأة التي ولجت أغلب المجالات وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من مجتمعات العمل بمختلف تخصصاته، للدرجة التي أصبح دخولها لهذه المجالس مطلباً من البعض للمشاركة في صناعة القرار، بينما آخرون يرون أن دورها كداعمة للمرشحين هو الأهم. بين هذا وذاك استطلعت «عكاظ» آراء بعضهن حول إمكانية دخول العنصر النسائي في هذه المجالس وهل ستتوافق حياتهن مع طبيعة العمل المحلي والخدمات، وكيف ينظرن لمن يقول إنهن أدوات تشجيع فقط. ضرورة مجتمعية

ابتدرت عضو مجلس إدارة نادي حائل الأدبي ومشرفة الحوار الوطني الدكتورة الجوهرة سعود الجميل الحديث لـ «عكاظ» معتبرة أن مشاركة النساء في المجالس البلدية أصبحت ضرورة وطنية ومجتمعية، لأنهن شقائق الرجال ومشاركتهن تفرضها احتياجات المرأة الحالية التي تنزايد في وقت تتناقص فيه الخدمات، وتزيد «نحن في بلد مسلم دستور الكتاب والسنة أوجد أفضل الوسائل في خدمة المرأة والتي تستطيع بعلمها ومعرفتها أن تخدم فئة النساء وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وثوابتها، وكما نجحت المملكة في التعليم تستطيع وبجدارة الإبداع في مجالات أخرى ومنها المجالس البلدية ومن نعم الله تعالى أن التقنية الحديثة سهلت التواصل وفق عاداتنا وتقاليدنا التي هي جزء من شريعتنا الغراء، فلم يعد هناك حجة من إهمال مصالح ومطالب المرأة واحتياجاتها، خاصة فئات المطلقات والأرامل والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة وهن نصف المجتمع».

ومضت الجوهرة بحديثها «ليس من العدل أن ينصب الاهتمام على نصف المجتمع فقط ويترك النصف الآخر، الأم المربية التي تعد شعباً طيب الأعراق، وهي النصف النابض الذي لن تسير التنمية بصورة جيدة بدونه»، مبيّنة أن كل مواطن ومواطنة يسعون لإعادة هيكلة المجالس وصياغة مهامها بمرونة تمكنها من مراقبة الأداء العام وتحقيق مطالب المواطنين ومصالحهم ومنح صلاحيات أوسع في الرقابة والمتابعة لا مجرد تقديم اقتراحات ودراسة مشكلات لا تسمن ولا تغني من جوع، منتظرة أن تحقق المجالس البلدية التوازن المفقود والذي تولد من إشكاليات التخطيط والتنظيم والتنسيق، حسب قولها.

تحد كبير

وذكرت الباحثة الاجتماعية والمساعدة الإدارية لهيئة حقوق الإنسان خيرية الزين، أن المجالس البلدية كانت لتحقيق أعلى مستويات الرضا للمواطن والمستفيدين من خدماتها والمراجعين ووضع استراتيجيات بشكل منهجي وعلمي لدراسة الشكاوى والملاحظات والاقتراحات من المواطنين ووضع آليات محددة لقياس رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم والاستفادة من النتائج لتطوير الأداء في المنشأة البلدية، مشيرة إلى أن ترشيح المرأة في المجالس واجب لتمارس من خلاله حبها لوطنها وحرصها على المشاركة وفق أسس سليمة تسودها القيم الشفافة، منوهة إلى أن نجاح النساء في المواقع القيادية عبر العملية الانتخابية يعد تحدياً كبيراً.

وأردفت «أعتقد أن السبب في تأخر دخول المرأة في المجالس البلدية قد يعود لضعف الخبرة السياسية والديمقراطية والنظرة السلبية للمرأة المنبثقة من واقع المجتمع وطبيعة عاداته وتقاليده، ولكن دخولها هذا المجال يعتبر خدمة لبنات جنسها لأنها أعلم بتلمس احتياجاتهن وطبيعة الخدمات التي يرغبن فيها، ولا بد أن تدعم من قبل المجتمع وأن تخضع للتأهيل بالدورات وورش العمل قبل ترشحها، وفي تقديري أنها قادرة على تحقيق النجاح ولن يكون لها دور المتفرج والمشجع كما يقول البعض ودليل ذلك نجاحها في العديد من الدول العربية».

ترسيخ ثقافة

وأكدت مختصات مهمات بالشأن المحلي على أهمية الدور الفاعل للمرأة انطلاقاً من دورها في الأسرة لتعزيز وترسيخ ثقافة التوجه نحو صناديق الاقتراع لانتخابات مرشحي المجلس البلدي للدورة المقبلة، كما نوهن أن للمرأة كمواطنة أو مسؤولة لا يقل أهمية عن الرجل في المشاركة والتفاعل مع الخدمات البلدية بالأحياء السكنية، حيث ترى الناشطة الاجتماعية، الأخصائية النفسية نوال الزهراني أن المرأة ركيزة أساسية في رفع سقف الوعي الاجتماعي بشكل عام، ولها دور تنموي فاعل ورائد في مختلف المجالات، لذلك من حقها الترشح للمجالس البلدية ومن لم تكن ترغب فلنساند من لديهن الاستعداد لخوض التحدي.

وفي ما يخص الوعي بثقافة الانتخابات البلدية قالت إن الأمر لا يقل عن دورها القيادي في نهضة فعالية المواطنة وتعزيز المشاركة وترسيخ أولى أبجديات صناعة القرار، مضيفة «للمرأة دور كبير في انطلاق الفكر المجتمعي وإدراك حقوقه والتسليم بواجباته، وأظن أن مشاركتها في صناعة القرار هو بحد ذاته مسؤولية تتقنها وتدرجها بثقة ووعي، لذلك نحن ننتظر منها أن تهز جذع النخلة بقوة الثقة التي منحها لها الله لتتساقط رطب الخير وتنطلق من لحظات المخاض هذه نحو ميلاد تعقبه سنين من التنمية».

تكامل أدوار

من جانبها، أوضحت الناشطة الاجتماعية في حملة «بلدي» فاطمة الطويرقي أن هناك سعياً لإثبات أن للمرأة والرجل دورين متكاملين في نشر الوعي بين المواطنين بخصوص أهمية المشاركة بفاعلية في الانتخابات سواء بالترشح أو التصويت للأعضاء، مضيفة أن للمرأة دوراً بارزاً في هذا المجال لأنها أكثر ملاحظة للخدمات مثل النظافة في الشوارع والأحياء وكذلك تصريف المجاري ومشاريع الأنفاق والكباري نظراً لأنها تهتم بسلامة وصول أبنائها للمدارس والجامعات لذا نجد اهتمامها بقطاع الخدمات البلدية واضح جداً، آملة تفاعل المرأة مع الأمر بهدف تحسين مستوى الخدمات.

وفي السياق نفسه تؤكد الاستشارية النفسية والاجتماعية الدكتورة فوزية أشماخ أن للمرأة دوراً فاعلاً في تحفيز أفراد الأسرة للاتجاه نحو صناديق الاقتراع، إذ أنه يقع عليها دور تحفيز التفكير والتفاعل لإيجاد بيئة مجتمعية تقدم مستوى أفضل للخدمات التي يستفيد منها المجتمع في الأحياء السكنية، لأنها تتميز بقوة الملاحظة وبالتالي تقدم المقترحات المفيدة من خلال مشاركتها في المجالس البلدية.

دخولها تأخر كثيراً

أما سيدة الأعمال ومدير عام مؤسسة إيمان لخدمات تطوير الأعمال إيمان فلاتة، فتري أنه ليس هناك مانع من دخول المرأة في المجالس البلدية، معتبرة أن هذا الأمر تأخر كثيراً عن مواعده، متسائلة «لماذا لم تدخل المرأة في هذا المجال حتى الآن؟»، علينا أن لا نتحدث عن توافق طبيعتها مع طبيعة العمل الذي ينبغي القيام به عبر هذه المجالس لأن هناك وطناً ومجتمعاً وليس رجل وامرأة حسب تصنيف البعض، ولو تحلى كل منهما بالوطنية والكفاءة فهما جديران بالتصدي لكل قضايا التنمية المحلية».

وتؤكد رئيسة رواق وأدبيات ومثقفات المدينة المنورة وعضو مجلس إدارة جمعية طيبة للتنمية الاجتماعية جمال السعدي، أن عدم الالتفات إلى دور وجه المرأة في هذا المجال فيه تجاهل لكفاءتها وخبرتها والإيمان بوجهة نظرها، والاعتقاد بأن مثل هذه الأمور ذكورية بحتة غير منطقي فهي قادرة على فعل كل شيء لخدمة مجتمعها، ومنتظر دخولها للمجالس البلدية لتلمس احتياجات المواطن من الخدمات والمرافق وغيرها.

معالم غير واضحة

وفي الجانب الآخر رفضت مديرة إدارة التخطيط والتطوير بكلية العلوم جامعة طيبة نسرین قطان، الجزم بنجاح المرأة في هذا المجال، وقالت «لا أجزم بمدى نجاح المرأة أو فشلها في المجالس البلدية لأن الرجل حتى الآن لم يثبت نجاحه بالصورة التي كنا ننتظرها، كما أن طبيعة الأعمال في المجالس البلدية غير واضحة المعالم».

المؤسس قاد ملحمة جهاد طويل ليصنع وحدة لاتنكسر أمام

التحديات والفتن

وطن الشموخ يحتفي بيوم مجده ووحدته الـ 83

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 17 ذو القعدة 1434 هـ - 23 سبتمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/09/23/article869768.html>

تقرير - محمد الغنيم

تحتفي المملكة العربية السعودية اليوم الإثنين 17 ذي القعدة لعام 1434 هجرية / قمرية، المقابل لغرة برج الميزان من العام 1392 هجرية / شمسية، الموافق الثالث والعشرين من سبتمبر 2013 م بذكرى اليوم الوطني الـ (83) للبلاد، حيث تحل هذه المناسبة الغالية والوطن يرتقي سلم المجد نحو مزيد من العز والازدهار والنماء ليتبوأ بين الأمم أعلى المراتب ويسهم في خدمة الإنسانية بقيادة رشيدة تعمل بجد وتقان وفق توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين حفظهم الله.

ويستذكر الشعب السعودي في هذا اليوم المجيد ملحمة جهاد طويل سطرته كتب التاريخ أرسى خلالها الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه قواعد هذا البنيان على هدى كتاب الله الكريم وسنة رسوله الأمين - صلى الله عليه وسلم - سائراً في ذلك على نهج أسلافه من آل سعود لتنشأ في ذلك اليوم دولة فنية تزهو بتطبيق شرع الإسلام وتصدق بتعاليمه السمحة وقيمه الإنسانية في كل أصقاع الدنيا ناشرة السلام والخير والدعوة المباركة باحثة عن العلم والتطور سائرة بخطى حثيثة نحو غد أفضل لشعبها وللأمة الإسلامية والعالم أجمع، بعد إعلان توحيد هذه البلاد المباركة تحت راية (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، وإطلاق اسم (المملكة العربية السعودية) عليها في 19 من شهر جمادى الأولى من سنة 1351هـ.

وبالعودة إلى التاريخ، فقد ارتسمت على أرض هذه البلاد المباركة مسيرة توحيد لم يعرف لها مثيل تمكن فيها الملك عبدالعزيز من جمع قلوب أبناء وطنه وعقولهم على هدف واحد ونبل ، قادهم في سباق مع الزمان والمكان لعمارة الأرض وإرساء قواعد وأسس راسخة لوطن الشموخ فتحقق للملك عبدالعزيز هدفه فنشر العدل والأمن بتيسير الله وفضله وعاش الشعب منذ ذلك الحين وحتى يومنا الحاضر في عز ورغد من العيش واستقرار رغم كل مايحيط بهم ومامر بهم من تحديات.

وينظر أبناء المملكة لهذه الذكرى المشرفة باعتزاز وتقدير للملك عبدالعزيز طيب الله ثراه الذي حقق المعجزة وقدم أنموذجاً فريداً في "الوحدة والأمن" لانزال تنقياً لظلالها حتى عصرنا الحاضر رغم كل المخاطر التي تحيط بنا فكان الخير الوفير بوحدة أصيلة حققت الأمن والأمان بفضل من الله ثم بفضل جهاده وعمله الدؤوب.

ويقف العديد من المراقبين والباحثين والمؤرخين وقفة تأمل وإعجاب في تاريخ هذا الكيان الشامخ الذي تخطى ولا يزال يتخطى كافة العوائق والصعاب ويتغلب على كل التحديات على مر العصور ليبقى شامخاً عزيزاً بفضل من الله وتوفيقه أولاً ثم بالإيمان القوي والوعي التام بوحدة الهدف وصدق التوجه في ظل تحكيم شرع الله والعدل في إنفاذ أحكامه . وكانت الدولة السعودية الأولى 1157هـ قد قامت بمناصرة الإمام محمد بن سعود دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله- الهادفة إلى العودة إلى الإسلام الصحيح وتصحيح المعتقدات مما شابها من الشبهات والجهل ولذلك قام بجهود كبيرة في مؤازرة دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب- رحمه الله- وتطلعاته إلى مجتمع تتمثل في جميع شؤون حياته سمات المجتمع المسلم الصحيحة .

وتعاهد الإمام والشيخ في ذلك العام على التعاون للعودة بالمجتمع في جزيرة العرب إلى عقيدة الإسلام كما كانت عليه في صدر الإسلام ووفقاً لما جاء به رسول الأمة محمد عليه الصلاة والسلام وساروا على هذا السبيل لتحقيق هذا الهدف

الكبير، وبعد ذلك تتابع جهاد آل سعود منطلقين من ذات المنطلق وفي العام 1240هـ قامت الدولة السعودية الثانية بقيادة الإمام المؤسس الثاني تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود -رحمه الله- الذي واصل ومن بعده أبنائه نهج أسلافهم نحو ثمانية وستين عاماً حتى انتهى حكم الدولة السعودية الثانية عام 1308هـ نتيجة عوامل داخلية، وبزغ فجر اليوم الخامس من شهر شوال من العام 1319هـ إيذاناً بعهد جديد حيث استعاد المؤيد الباني الملك عبد العزيز -رحمه الله- مدينة الرياض ملك آبائه وأجداده في صورة صادقة من صور البطولة والشجاعة والإقدام فوضع أولى لبنات هذا البنيان الكبير على أسس قوية هدفها تحكيم شرع الله والعمل بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم واصل جهاده لإعلاء كلمة الله ونشر عقيدة التوحيد الصافية.

واليوم يستعيد أبناء المملكة ذكرى توحيد البلاد، وهم يعيشون واقعا جديداً، رسم ملامحه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، ليطلق عهداً جديداً حافلاً بالمشروعات الإصلاحية، بدءاً بالتركيز على إصلاح التعليم والقضاء، مروراً بالإصلاح الاقتصادي، وصولاً إلى بناء مجتمع متماسك، عماده الوحدة الوطنية. وتشهد المملكة في عهد الملك عبدالله المزيد من المنجزات التنموية العملاقة على امتداد الوطن في مختلف القطاعات التعليمية والصحية والنقل والمواصلات والصناعة والكهرباء والمياه والزراعة والاقتصاد.

وتتابعت في عهده رعاياه الله الإصلاحات والمنجزات التي بدأها أبناء المؤسس الملوك سعود وفیصل وخالد وفهد رحمهم الله الذين كانت لهم بصمات مشرقة في تاريخ هذا الوطن على امتداد أنحائه، ثم توالى في هذا العهد الزاهر بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والطيران حفظهم الله القرارات التي تمس سبل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ودعم المخصصات للقطاعات الخدمية، فضلاً عن الدور الرائد في خدمة القضايا العربية والإسلامية، وإرساء دعائم العمل السياسي الخليجي والعربي والإسلامي والدولي، وصياغة تصورات والتخطيط لمستقبله، ودوره -رعاياه الله- في تأسيس الحوار العالمي بين أتباع الديانات والثقافات والحضارات.

الملك عبدالله يقود مشروعاً بطولياً لإيقاظ الأمة الإسلامية وخلق التكامل بين شعوبها ودولها دون تحزب أو فرقة وكان "استتباب الأمن" في هذه البلاد من الأمور التي أولاهها خادم الحرمين جلّ اهتمامه ورعايته منذ وقت طويل وكان تركيزه الدائم -حفظه الله- على أن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية من أهم المرتكزات التي يجب أن يقوم عليها البناء الأمني للمملكة.

وصدر في عهده -حفظه الله- العديد من الأنظمة المهمة في بناء الدولة منها نظام هيئة البيعة لتعزيز البعد المؤسسي في تداول الحكم إضافة إلى مشروعه حفظه الله لتطوير التعليم ومشروعه لتطوير مرفق القضاء، فيما واصلت المجالس البلدية ممارسة مسؤولياتها المحلية وزاد عدد مؤسسات المجتمع المدني في الإسهام بمدخلات القرارات ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية مع تشكيل هيئة حقوق الإنسان وإصدار تنظيم لها وتعيين أعضاء مجلسها كما أنشئت جمعية أهلية تسمى جمعية حماية المستهلك، وقام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بدوره في نشر ثقافة الحوار في المجتمع وأسهم في تشكيل مفاهيم مشتركة بشأن النظرة إلى التحديات التي تواجه المجتمع وكيفية التعامل معها. وحظي قطاع البحث العلمي بنصيب وافر من الدعم والمساندة في وقت تشهد فيه المملكة نهضة شاملة في مختلف المجالات، كما فتحت البعثات الخارجية لابناء وبنات الوطن ضمن برنامج رعاياه الله للابتعاث الذي أحدث نقله غير مسبوقة ستفوق الوطن خطوات متقدمة للامام بعد تسليح ابنائه بالعلم والمعرفة من عدة جامعات عالمية عريقة في المجالات التي تحتاجها التنمية والمرحلة المقبلة، كما شهد عهده حفظه الله صدور العديد من الأوامر الملكية الكريمة التي تمس حياة المواطنين هدفها تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وتعزيزها.

وفي المجال السياسي حافظت المملكة على نهجها الذي انتهجته منذ عهد مؤسسها الراحل الملك عبدالعزيز -رحمه الله- القائم على سياسة الاعتدال والاتزان والحكمة و"بعد النظر" على الصعد كافة ومنها الصعيد الخارجي الذي يهدف لخدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم ونصرتهم ومدّ يد العون والدعم لهم في ظل نظرة متوازنة مع مقتضيات العصر وظروف المجتمع الدولي وأسس العلاقات الدولية المرعية المعمول بها بين دول العالم كافة منطلقاً من القاعدة الأساس التي أرساها المؤسس الباني وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة.

وتشغل قضايا الأمة الإسلامية وتطوراتها دوماً اهتمام خادم الحرمين الشريفين، ونشط في قضايا أمته ومن ذلك دعوته لعقد القمة الاستثنائية الثالثة في مكة المكرمة في يومي 5 و 6 ذي القعدة 1426هـ الموافق 7 و 8 ديسمبر 2005م إيماناً منه بضرورة "إيقاظ الأمة الإسلامية" وإيجاد نوع من التكامل الإسلامي بين شعوبها ودولها والوصول إلى صيغة عصرية للتعامل فيما بينها أولاً ومع الدول الأخرى التي تشاركنا الحياة على هذه الأرض ثانياً، إضافة إلى العمل الجاد على حل مشكلات الدول الفقيرة من خلال صندوق خاص لدعمها وجعلها تقف على قدميها، وكانت إسهامات المملكة الخارجية واضحة وثابتة عبر الدفاع عن مبادئ الأمن والسلام والعدل وصيانة حقوق الإنسان والعمل على مكافحة

الإرهاب والسعي الدائم لخدمة القضايا العربية والإسلامية وتقديم المساعدات الإنسانية للعديد من الدول التي تعرضت لكوارث في مواقف مشرفة.

واليوم الذي يستذكر فيه الشعب السعودي بزوغ فجر أمة موحدة نفضت غبار الفرقة والتشرذم والجهل والفقر والمرض حينما أعلن الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه عام قيام المملكة العربية السعودية رافعة شعار «لا إله إلا الله محمد رسول الله» وملتزمة بتطبيق الشريعة الإسلامية وخدمة الحرمين الشريفين وبناء دولة عصرية مدعمة بوحدة وطنية أثبتت على مر الزمن قوتها وتماسكها وهي تثبت اليوم قوة تماسكها أكثر من أي وقت مضى وسط سحب متراكمة من الفوضى وعدم الاستقرار والانفلات الأمني الذي تمر به دول المنطقة والعالم.



تشهد جولة بالقطاعات التعليمية والصحية وحواراً مع الأهالي هيئة حقوق الإنسان تلتقي أمير نجران في زيارة للمنطقة

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 20 ذو القعدة 1434هـ - 25 سبتمبر 2013م

<http://sabq.org/AqEfde>

هادي شرجاب- سبق- نجران:

وصل نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين، يرافقه بعض أعضاء الهيئة، مساء أمس لمنطقة نجران، ضمن جولة تشهد العديد من اللقاءات والزيارات، على رأسها لقاء أمير المنطقة مشعل بن عبد العزيز آل سعود.

وعلمت "سبق" أنه سيتخلل هذه الزيارة للمنطقة أيضاً عقد لقاء موسع مع مديري الإدارات الحكومية بالمنطق، إضافة إلى زيارة المحكمة العامة وسجن نجران، وعدد من القطاعات التعليمية والصحية، بجانب عقد لقاء حوارى مع أهالي المنطقة.



المملكة.. الدولة الراسخة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 20 ذو القعدة 1434هـ - 25 سبتمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/09/25/article870439.html>

علي ناجي الرعوي

لم يكن مفاجئاً للكثيرين ان تظل المملكة العربية السعودية هي (الاستثناء) من بين جميع دول المنطقة في ثباتها ورسوخها وتماسكها الداخلي امام كل العواصف والنوائب والعواض التي تلاحقت على هذه المنطقة وآخرها موجة تسونامي (الربيع العربي) التي اجتاحت مساحة واسعة من بلاد العرب بدايات عام 2011م وأحدثت فيها اهتزازات عاتية من موطن سد مأرب جنوب الجزيرة العربية حتى بلاد قرطاج في المغرب العربي وكان من نتائجها ان تحولت اجزاء عربية عدة اما الى مناطق صراع او الى ساحات حرب تغرق بالدماء او الى مربعات تنهشها الفوضى والفتن الطائفية والمذهبية والعرقية.

وبالتأكيد فلم يكن لهذا البلد العربي الذي ميزه الله باحتضان قبلة المسلمين ان يكون بهذه المناعة وهذا الثبات من دون رؤية ومنهجية فكرية وقيمية تستمد منها قياداته المسارات الصحيحة للحفاظ على مفاصل الدولة وحمايتها من الهزات العارضة والطارئة وتضمن لها العبور الى افاق جديدة من التطور والتحديث في كل الميادين والمجالات.. بل ما كان لهذه الدولة ان تصون وحدتها التي صارت مثالاً يحتذى به من دون ارادة تقوم على حالة من الانسجام بين الحكم والشعب والتقاءهما معاً حول مجموعة من الثوابت الوطنية الراسخة التي يصعب العبث بها او النيل من قوة منطقتها من ذوي المفاهيم الضبابية او التابوهات المغلقة.

لقد استوقفتني وكل من استمع لكلمة ولي العهد السعودي الامير سلمان بن عبدالعزيز بمناسبة ذكرى اليوم الوطني الـ 83 للمملكة والتي كانت بدت ايجابيتها في كونها التي كشفت عن منظومة القيم والمبادئ التي تستند اليها الدولة السعودية خصوصاً وان سموه قد اعاد الى هذه القيم سر نجاح المملكة في اجتياز كل المنعطفات القاسية والصعبة التي احاقت بالامة العربية خلال العقود الخمسة الماضية والتي حافظت فيها المملكة على اعلى درجات الاستقرار على الرغم من كل حالات الاستهداف التي ظل يقودها بعض الكارهون الذين طالما مثل مسلسل النجاحات السعودية بالنسبة لهم كابوساً يؤرق مضاجعهم وحقدهم العقور على أي انجاز يحققه هذا البلد او غيره من البلدان العربية.

وكما اسلفنا فان ما ميز كلمة ولي العهد السعودي ليس فقط مضمونها الذي يؤشر على ثقة كبيرة بقوة الدولة السعودية ورسوخها وأنها التي أصبحت تستند الى انجاز متراكم استطاعت من خلاله تجاوز كل المعوقات وإلحاق الهزيمة التامة والكاملة بتيار الشر وثعابين الارهاب وإنما لتأكيداها على عدة حقائق يغفلها ربما البعض وبالذات ما يتصل منها بالموجهات التي كان من شأنها بروز صورة الدولة السعودية القوية خارجياً والتماسكة داخلياً وهي الصورة التي اسهمت في جعل الربيع السعودي ربيعاً مزهراً في حين كان ربيعاً دامياً في بلدان عدة من ارض العرب.

وليس سراً ان المملكة العربية السعودية التي تبدو اليوم اكثر الدول المؤهلة للقيادة العربية في مواجهة التحديات الدولية والإقليمية قد برهنت انها من تمتلك الرؤية والمنهج والعقولة والإرادة الواعية التي منحتها الفرصة لتجديد نفسها عن طريق اتخاذ العديد من الاجراءات الاصلاحية التي اسهمت في جعل كل مواطن مهما كان اتجاهه الفكري والسياسي جزءاً اصيلاً وأساسياً من الوطن لإيمان الجميع كما قال الامير سلمان بن عبد العزيز ان استقرار الدول هو اهم عوامل الازدهار والرفي الحضاري وان مثل هذا الاستقرار هو من يضمن تطبيق القوانين وبحفظ الحقوق ويهيئ بيئة العمل والإنتاج ويحفز على النمو والتطوير والتحديث وإقامة العدل بشكل منهجي وعلى النحو الذي يصون حقوق المواطنين وكرامتهم وأموالهم وأعراضهم ورفاهيتهم على درجة من المساواة.

وإذا ما كانت المملكة وهي تحتفل بالذكرى الـ 83 لليوم الوطني تفخر بما حققته من انجازات في مختلف الميادين فإن من حقها ايضاً ان تفخر من انها كانت السباقة للآخرين في اتخاذ العديد من الاجراءات الاصلاحية المهمة على صعيد بناء الدولة ومن ذلك اقرارها لنظام هيئة البيعة لتعزيز البعد المؤسسي في تداول الحكم واطلاق مشروع تطوير التعليم والقضاء وتشكيل هيئة حقوق الانسان فضلاً عن اشراك المرأة في مجلس الشورى وبالنسبة تزيد على 20% من عدد اعضاء المجلس وغير ذلك من القرارات والإجراءات الصائبة التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بهدف تكريس قيم الحوار والتسامح والقبول بالآخر والتي شكلت في مجملها علامة بارزة في نهار العرب اللاهب.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فلا بد ان الكثير من العرب يسجلون للمملكة الثناء الخالص لدورها في مساندة شعوبهم وبالذات تلك التي تعاني من ازمت خانقة ونخص هنا بالذكر موقف المملكة الاصيل تجاه اشقائها في اليمن والذي تجلى في رعايتها للمصالحة الوطنية والمبادرة الخليجية التي مثلت خارطة طريق لإنقاذ اليمن من وهدة ازمتة الخانقة التي كادت ان تقذف به الى اتون حرب اهلية مدمرة حيث اكدت المملكة بهذا الموقف وكذا الجهود التي يقوم بها سفيرها في صنعاء سعادة الأستاذ علي الحمدان انها فعلاً من تنتظر الى امن اليمن كجزء لا يتجزأ من امن واستقرار المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

محاكم الشرقية تسجل انخفاضاً في القضايا المالية... وارتفاعاً في الأسرية

المصدر: صحيفة الحياة السبت 15 ذو القعدة 1434 هـ - 21 سبتمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/554067>

الدمام - رحمة ذياب

احتلت منطقة مكة المكرمة، المرتبة الأولى على مستوى المملكة في عدد القضايا المالية، المرفوعة في محاكمها، مُسجلة خلال العام الماضي 1.477 قضية تتعلق بالسلف، والقروض وغيرها من الشؤون العقارية أيضاً، تلتها منطقة الرياض، بـ 1.477 قضية خلال العام ذاته. أما المناطق الأقل في عدد القضايا المالية، فكانت المدينة المنورة بواقع 355 قضية، والقصيم 330 قضية. فيما كشفت إحصاءات أصدرتها وزارة العدل أخيراً، وأطلعت عليها «الحياة»، أن المنطقة الشرقية شهدت انخفاضاً في عدد القضايا المالية بشكل عام. إذ وصلت في العام 1432 هـ إلى 1.144 قضية. وانخفضت في العام الماضي إلى 921. وفي المقابل سجلت القضايا ذات الطابع الاجتماعي والأسري، مثل الإرث، والعضل، ارتفاعاً في محاكم الشرقية.

وعزا متخصصون في الشؤون القانونية والقضايا المالية والتجارية، انخفاض تلك القضايا في المنطقة الشرقية، إلى أسباب عدة، منها «تخصيص محاكم للقضايا المالية، وفصل قضايا الإرث عنها، إذ أصبحت قضايا الإرث تصنف ضمن قضايا أخرى، بعيداً عن القضايا التجارية، مثل السلف والقروض وغيرها».

وقال المتخصص في الشؤون القانونية الدكتور بندر العيسى، في تصريح إلى «الحياة»: «إن انخفاض حجم القضايا المتعلقة بالسلف والقروض لم يكن شاملاً وكلياً، بل جزئياً»، لافتاً إلى أن «القضايا المالية متشعبة، ومنها قضايا الوقف، والوصايا، والتحويل، فقضايا الوقف مثلاً بلغ عددها في الشرقية 15 دعوى، وهي الأقل من غيرها. وأعلى منطقة كانت مكة المكرمة بـ 110 دعاوى. أما الدعاوى في المبالغ المالية فكانت الشرقية هي الأكثر، بحسب ما لدي من إحصاءات، فالانخفاض قد يكون ملموساً لبعض فروع القضايا المالية».

وأوضح العيسى، أن «الحاجة لا زالت قائمة إلى محاكم تجارية متخصصة في تلك القضايا، في مناطق المملكة كافة، كي نلمس الفوارق كقانونيين. وهذا يتطلب تأهيل قضاة مختصين في الأحكام التجارية والقضايا المالية»، لافتاً إلى أن انخفاضها في الشرقية جاء نتيجة «فصلها عن قضايا الإرث، وما يتبعها، ففي بعض الدول يوجد محاكم تجارية، تدير شؤون الدعاوى وتصدر أحكاماً بحسب القانون، وبحسب لائحة الدعوى، وما يثبت من أدلة أو شواهد في القضية». وذكر أن «المحامين يعانون من عدم تفهم القضاة للقضايا المالية»، مستدركاً بأن «الانخفاض يدل على تدخل جهات حكومية أخرى في حلحلة القضايا والنزاعات المالية التي تتجه اتجاه الصلح. وهذا الأمر يعود لصالح القضاء والمتضررين أيضاً».

بدوره، ذكر المحامي فايز حمادة، في حديث إلى «الحياة»، أن «انخفاض القضايا المالية المتعلقة بالقروض والسلف جاء على حساب ارتفاع عدد دعاوى وقضايا أخرى، مثل القضايا الاجتماعية، وتحديد الإرث، إضافة إلى العضل. إذ بلغ عدد قضايا العضل في العام الماضي 55 دعوى في المنطقة الشرقية، وهو الرقم ذاته الذي كان في العام الذي قبله، أي لم يتم صدور أحكام قضائية بها حتى العام الماضي»، مضيفاً أن «الانخفاض في القضايا الأخرى، لا يعني انخفاض الدعاوى القضائية. وإنما ارتفاعها في شؤون أخرى».

الحكومة العراقية نقلت سجناء سعوديين إلى بغداد لتسليمهم إلى الرياض

المصدر: صحيفة الحياة السبت 15 ذو القعدة 1434 هـ - 21 سبتمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/554125>

جدة - أروى خشيفاتي
أكد رئيس لجنة المعتقلين السعوديين في العراق ثامر البليهد لـ«الحياة» أن السلطات العراقية باشرت بنقل معتقلين سعوديين في سجون شمال العراق إلى سجون بغداد، من أجل تسليمهم إلى السعودية بحسب الاتفاق بين الرياض وبغداد. وأوضح أن عدد المعتقلين السعوديين نحو 60 معتقلاً، مضيفاً أن اتفاق تسليم السجناء يتضمن المعتقلين كافة، باستثناء المحكومين بالإعدام، إذ إن الحكومة العراقية أبدت موافقتها بالتفاوض في شأن المعتقلين السعوديين المحكومين بالإعدام ولكن بعد حضور «اللجنة السعودية» إلى بغداد. ولفت إلى: «أن المعتقلين السعوديين موجودون الآن في بغداد، وفي أماكن غير آمنة وتحديداً في سجن (الرصافة الرابعة)، إذ يوجد عدد من الفرق التي تقوم بتفتيش السجون في وسط العراق وتمارس العنف ضد السجناء». وشدد على أن هناك مطالبات بنقلهم إلى سجون شمال العراق كونها أكثر أماناً، مضيفاً أن وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف، وعد أهالي المعتقلين بالمساعدة في إنهاء هذه المشكلة. من جهة أخرى، كشفت مصادر موثوقة لـ«الحياة» «أن الكثير من المعتقلين السعوديين يضطرون إلى دفع مبالغ مالية تصل إلى 500 دولار، يتم دفعها لحراس السجون حتى لا يتم ترحيلهم إلى المحجر مدة شهرين بغرض التعذيب». وأفادت المصادر إلى أن بعض السجناء يتعرضون للضغط المتكرر من جانب بعض «المحققين» للاعتراف ضد أجهزة الأمن السعودية بغرض تشويه سمعة المملكة، خصوصاً في ما يتعلق بالتفجيرات والجهاد، والتجنيذ والسلاح، والتجسس، إضافة إلى محاولة توريث المملكة في القضايا المذهبية بين السنة والشيعة. وأكدت المصادر أن الكثير من السعوديين في السجون العراقية لا يلقون معاملة حسنة، إذ يتم تعذيبهم من دون أسباب، خصوصاً أن هناك سجناء قضايهم مدنية لا علاقة لها بجرائم الإرهاب أو غيرها. وأوضحت أن السجناء يتعرضون للتعذيب عبر طرق عدة، أبرزها عصب العينين وربط اليدين للخلف مدة ستة أشهر، استعمال الخوازيق، التعليق في السقف عدة ساعات حتى يفقد السجناء وعيه، كسر عظم اليد من المنتصف، الحرق، قلع الأظافر، الصعق الكهربائي، وتجريد السجناء من ملابسه مدة أسبوع بطرق غير إنسانية أو أخلاقية.

وزارة الداخلية: 2359 موقوفاً في سجون المباحث العامة

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 16 ذو القعدة 1434 هـ - 22 سبتمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/554508>

الرياض - «الحياة»
أصدرت «نافذة تواصل» التابعة لوزارة الداخلية إحصاء محدثاً أمس (الأحد) لعدد من الموقوفين في سجون المباحث العامة بإجمالي 2359 موقوفاً. وأوضحت القائمة أن هناك 231 شخصاً قيد التحقيق، وأنه جار استكمال أوراق إحالة

165 شخصاً للادعاء العام لإنفاذ ما صدر في حقهم من توجيهات. فيما ينظر التحقيق والادعاء العام في أوراق 130 شخصاً، وينظر القضاء في 1237 قضية، و 192 محكوماً، وأن 339 محكوماً يخضعون للاستئناف. وأشار الإحصاء إلى أن 46 شخصاً يخضعون للمناصرة والتأهيل في مركز محمد بن نايف، فيما قائمة الانتظار للمركز تضم 19 شخصاً.



50 مليوناً لقروض مشاريع الفقراء .. 3 وزارات

تستهدف الأسر المنتجة بـ 10 شرائح تمويلية

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الجمعة 14 ذو القعدة 1434 هـ - 20 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130920/Con20130920639863.htm>

عدنان الشبراوي «جدة»

أطلق الصندوق الخيري الاجتماعي أمس برنامجه الجديد (خطوة) برعاية الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية رئيس مجلس إدارة البنك السعودي للتسليف والادخار، المهندس عادل فقيه وزير العمل رئيس مجلس المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية رئيس مجلس إدارة الصندوق الخيري الاجتماعي. ويهدف برنامج (خطوة) لدعم توجه أفراد الأسر المحتاجة لتأسيس مشاريع خاصة بهم وتقديم ثلاثة أمور هامة للمستهدفين وهي التدريب، الدعم المالي والمتابعة، مع تفعيل التعاون بين الصندوق والبنك السعودي للتسليف والادخار ومعهد ريادة الأعمال الوطني، ويركز البرنامج على دعم الفئات المستهدفة خطوة بخطوة من مرحلة الخمول إلى مرحلة العمل الحر، مروراً بالتأهيل والتدريب والمتابعة وتمويل المشاريع.

وأوضح الدكتور يوسف العثيمين أن البرنامج يهدف لتأهيل وتدريب وإقراض ورعاية الفئات المستهدفة لنشاط الصندوق لإقامة مشاريع صغيرة، وذلك عن طريق فروع معهد ريادة الأعمال وفروع بنك التسليف الـ 26 في مختلف المناطق، مشيراً إلى أن الصندوق يتكفل بدفع كافة المستلزمات المالية لهذا المشروع، فيما ستقوم الجهات الأخرى بما يخصها نحو التدريب والمتابعة والتأهيل، مضيفاً: من خلال هذه الفكرة الخلاقة سيتمكن الصندوق من تقديم وجه من وجوه العمل الخيري المنتج والبناء، بعيداً عن أسلوب الدعم التقليدي المباشر، لتكون لدى الفئات المستهدفة القدرة على العمل المنتج الذي يغنيهم عن طلب المساعدة، ولهذا فإن الصندوق يساعد هذه الفئات على الخروج من دائرة الحاجة الدائمة للمساعدة المادية، وتحويلها إلى طاقات منتجة في المجتمع، من خلال مجموعة من الآليات والوسائل من أهمها: تقديم قروض حسنة للقادرين على إقامة مشاريع استثمارية صغيرة، إعداد البرامج التدريبية التي تساهم في تنمية قدراتهم، توفير المنح الدراسية لأبناء وبنات الأسر المحتاجة لدرجتي الدبلوم والبيكالوريوس، إضافة للإسهام في توفير وظائف للمحتاجين.

من جهته أوضح لـ «عكاظ» مدير عام الصندوق عادل فرحات أن هذه الاتفاقية هي تطور إيجابي لآلية عمل الصندوق بالشراكة مع ريادة وبنك التسليف، وتهدف لتجميع الخبرات المتراكمة لدى كل جهة للإسهام في تكامل هذا العمل المشترك، مشيراً إلى أن لدى الصندوق خبرة طويلة في دعم المشاريع مع الجمعيات الخيرية في قرى نائية ومدن صغيرة ومحافظات على أطراف المملكة، من خلال إدارة محافظ مالية ممولة من الصندوق لإقراض مستفيدين لتنفيذ مشاريع صغيرة تساهم في تحسين مستواهم المعيشي، حيث اتضح نجاح هذا الأسلوب لقرب الجهات المنفذة من المستفيدين، وقد حقق نسب سداد عالية بلغت في المتوسط 85 في المائة وفي بعض الجمعيات المتعاونة وصلت نسب السداد إلى 92 في المائة، ما دفع الصندوق للتفكير والبحث عن شركاء أكثر مهنية لتعزيز الإقراض ببرنامجه تدريجي يستهدف القدرات الخاملة من الفئات المحتاجة لتوعيتهم أولاً بأهمية العمل وضرورته، تأهيلهم للعمل الحر، ثم العمل على تدريبهم على أيدي مختصين في معهد ريادة الأعمال لاطلاق مشاريعهم، إعداد خطط العمل ودراسات الجدوى ومساعدتهم في الحصول على التمويل اللازم لبدء مشاريعهم عن طريق بنك التسليف.

وأوضح فرحات أن الصندوق سيعمل على توفير التمويل اللازم للبرنامج والمقدر بـ (50 مليون ريال كقروض حسنة تصرف على ثلاث مراحل، إضافة إلى مبلغ 4 ملايين ريال كتكاليف التدريب والتأهيل والرعاية لصالح معهد ريادة الأعمال الوطني الذي سيعمل على تنفيذ كافة مهام التأهيل والتدريب والرعاية عن طريق خمس دورات رئيسية وإعداد

دراسات الجدوى وخطة العمل، فيما يصرف البنك التمويل للفئات المستهدفة ويتابع التحصيل وسداد القروض وفق ضمانات تراعي قدرات الفئات المستهدفة وإمكاناتها، وسيكون التمويل من خلال عشر شرائح تبدأ بـ (10) آلاف ريال إلى أن تصل إلى (200) ألف ريال وفق شروط وآليات مختلفة ومحددة لكل شريحة، كما ستتم مراعاة تناسب المشاريع المطلوب تمويلها مع المبلغ المحدد لكل مشروع، وستتم المبادرة في حل العوائق والعقبات التي قد تعترض المشاريع ومعالجة الحالات المتعثرة إن وجدت، إضافة لتقديم كافة الخدمات الاستشارية لأصحاب المشاريع الممولة، وستكون مدة اتفاقية البرنامج خمس سنوات والإقراض خلال السنتين الأوليين.

وبين «عكاظ» عادل فرحات أن الشرائح التي يحق لهم الاستفادة من هذا البرنامج هم مستفيدو الضمان الاجتماعي، جمعيات البر الخيرية، المتعافون من الإدمان وأسرهم، ذوو السجناء والمفرج عنهم، الأيتام، المطلقات، المعلقة، وكل فرد يقل دخل معيله عن 8 آلاف ريال.

وقال «من ميزات هذا البرنامج عدم التخلي عن المستفيدين والاستمرار في متابعتهم فنيا عن طريق معهد ريادة الأعمال بعد استلام دفعات القرض لمدة سنتين، إضافة لتولي البنك مهام تحصيل المبالغ ومتابعة السداد، ولهذا تم اختيار مسمى (خطوة) لهذا البرنامج تعبيراً عن مضمونه، حيث إن الجهات الثلاث تسير مع الفئات المستهدفة خطوة بخطوة من مرحلة الخمول إلى مرحلة العمل الحر، مروراً بالتأهيل والتدريب والمتابعة في إشارة للتقدم التدريجي وإنجاز الأعمال خطوة بخطوة، ونأمل أن يعكس هذا المسمى الطموحات الكبيرة لدى الصندوق والبنك والمعهد في كون هذا التعاون عبارة عن الخطوة الأولى في سلم الصعود للقمة بالفئات المستهدفة»، مشيراً إلى أن لائحة هذا البرنامج ستطبق إلكترونياً تماشياً مع رؤية الحكومة الإلكترونية.



سماسرة تشغيل الخادmates ينشطون في المواسم هاربات من الأبواب الخلفية يصدعن الأسر

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن السبت 15 ذو القعدة 1434 هـ - 21 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130921/Con20130921640342.htm>

عبدالله غرمان (جدة)

فوجئ محمد المسعود بهروب خادمته الآسيوية بعد استقدامها بثلاثة اشهر، وفي حينه بادر بالاتصال بمكتب الاستقدام الذي جاءت عن طريقه الخادمة ولكن المكتب ابلغه انه غير مسؤول عنها بعد ان استوفى كامل المبلغ الخاص باستقدام الخادمة، ويعد المسعود واحداً من العشرات او المئات الذين يستقدمون عاملات منزليات ويهربن بعد فترة قصيرة من الاستقدام.

واجمع عدد من المواطنين المتضررين من هروب الخادmates في جدة ان الهرب يكون عبر الابواب الخلفية للمنازل، مؤكداً ان سماسرة تشغيل الخادmates هم السبب الرئيس في هروبهن حيث ان هؤلاء يوفرون لهن الملاذ والعمل لدى غير الكفاء، لافتين في نفس الوقت الى ان الجهات المختصة تقوم بدورها على اكمل وجه حيث يتم ضبط الهاربات كما ان هناك حملات دهم لاوكر السماسرة وضبطهم.

وبين المواطنون المتضررون ان سماسرة تشغيل الخادmates ينشطون في المواسم، ويقومون بتسهيل هروب الخادمة من منزل الكفيل.

وبين عدد من المواطنين في جدة ان ظاهرة هروب العمالة المنزلية من منازل الكفاء في الآونة الاخيرة تعتبر من القضايا الشائكة التي يعقبها ارتكاب بعض الممارسات الخاطئة من قبل تلك العمالة المنزلية ومنها السرقة قبل التخطيط للهروب وسلب المتعلقات الثمينة لاصحاب المنازل، ومن ثم ادعاء عدم النظامية امام الجوازات للظفر بترحيل تلك العمالة. انون خادمة اندونيسية قبضت عليها الجوازات بعد ابلاغ مكفولها عن هروبها من منزلها، ذكرت لـ«عكاظ» انه تم القبض عليها هي ومجموعة من الخادmates الهاربات من الكفاء، شارحة قصتها بالقول: حضرت الى المملكة من اجل العمل

عاملة منزلية لدى احد المواطنين ولم احتمل كثرة العمل في منزل اسرة كفيلى حيث استغلالي كخادمة لدى اقربائهم وتكليفى باعمال لا استطيع القيام بها، مثل حمل سجادات الصالون الثقيلة الى الفناء الخارجي للمنزل وغسلها وتجفيفها ومن ثم اعاتتها مرة اخرى دون مساعدة من احد، فضلا عن حرمانى من المكالمات مع اهلى بحجة الخوف من حديثي مع احد غيرهم، معتبرة ان هروبها كان الحل الامثل.

عائشة 20 عاما لخصت سبب هروبها من كفيلىا بسبب كثرة العمل وقلة الراتب.. وتقول: حضرت الى المملكة للعمل وكسب لقمة العيش ولكن اكتشفت ان الراتب لا يكفي فالهروب افضل بالنسبة لي، كما اني وجدت راتبا مضاعفا لدى اسرة اخرى، رغم اني لست على كفالتها ولكني وجدت عندهم راحة البال والامان قبل ان يتم القبض علي بعد بلاغ الهروب الذي دونه كفيلى عقب ثلاثة اشهر من اختفائي.

الاثيوبية رحمانه عزت سبب هروبها الى العنف والتانيب من قبل مكفولتها وضربها لاتفه الاسباب، بالاضافة الى عدم اعطائها يوم راحة او اجازة بعد اسبوع شاق من العمل، وحينما طلبت من مكفولتها ذلك رفضت ووبختها. واضافت: انا انسانة لي قدراتي المحدودة وبحاجة الى راحة يوم واحد لاستعادة نشاطي والاقبال على عملي ولكن حينما فقدت الامل في ذلك خططت للهروب والعمل مع اسرة اخرى عن طريق احد السماسرة بنظام اليوم الواحد او الفترة الصباحية من كل يوم وكنت احصل على رواتب مجزية مضافة اليها كرامتي.

وفي السياق ذاته قال عدد من المواطنين انهم يتكبدون خسائر كبيرة لاستقدام العمالة الوافدة ولكنهم لا يجدون تعويضا في حالة هروب تلك العمالة بعد ثلاثة اشهر من مدة استقدامهم، حيث ذكر سعيد العمري انه دفع مبلغا تجاوز الثمانية آلاف لاستقدام عاملة منزلية لاسرته وبعد مرور اربعة اشهر على قدومها هربت فجأة وبدون اي سبب. وزاد: المشكلة ان هروبها تزامن مع اول يوم في الدراسة وهو ما سبب لي متاعب كبيرة مع اطفالي الصغار الذين ليس معهم من يعتني بهم، حيث اضطر كل صباح لحملهم وهم في نوم عميق الى منزل والدتي حتى عودة والدتهم من المدرسة حيث تعمل معلمة، وقمت بتقديم بلاغ هروب عن طريق الجوازات وبعدها ذهبت الى مكتب الاستقدام لعرض المشكلة عليهم ولكنهم اجابوني بانهم غير مسؤولين عن هروبها بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ استقدامها. وتساءل العمري: من يعوضني عن اموالي التي خسرتها؟

عبدالله آل هادي ذكر انه لم يجد من ينصفه عقب هروب خادمتها المنزلية بعد مضي ستة اشهر من تاريخ قدومها للعمل في منزله رغم معاملتها معاملة حسنة.

ويستغرب آل هادي من عدم تعميم صورة اقامة او جواز سفر الخادمة الهاربة على البنوك لضبطها بدلا من تركها هاربة لمدة تفوق الاربعة اشهر كما حدث معه وفي النهاية تقوم بتسليم نفسها للجوازات لترحيلها -حسب قوله- وبالتالي يدفعون هم الثمن، موضحا انه لجأ الى جلب خادمة افريقية براتب شهري 1500 ريال لترعى شؤون اطفاله ومنزله في غيابه هو والدتهم ما يجعله خاسرا في كل الاحوال.

من جانبها قالت ام شاهر الموظفة في احدى المنشآت الصحية ان هناك العديد من الظروف التي تتطلب منا استقدام خادمت للعمل في المنازل من بينها شغل وظيفة ثابتة باحدى المؤسسات. واضافت: سبب استقدامي للخادمة هو طبيعة عملي الذي يبدا في الثامنة صباحا وحتى الثالثة بعد الظهر ولدي طفل عمره عامان ويحتاج لمن يراعيه في غيابه، فاذا لم استقدم خادمة اين اتركه طوال هذه الساعات، وارى ان استقدام العاملة بالنسبة لي ضرورة ملحة، فمذ قدومها لرعاية ابني، منذ عام تقريبا، وانا اشعر براحة كبيرة ولم الحظ عليه الا التغيير للافضل من حيث تغذيته وملبسه. وتوافقه الرأي سلمى الوداعي معلمة، حيث تقول: من النادر ان تجد معلمة لديها اطفال صغار وبيئتها يخلو من الخادمة وانا اترك اطفالي صبيحة كل يوم مع الخادمة لرعايتهم وتلبية طلباتهم وموانستهم في وحدتهم حتى اعود من مدرستي، وللامانة انا مجبورة على استقدام العاملة المنزلية بالرغم من اني اعلم بانه قد يكون لها تأثير ولو طفيف على تربية ابنائي لكونها تمكث معهم اوقاتا طويلة.

وفي موازاة ذلك اوضحت الاختصاصية الاجتماعية سامية الشاذلي ان عددا من المختصين اجمعوا على ان للخدمات تأثيرا كبيرا على لغة الطفل وتنشئته وسلوكه مع مرور الوقت وغالبا ما يتجلى هذا الشيء في الاطفال الملازمين للعمالمة المنزلية بشكل اكبر، مضيفين ان ممارسة الخدمات لطقوسهن الدينية المتنوعة يؤثر سلبا لا سيما على الاطفال، اذ ربما ياتي الطفل بممارسات او حركات لطقوس دينية متبعة لديهن، كما ان هناك دراسات تؤكد تأثير الخدمات القوي على الاطفال، خاصة ان المرحلة الاولى في حياة الطفل من اخرج المراحل واصعبها، لان اكتساب الطفل اللغة يتم من خلال احتكاكه ببيئته المحيطة وبالاخص ألصق الناس به. وارذفت قائلة: لذلك يحذر ان تكون لغة التعامل معه هي لغة اقرب الناس اليه حتى يتقنها، ولا يتسبب له تغير اللغات في الاضطراب، وعندما يتقن الطفل تلك اللغة يمكن ادخال اخرى يبدا في التقاط مفرداتها واقتانها تدريجيا، وكما يقال العلم في الصغر كالنقش على الحجر، خاصة ان كثيرا من العاملات في المنازل اصبحن يقمن بدور الام، بل ان بعضهن اصبحت لدى الطفل احب من الام بسبب تواجده مع الخادمة لساعات طويلة.

كامل مهيبوب صاحب مكتب استقدام اوضح ان هروب الخادمت بات ظاهرة مردها تعرضهن لبعض المضايقات لدى الاسر مثل زيادة اعباء العمل او تاخير المرتبات وغيرها من الممارسات التي تجبر تلك العمالة على الهروب. وأضاف: هناك ايضا عصابات سمسة تقوم بالتنسيق مع الخادمت مسبقا فور علمها بقدومهن الى المملكة لتشغيلهن لدى اسر غير التي تكفلهن بعد تسهيل عملية الهرب من منزل الكفيل الذي قام باستقدام الخادمة بمبلغ كبير، لتحصل بالتالي على راتب افضل حينما تكون مخالفة لنظام الاقامة والعمل.

ونفى مهيبوب ان يكون المكتب مسؤولا عن تعويض المستقدم الا خلال الاشهر الثلاثة الاولى او نتيجة مرض او امتناع الخادمة عن العمل. وزاد: غير ذلك لا مسؤولية على مكاتب الاستقدام وهذا هو النظام المتبع، مبررا بان التعويض لو تم السماح به على كل صغيرة وكبيرة لما انتهوا من شكاوى المستقدمين ولن يتمكنوا من الاستمرار في عملهم، محذرا المواطنين من مغبة الذهاب الى مكاتب الاستقدام غير المصرح لها حتى لا يتعرضوا للنصب والاحتيال.

ضبط وترحيل

المقدم محمد الحسين المتحدث الرسمي لجوازات منطقة مكة المكرمة اوضح ان دور الجوازات يقتصر على ضبط وترحيل الخادمت غير النظاميات وتسليم الهاربات لمكافأتهن، اما فيما يختص بتعويض المكفول اعتبر ان الامر ليس من اختصاص الجوازات.



يغطي 60 حياً الحد من الطلاق بـ المرشد الأسري

المصدر: صحيفة عكاظ الوطن الثلاثاء 18 ذو القعدة 1434 هـ - 24 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130924/Con20130924641156.htm>

سماح ياسين، مها البدراني (المدينة المنورة)

ضمن برنامج «مرشد الحي الأسري» اجتمعت جمعية أسرتي مع الأئمة والخطباء للاستفادة منهم في 60 حياً سكنياً بالمدينة المنورة للقيام بأدوار في حياة الأسر في تلك الأحياء، للإسهام في استقرار حياتهم واستمرارها من خلال تقديم الاستشارات الأسرية والعمل على حلها في أضيق الأطر وذلك في خطوة استباقية للحد من تفاقم المشاكل الأسرية.

وتطمح الجمعية من خلال ذلك أن يكون هذا المشروع خط الدفاع الأول في إصلاح ذات البين في جميع الأمور التي تستدعي ذلك من خلال مرشدين أسريين يتم صقل مهاراتهم ليصبحوا سواعد بناء فعالة تسهم في إحداث الاستقرار الأسري في منطقة المدينة المنورة الذي تسعى الجمعية من خلاله لأن تكون أنموذجاً يحتذى.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية الشيخ عبدالباري الثبيتي: إن جمعية أسرتي تسعد بكل حالة زواج ساهمت في تكوينها من خلال دعمها للمقبلين على الزواج، كما تحزن الجمعية وبنفس القدر على كل حالة طلاق تقع في المجتمع، لذا حملت الجمعية على عاتقها قضية الحد من حالات الطلاق وذلك ببحث كل البدائل المتاحة.

ومن هذا المنطلق كان مشروع مرشد الحي الأسري خط الدفاع الأول بعد اتضاح أن أغلب حالات الطلاق التي تصل إلى المحاكم تعتبر متأخرة جداً ويصعب تداركها وغالباً ما تنتهي بانفصال الزوجين.

يذكر أن الجمعية قدمت من خلال مشروع برنامج مرشد الحي الأسري محاضرات مكثفة للمتدربين في جميع جوانب مهارات الإرشاد الأسري اشتملت على الجوانب الشرعية والأخلاقية في الإرشاد الأسري، ومهارات الإرشاد الإلكتروني، والتعامل مع المشكلات الأخلاقية والإدمان، وبرنامج تعديل السلوك ونظرية الإرشاد المعرفي السلوكي، ومهارات الاستشارات الهاتفية، ومهارات الإرشاد والمقابلة ودراسة الحالة، والمهارات النفسية في الإرشاد الأسري وإزالة المشاعر السلبية لدى المرشد الأسري.

الزهراني: أسباب الإرهاب عديدة أهمها الوراثة والفقر والبطالة

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 18 ذو القعدة 1434 هـ - 24 سبتمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/09/24/951762>

القصيم - فهد الجهني
كشف استشاري الطب النفسي في جامعة الطائف الذي قضى عشر سنوات عضواً في لجان مناصحة الإرهابيين الدكتور علي الزهراني، أن هناك أسباباً عديدة تؤدي إلى الإرهاب، منها الوراثي ومنها النفسي والبيئي والاجتماعي، وكل سبب محفز للآخر أو مثبط له. بمعنى أنه لو ولد الإنسان بشخصية عدوانية أو مضادة للمجتمع فإن هذه الشخصية ستنفجر متى ما وجدت الأرض الخصبة المحفزة للانفجار، مشيراً إلى أن المولود بشخصية مضادة للمجتمع نتيجة الوراثة يشاهد صباح مساء المجازر التي تحدث للمسلمين في شتى أصقاع الأرض، من قتل للأطفال واغتصاب للنساء فهي من العوامل البيئية التي تؤثر في نفسيته وتؤدي به للإرهاب، إضافة إلى الفقر والبطالة، في ظل الازدحام الشديد والجو الحار، فإن كل هذه الأمور مجتمعة ستؤدي إلى توتر وضغوط نفسية للشخص، وبالتالي إلى انفجار السلوك العدواني الموجود أصلاً في شخصيته.

ولفت الزهراني إلى أن للجرة الدينية والتميز والأحقاد دوراً في توجيه العدوان. فتجد بعضهم يوجهها إلى المقربين في الداخل وبعضهم تجاه الغرباء في الخارج وبعضهم قد يبحث من خلال الإنترنت على ما يسوغ لعمله العدواني من فتاوى مؤيدة لראيه المتخذ مسبقاً، ولذا نجده في الغالب لا يجد ضالته في الفتاوى الداخلية فيلجأ للخارجية التي تسييس فتاويها لأسباب سياسية أبعد ما تكون عن الدين. وطالب الزهراني بإصلاح مؤسساتنا الاجتماعية وتوفير وظائف وسكن ووسائل نقل مريحة وإيجاد الحكومة الإلكترونية، والقضاء على الفساد، وقال «نملك مشايخ أفاضل على مذهب أهل السنة والجماعة لا يفتون إلا بما يرون أنه صالح للأمة في كل زمان ومكان»، مشيراً إلى أن دوافع اعتناق الفكر الضال تختلف لدى الأشخاص من مدينة لأخرى في المملكة؛ حيث إن البعض يدفعه الفقر للأفكار الضالة، وفي المقابل هناك من اعتنق هذا الفكر وهو مكتفٍ مادياً، بينما بعضهم تدفعه العاطفة وبعضهم يدفعه التشدد الديني.

طالبوا باستمرار المركز العالمي السعودي في متابعة مستجدات كورونا مؤتمر الرياض يدعو لدعم طب الحشود والاستفادة من خبرات المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 20 ذو القعدة 1434هـ - 25 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130925/Con20130925641238.htm>

واس (الرياض)

دعا أصحاب المعالي وزراء الصحة في عدد من الدول العربية والإسلامية وخبراء الصحة الدوليين المشاركين في المؤتمر العالمي الثاني لطب الحشود والتجمعات البشرية بالرياض، إلى دعم تبادل الخبرات بين مراكز طب الحشود والمراكز العالمية للتحكم والسيطرة على الأمراض ومراكز البحوث المرتبطة، للكشف المبكر عن مسببات الأمراض الجديدة والمستجدة مع الحفاظ على الحقوق الفكرية للدول من الاكتشافات العلمية. وأكد المشاركون في توصياتهم التي أعلنت أمس عقب اختتام فعاليات المؤتمر الذي نظّمته وزارة الصحة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أهمية ودعم طب الحشود والاستفادة من خبرات المملكة في هذا المجال من خلال المركز العالمي لطب الحشود خاصة في مجالات التدريب والبحوث العلمية وتبادل الخبرات، مع مراعاة خصوصية المريض وآداب المهنة الطبية أثناء نشر هذه المعلومات. وقدموا شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - على رعايته الكريمة للمؤتمر، وعلى حسن الضيافة التي وجدها، مؤكداً على ما جاء به إعلان مؤتمر طب الحشود في جدة من توصيات كان من نتائجها إنشاء المركز العالمي لطب الحشود بالمملكة، والتنظيم لعقد مؤتمر الرياض الذي يعد لبنة أساسية في تبادل المعلومات وإثراء البحث العلمي بين دول العالم.

وأهابوا بالمركز العالمي لطب الحشود في وزارة الصحة، الاستمرار في متابعة مستجدات فيروس كورونا ميرس الجديد MERS_COV العالمية من بحوث ودراسات وبرتوكولات تخص العلاج والإجراءات الوقائية والاستفادة منها في مواسم الحج والعمرة والتجمعات البشرية الأخرى. ولفتوا النظر إلى أهمية إقامة حملات إعلامية وتوعوية للتعريف بعلم طب الحشود ومجالاته وتخصصاته وذلك للمهتمين والمعنيين بهذا التخصص، والفوائد المرجوة منه والمهام المناطة به، مع قيام المركز العالمي لطب الحشود بالمملكة بالتنسيق لوضع معايير وسياسات وإجراءات لتحديد ماهية طب الحشود وأساليبه ومجالاته وأعداد التجمعات البشرية التي تندرج تحت مسمى طب الحشود.

وأشاد المشاركون في مؤتمر طب الحشود، بدور وسائل الإعلام في إيصال المعلومة الصحية للمواطنين، والتأكيد على أهمية استقصاء المعلومة من مصادرها الموثوقة مع التوازن في الطرح للأحداث العلمية والطبية والبعد عن الإثارة حسب ما تقتضيه الأخلاقيات المهنية. وأوصوا بتنظيم المؤتمر العالمي لطب الحشود الثالث لما حظي به هذا المؤتمر من نجاح في تبادل المعلومات وإثراء البحث العلمي.

وكان المؤتمر قد ناقش على مدى ثلاثة أيام، موضوعات الطرق والأساليب العلمية والعملية في طب الحشود ومنها: أهمية الأبحاث والتطوير ودعم تبادل الخبرات المكتسبة من تجارب الدول والهيئات الدولية والإقليمية في التجمعات البشرية،

وخبرات التحكم والسيطرة على الأمراض المكتسبة بالسفر، ومراكز التحكم والسيطرة الإقليمية والمنظمات العالمية في آثار التجمعات البشرية والمخاطر العالمية منها. لم يكن مفاجئاً للكثيرين



صحة الطائف تضمد جراح كراسي المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 20 ذو القعدة 1434 هـ - 25 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130925/Con20130925641365.htm>

عبدالعزیز الربيعي (الطائف)

الكراسي المتحركة المخصصة لنقل المرضى وكبار السن في طوارئ مستشفى الملك فيصل بالطائف، يبدو أنها بحاجة إلى قرار لإحالتها إلى التقاعد، وذلك تحت إصرار المسؤولين هناك على استمرارها في العمل بعد تضמיד جراحها وتجبير كسورها.

فقد رصدت «عكاظ» خلال جولتها في قسم الطوارئ وجود عدد من الكراسي المتهالكة، ما حال دون توفير هذه الخدمة للكثير من المرضى والعجزة غير القادرين على السير بين العيادات أو إلى مواقف السيارات، بسبب عدم توفير البديل. واستغرب المراجعون للطوارئ عدم توفير كراس جديدة والاستغناء عن المتهالكة التي أصبحت تشوه المنظر العام دون الاستفادة منها. إلى ذلك قال المتحدث الإعلامي في صحة الطائف سراج الحميدان إن عدد الكراسي التالفة محدود جدا وسيتم التأكد منها واستبدالها حيث وجه مدير صحة الطائف بتأمين 50 كرسي متحركاً للطوارئ في المستشفيات.



المحاكم تنظر 682 ألف قضية خلال عام

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 20 ذو القعدة 1434 هـ - 25 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130925/Con20130925641247.htm>

أحمد الجبيلي (جازان)

بلغ إجمالي الأعمال المنظورة في محاكم المملكة والبالغ عددها (275) محكمة خلال العام الماضي (681998) منها (226989) قضية حقوقية، و (110150) قضية جنائية، و (242933) إجراء إنشائية، و (101926) صكوك المحاكم التي تقوم بعمل كتابات العدل. وكشف تقرير صادر من وزارة العدل عن تصدر منطقة الرياض بـ (165546) قضية، تليها منطقة مكة المكرمة بـ (140878) قضية، تليها محاكم المنطقة الشرقية بواقع (68625) قضية، وبعدها منطقة عسير (68031)، ثم منطقة القصيم (53541)، منطقة المدينة المنورة (50661)، منطقة جازان (45525)، منطقة حائل (20018)، منطقة تبوك (18969)، منطقة الحدود الشمالية (12429)، منطقة الجوف (10951)، وأخيراً منطقة الباحة بـ (10032) قضية.

وذكر التقرير أن إجمالي القضايا المنتهية في محاكم المملكة بلغ (319756) قضية منها (86441) قضية حقوقية، (65669) قضية جنائية، (3605) حجة استحكام، (102137) نماذج، و (61904) إنهاء أخرى.

يذكر أن وزارة العدل قامت بتفعيل إصدار الصكوك الكترونياً وتفعيل الشبكة الالكترونية في المحاكم وربطها عن طريق الشبكة الالكترونية بمركز المعلومات بالرياض في إطار سعي الوزارة لتعميم استخدام الأنظمة التقنية وتعميم الشبكة الالكترونية في مجالات أعمال كافة الدوائر الشرعية للتحويل لاستخدام التقنية كأحد المحاور المهمة لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) لتطوير مرفق القضاء، حيث يعمل النظام على ضمان سلامة

إصدار الصكوك كما يوزع القضايا بترتيب يتناسب وحجم القضايا مع كل مكتب قضائي كما يعمل على تسجيل بيانات تلك الصكوك وفق آلية منظمة يمكن الرجوع إليها في أي وقت، كما يتيح معرفة نسب الإنتاجية التي تصدرها المحاكم وآليات العمل.



”العمل” تعرف بـ”حماية الأجور”

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 20 ذو القعدة 1434هـ - 25 سبتمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=161539&CategoryID=2

الرياض: الوطن

عقدت وزارة العمل والغرفة التجارية الصناعية بالرياض مساء أمس، ورشة عمل تنقيفية عن نظام حماية الأجور، بعد أن اتخذت خطوات فعلية نحو تفعيل برنامج حماية الأجور الذي بدأ تطبيقه جزئياً في سوق العمل، في حين تهدف الوزارة من عقد هذه الورشة إلى التنقيف بآلية البرنامج الجديد، وكيفية تطبيقه، والجدول الزمني المرصود لذلك. وسيعمل برنامج حماية الأجور على تقليص عدد وظائف السعودية الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات والمؤسسات التفافاً على برنامج نطاقات، إذ إن عملية تحويل رواتب الموظفين إلى حساباتهم البنكية ستقضي إلى حد كبير على عمليات السعودية الوهمية. وبين عضو مجلس إدارة الغرفة رئيس لجنة الموارد البشرية المهندس منصور الشثري، أن الورشة تأتي امتداداً للتعاون المستمر بين الغرفة ووزارة العمل، بهدف تعريف رجال الأعمال بكل ما له علاقة ببرنامج حماية الأجور، إلى جانب الإجابة عن الاستفسارات والتساؤلات التي لديهم. وأشار المهندس الشثري إلى أن الورشة سلطت الضوء كذلك على المخطط الزمني لإطلاق نظام حماية الأجور، إضافة إلى الدور الذي يتوجب على الشركات العمل به.



2627 عدد قضايا طلب الزوجة لـ بيت الطاعة في محاكم المملكة

خلال عام

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 20 ذو القعدة 1434هـ - 25 سبتمبر 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/09/25/952826>

الدمام - فاطمة آل دببيس

كشف مصدر رسمي في وزارة العدل أن محاكم المملكة نظرت 2627 طلباً يوجب انقياد الزوجة إلى «بيت الطاعة» خلال العام الجاري، واحتلت الرياض الصدارة بمعدل 646 قضية ثم جدة بمعدل 538 قضية والشرقية بمعدل 268، حيث يتقدم الزوج عادة بطلب انقياد المرأة إلى «بيت الطاعة»، موضحاً أن خروج المرأة من منزل زوجها دون رضاه، يجعلها «ناشزاً»، وهي الممتنعة عن معاينة زوجها بالمعروف.

إعادة الزوجة جبراً
وأكد المحامي عبدالرحمن الصبيحي أن هناك نصاً قديماً في اللائحة السابقة للنظام، يقر بوقف تنفيذ الأحكام الصادرة والقاضية بضرورة إعادة الزوجة إلى بيت الطاعة جبراً، لما فيه من سلب لإرادتها، إلا أن دعوى طلب الانقياد لا بد أن تسمع، لأنه لا يلزم بالضرورة أن تنتهي بالانقياد الجبري فقد تنتهي بالانقياد الطوعي أو الخلع أو الفسخ، وكلها في صالح المرأة، مشيراً إلى أن الحكم بالانقياد الجبري قليل، وأكد الصبيحي أن فائدة الحكم إثبات سقوط الحقوق الزوجية حتى ولو لم ينفذ بالقوة أي بمعنى إذا حكم على المرأة بالانقياد فلا يكون بالقوة الجبرية وإنما بنفهم أنها إذا لم تعد فلا نفقة لها وسكنى، وقد أكد ذلك نظام التنفيذ في المادة ٧٥ التي نصت على أنه «لا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبراً».

سطوة القوامة

ويرى الاختصاصي الاجتماعي فؤاد المشيخص أن إجبار الزوجة على الرجوع للزوج تحت سطوة القوامة ليس حلاً، بل هو بداية إلى مشكلة أكبر في الحياة الأسرية، وقد تصل الأمور إلى ما يحمدها عقابها، حيث إن المرأة إنسانة لها مشاعر وأحاسيس، وهي عاقل لها خيار ومطالب، مشيراً إلى أن التعامل في الحياة الزوجية بسلطة القانون ينتج عنه حياة جافة عاطفياً وإنسانياً وأسرياً، وأكد أن المجتمع يفتقر إلى طرق إعادة الزوجة إلى بيت زوجها، حيث الأجدر توجيه الزوجين إلى مراكز التأهيل الخاصة لعلاج المشكلة نفسياً واجتماعياً عبر برامج تدريب واضحة، تجعل حياة كل منهما في أمان وسعادة.

وبين أن الحياة الزوجية قائمة على المودة والرحمة، وحين تصبح قائمة على سطوة القوامة تتحول إلى عذاب وينتج عنها أمراض نفسية واجتماعية، ثم ينعكس الأمر بصورة سيئة جداً على تربية الأولاد. وقال «الحياة الزوجية ليست مقصورة على الزوجين فقط، بل علينا أن نفكر في الأبناء، كيف سيشعرون حين يجدون أمهم تقاد إلى بيت الطاعة بالإجبار ودون رحمة ولا علاج للمشكلة»، منوهاً إلى أن الأذى لن يقتصر على الزوجين فقط، بل سيمتد إلى الأبناء ويؤثر عليهم نفسياً واجتماعياً، وبالتالي سيخلف أثراً سلبية على المجتمع.



المدارس الخاصة ترفع رسومها بدون إذن .. و"التربية" توافق على 20 %

أولياء الأمور يرفضون الزيادة العشوائية ويطالبون بتحديد أسماء المدارس

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 20 ذو القعدة 1434هـ - 25 سبتمبر 2013م

[رابط الخبر](#)

بسام بادويلان - جدة
وافقت وزارة التربية والتعليم على طلبات نحو 932 مدرسة خاصة بزيادة الرسوم الدراسية بما يمثل 21% من العدد الإجمالي للمدارس التي طلبت زيادة الرسوم والتي تشكل 49% من المدارس الخاصة الموجودة في كل المناطق والبالغه 3940 مدرسة أهلية و 501 مدرسة عالمية.

صرح بذلك لـ "المدينة" مدير عام التعليم الأهلي والأجنبي بوزارة التربية محمد عيد العتيبي. وقال: إن الوزارة أصدرت قرارات بزيادة الرسوم الدراسية للمدارس الخاصة، مشيراً إلى أن 49% من المدارس الخاصة طالبت بزيادة رسومها إلا أن الوزارة لم توافق بالزيادة سوى على 21% من هذه النسبة، ويصل عددها نحو 932 مدرسة خاصة، بينما تمت

الموافقة على البقية بشكل مشروط، بالتوطين أو تنفيذ قرار دعم الرواتب أو الاعتذار، حيث تم تثبيت بقية المدارس على رسوم العام الماضي.

وأضاف إن أي مدرسة لم تلتزم بالزيادة المقررة، سيتم إحالتها إلى اللجنة الفرعية للنظر في مخالفتها، وتثبيتها على الرسوم السابقة مع إرجاع المبالغ التي فرضتها على الرسوم الأصلية إلى أولياء الأمور، ولفت في الوقت ذاته إلى أن الشكاوى التي وصلت إلى الوزارة تعتبر محدودة، وجاري التعامل معها.

ونفى ما تردد من معلومات حيال وجود مدارس رفعت من رسومها بنسب كبيرة تصل إلى 100% مؤكداً أن هذا غير صحيح، وأن الزيادات تراوحت ما بين 5 إلى 20%.

من جانبه قال رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الدولي والأجنبي بمجلس الغرف السعودية الدكتور منصور الخنيزان إنه لا يوجد تنظيم أو لائحة لتصنيف المدارس الخاصة وتحديد الرسوم الدراسية. وأكد أن تصنيف المدارس يجب أن يصدر، وأن يتم تحديد الرسوم الدراسية بأمر سام، حيث إن القرار الوزاري في تحديد الرسوم أو فرض عقوبة على المدارس الخاصة غير ملزم للتطبيق، موضحاً أن صدور قرار من هذا النوع سيمنح أصحاب المدارس إلى اللجوء إلى القضاء لمقاضاة الوزارة.

وطالب بضرورة إيجاد تنظيم ورفعته إلى المقام السامي، مطالباً بضرورة التنسيق الكامل بين القطاعي العام والخاص، ومجلس الغرف السعودية، والتشاور بين وزارة التربية والتعليم ممثلة في الإدارة العامة للتعليم الأهلي والأجنبي، ومجلس الغرف السعودية ممثلة للجنة الوطنية للتعليم الأهلي ولجنة التعليم العالمي.

وأضاف أنه لو وجد التنسيق لما حدث التخبط الذي حدث مع أولياء الأمور والطلبة، حيث الالتباس الذي حدث في القطاع الخاص والوزارة نتيجة ذلك، مؤكداً في الوقت ذاته أن الوزارة أشعرت جميع الملاك بذلك.

وقال إن التأخر في إبلاغ إدارات التعليم أدى إلى تأخر إبلاغ أولياء الأمور في التعليم العالمي، لافتاً إلى أن المدارس العالمية بادرت مباشرة في إبلاغ إدارات التعليم برسومها الدراسية الجديدة إلا أن إدارات التعليم قد تأخرت بالرد.

وأعتبر د. الخنيزان أن أكبر التحديات التي تواجه القطاع الخاص هو عدم وجود أي تحديد لتصنيف الرسوم، مطالباً في الوقت ذاته بضرورة وضع تصنيف للرسوم من قبل القطاع الخاص، وعدم تركه بشكل عشوائي، حيث يجب عمل لجنة مشتركة بين الوزارة، ومجلس الغرف السعودية ممثلة بلجنتين التعليم العالمي والأهلي، لتكليف جهة مهنية محايدة، لوضع ضوابط واشتراطات، لتصنيف المدارس، ووضع الحد الأدنى للرسوم. مؤكداً أن التعليم لا يحق لها أن تفرض رسوم بدون معايير.

وتوقع أن تكون الزيادة المناسبة في الرسوم الدراسية خلال هذا العام، 20%، وهي تطبق فقط في الظروف الطارئة كالتالي بدأت العام الجاري، أما إن زادت الرسوم عن هذه النسبة، فإنه يجب إعادة النظر فيها.

أما رئيس لجنة المدارس الأهلية بمجلس الغرف التجارية السعودية الدكتور عبدالرحمن الحقباني فقال إن وزارة التربية والتعليم عندما أصدرت قرارات تتعلق بوضع ضوابط لتحديد الرسوم الدراسية، بدأ الطرفان العام والخاص في التأهب لتطبيق القرارات وتحديد الرسوم، ثم قامت الوزارة بإصدار تعميم وحددت فيه مواعيد رفع مطالبات رفع الرسوم مع جملة من المعايير التي وضعتها كوضع المبنى والتجهيزات وغيرها، ثم أعطت المدارس الفرصة، ولكن هناك بعض المدارس قد تأخرت في رفع طلباتها حيال ذلك.

وأضاف إن هناك بعض المدارس التي تأخر عنها الرد عن 90 يوماً، اعتبرت نفسها أنها في حل من الالتزام بنص التعليم الوزاري، ووجدت أنها لا بد أن تتخذ قرارها حيال رفع الرسوم الدراسية، بعد إبلاغ أولياء الأمور قبل بداية العام الدراسي الجديد تنفيذها للائحة التعليمية التي تشترط ذلك، مقابل مخالفتها لتعميم الوزارة حيال إبلاغها بالزيادة.

وبين الحقباني أن كل من زادت رسومها دون الرجوع إلى الوزارة تعتبر مخالفة للنظام، وتتعرض للعقوبة، وأن النظام سيلزمها برد الزيادة التي وضعتها على الرسوم الدراسية إلى أولياء الأمور.

ولفت إلى أن نسبة زيادة في الرسوم الدراسية خلال العام الجاري 20%، معتبراً أن المدارس التي رفعت رسومها ليس من أجل تعظيم الربح، وإنما لمواجهة التكاليف التي طرأت مؤخراً، ومنها القرارات التي صدرت من الدولة حيال رفع الرسوم على العاملين والعاملات سواء من الإداريين أو المعلمين من غير السعوديين.

وكانت وزارة التربية والتعليم قد وافقت على طلبات عدد كبير من المدارس الأهلية لرفع الرسوم الدراسية مطلع العام الدراسي الجديد، حيث تصل طلبات المدارس في مختلف المناطق، حيث أرسلت بطاقات محددة لجميع المدارس الأهلية الراغبة في رفع رسومها الدراسية لتحديد قيمة الزيادة والأسباب، مشيرة إلى أن غالبية المدارس التي طلبت رفع الرسوم كان مبررها الأساس هو زيادة رواتب المعلمين والمعلمات.

الجدير بالذكر أن الوزارة أقرت عدداً من القواعد المنظمة للرسوم الدراسية في المدارس الأهلية، من ضمنها كفاءة المدرسة كالمبنى، وكثافة الطلاب في الفصول، وعدد المعلمين بالنسبة للطلاب، وكذلك الوظائف المساندة، وأيضاً المناهج الإضافية التي تقدمها المدرسة، وتفعيل الأنشطة، والأثاث المدرسي والأجهزة، ووسائل الأمن والسلامة، إلى جانب تصنيف المدرسة في التقييم السنوي الذي تنفذه الوزارة سنوياً للمدارس الأهلية.

وكان عدد من أولياء الأمور طالبوا وزارة التربية والتعليم بوضع حد أعلى لزيادة الرسوم الدراسية وعدم ترك الزيادة تتم بطريقة عشوائية من قبل المدارس الخاصة في ظل هذه الظروف. كما طالبوا بوضع بيان على موقع وزارة التربية والتعليم أو على مواقع إدارات التربية يحدد عدد المدارس المسموح لها بزيادة الرسوم، وكتابة أسماء تلك المدارس.



ذووه طالبوا بمحاسبة المسؤولين ومدرسته تحزن لفراقه ضحية الصعق "محمولةً لقبره و"الملاهي" تواصل عملها" بالبطائف

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 20 ذو القعدة 1434هـ - 25 سبتمبر 2013م

<http://sabq.org/QcEfde>

فهد العتيبي- سبق- البطائف:

شيع جموع من المُصلين جُثمان ضحية ملاهي مول "الطائف الدولي" الطفل "فيصل بن عبدالعزيز الحارثي"، بعد الصلاة عليه عصر اليوم في جامع العباس بمحافظة الطائف، ومن ثم دفنه بمقابر النسيم، وسط حضور كثيف وأسى والده وذويه، وقدموا التعازي لفقدته نتيجة صعق كهربائي تعرّض له أثناء وجوده داخل لعبة مائية بالملاهي في المول.

والد الطفل الفقيد مع ذويه استغربوا صدور التقرير الطبي، مؤكداً تعرّض الطفل للصعق الكهربائي، وأن الملاهي بالمول لا زالت تعمل دون أن يتم إيقافها، وتساءلوا عن يتحمل مسؤولية ذلك الإهمال والمتابعة لهذه المنشأة التي تسببت في مصرع ابنهم.

وطالب الكثير من المُتابعين بتنفيذ جولات عاجلة، والكشف عن مدن الملاهي الترفيهية، وكذلك الملاهي داخل المولات، والتعامل بحزم مع المُخالفين للأنظمة.

وكشفت معلومات عن شكاوى من ماس كهربائي تعرّض له مجموعة من الأطفال، ونجوا منها من نفس اللعبة المائية بالمول؛ الأمر الذي يتطلب تحركاً من قبل الجهات الرسمية وبدء اتخاذ الإجراءات النظامية والمحاسبية.

وكانت ابتدائية وج بالطائف، والتي يدرس بها الطفل المتعرض للصعق الكهربائي، قد خيم عليها الحزن اليوم بعد إجازة اليوم الوطني، وذلك إثر معرفتهم عن وفاة الطالب فيصل الحارثي، بخلاف زملائه في الصف، والذين كانوا في وضع مُحزن، سائلين الله- عز وجل- أن يرحمه ويجعله شفيحاً لوالديه.

وتسلّمت أسرة الطفل "فيصل الحارثي" جثته رسمياً اليوم، بعد صدور أمر من هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة الطائف بهذا الخصوص.

وكان الطفل قد دفع روحه ثمناً لإهمال ملاهي مول "الطائف الدولي"، حيث تعرّض لصعق كهربائي في رجله أدى إلى وفاته، أول من أمس، وذلك أثناء مزاولته اللعب داخل الألعاب المائية.

وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة الطائف، والتي بدأت مجريات التحقيق رسمياً في واقعة وفاة الطفل فيصل الحارثي، بعد إحالة أوراقه من الشرطة، قد أطلعت والده وذويه على تقرير الطبيب الشرعي، والذي أثبت أن الوفاة حدثت نتيجة صعق كهربائي "تماس" تعرّض له الطفل بأصابع رجله اليسرى، وخرج من جهة أخرى من الرجل نفسها.

وتأكدت عائلة الطفل أن بقاء الجثة بالثلاجة لم يعد يُفيد في شيء، وعلموا أن بإمكانهم، وفقاً للنظام وتعليمات وزارة الداخلية، مواصلة المطالبة بحقه من تلك الملهي وأصحابها، بعد توجيه خطاب إلى إدارة الدفاع المدني؛ للوقوف عليها ومتابعتها والكشف عن صلاحيتها، ثم بعد التثبت من وجود الإهمال يُمكن لنوي الطفل المطالبة بحقه.



يهربن من مسقط رؤوسهن

مطلقات في مهب العادات والتقاليد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130926/Con20130926641795.htm>

سماح ياسين (المدينة المنورة)
تجبر العادات والتقاليد بعض المطلقات بالمدينة المنورة على السفر إلى خارجها، بحثاً عن حياة جديدة وعمل شريف يساعدهن على الاستمرار في الحياة والعيش بحياة كريمة هن وأبنائهن، بعيداً عن ضغوط الأسرة ونظرة المجتمع السلبية للمطلقة.

عدد من المطلقات تحدثن لـ«عكاظ» عن إجبار الظروف لهن على ترك مسقط رأسهن بعد الطلاق هرباً من النظرة السلبية من الجميع، حيث تتحدث فاتن أحمد قائلة: بعد طلاقي من زوجي وجدت أن الحياة أصبحت صعبة جداً بالمدينة المنورة بسبب العادات والتقاليد وضغوط الأسرة ونظرة المجتمع للمطلقة، إذ منعني أهلي من إكمال دراستي الجامعية، حيث إنني لم استطع إكمالها بسبب زواجي بعد تخرجي من الثانوية ولم يقف الأمر عند ذلك، بل امتد لدرجة أنهم حرّموني من أبنائي، حيث رفضوا أن يعيشوا معي في منزل والدي بحجة أنني تزوجت بدون أطفال وعلي العودة بلا أطفال، كما خرجت من منزلهم وحيدة.. وهكذا أعود، فلم أقوى على العيش بهذه الطريقة الخائفة، فقررت أن أبحث عن عمل براتب جيد، فحصلت على عمل ولكنه خارج المدينة، وكانت هذه فرصتي للهروب من الظلم الذي أعيش به، فتركت المنزل قبل سفري وذهبت إلى منزل خالي الذي ساعدني على بدأ حياة جديدة رغماً عن أهلي، وفعلنا قام باستئجار منزل لي في المدينة التي وجدت بها عمل وقام بإحضار أبنائي للعيش معي، ومنذ ذلك اليوم وأنا أعيش في راحة واستقرار مع أبنائي بعيداً عن سجن الأهل ونظرة المجتمع الجائرة. وتشاركها الرأي أم عبدالله مطلقة ولديها أربعة أبناء تقول: شعرت أن المجتمع المدني أصبح ضدي بعد طلاقي من زوجي وكثر الكلام والقليل والقال خاصة أن المدينة المنورة صغيرة والجميع يعرفون بعضهم البعض فقررت أن أنقل عملي إلى محافظة جدة، وفعلنا تمكنت من انتقالي إلى هناك واصطحاب أبنائي الذين أصبحوا يعيشون في راحة أكبر واستقرار وهدوء بعد أن بعدنا عن المشاكل وعن نظرة المجتمع للمطلقة.

أما عزيزة فتحدثت بمرارة قائلة: طلقني زوجي وأخذ أبنائي الخمسة مني، حيث كنت أعيش مع زوجي في أحد مدن المملكة وبعد أن كبر أبنائي طلقني تركني عند أهلي في المدينة المنورة، ظللت سنة بها في محاولة البحث عن فرصة عمل بشهادتي الجامعية، ولم أجد عمل، وخاطبتني إحدى قريباتي أن هناك فرصة وظيفية لي بمدينة دبي فقامت بمخاطبة المؤسسة التي لديها الوظيفة، وأرسلت لهم شهادتي فتم قبولي وسافرت إلى هناك وأجريت المقابلة الشخصية وتوظفت والآن أحاول أن أحضر أبنائي للعيش معي لأنني اكتشفت أنني عشت أياماً كثيرة وسط مجتمع ينظر إلى المطلقة أنها امرأة يجب عليها أن تجلس حبيسة المنزل حتى تموت.

من جهتها، أوضحت الأخصائية فاطمة محمد أن نظرة المجتمع إلى المطلقة تعتبر إحدى الثقافات في مجتمعنا العربي، حيث ينظر المجتمع إلى المطلقة خاصة في مجتمعنا على وجوب جلوسها في المنزل، حتى لا يتسبب خروجها منه بمشاكل أخلاقية ظناً من البعض أن المطلقة حرة بتصرفاتها ولا يوجد لديها زوج أو رجل يحكمها ويحكم تصرفاتها، وهي نظرة خاطئة وتحمل الكثير من الظلم والاضطهاد ضد المطلقة التي تعاني مرارة الطلاق ومرارة المجتمع وخراب بيتها

وخروجها من مملكتها إلى غرفة صغيرة أو غرفة مشتركة في منزل والدها أو أحد أقاربها، لذلك -والحديث لفاطمة- نجد أن هناك مطلقات يفضلن ترك المدينة التي تعيش فيها هرباً من نظرة المجتمع، وتحكمات بعض الأهالي الجائرة لابنتهم المطلقة والتي كان يجب عليهم أن يشجعوها ويقفوا بجانبها لتبدأ حياة جديدة بدلاً من أن يسجنوها ويعاملونها على أساس أنها مذنبية تستحق العقاب ما يجعلها تنفر منهم وتفضل أن تعيش وحيدة في مكان بعيد عن المكان والأشخاص الذين يشعرونها بأنها إنسانة مذنبية.



المعلمات استنجدن بالإشراف.. وتعليم ظهران الجنوب: لم نلقِ

شكوى

مديرة مدرسة تجبر الطالبات على حمل الطاولات والمقاعد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130926/Con20130926641541.htm>

تركي الوادعي (ظهران الجنوب)
اتهمت 13 معلمة ابتدائية، مديرة مدرستهن في ظهران الجنوب بمحاولة اغلاق فصل حضانة لأطفالهن، تمت الموافقة عليه من قبل مندوب التعليم، وحملن إياها -حسب وصفهن- المسؤولية النفسية لتحميل طالبات الابتدائية مقاعد وطاولات والنزول بها من الأدوار العليا للمدرسة.
وفيما أكدت المعلمات لـ«عكاظ» أنهن قدمن شكوى رسمية لمكتب التربية والتعليم في محافظة ظهران الجنوب على مديرة المدرسة التي كانت في إجازة رسمية لمدة شهرين، نفى مندوب تعليم البنات في ظهران الجنوب خليل جبران تلقي أي شكوى رسمية أمس الأول بخصوص هذا الموضوع، مبيناً أنه سيتم التحقيق في الأمر واتخاذ الإجراء المناسب عند تلقي أي خطاب.
وزعمت المعلمات أن مديرة المدرسة لها أكثر من قضية معهن ولم يتم الفصل فيها، وما زالت معلقة منذ عام بين مكتب التعليم بظهران الجنوب والتعليم النسوي في خميس مشيط وتعليم عسير، وهي في إجازة حالياً لمدة شهرين، إلا أنها قطعت إجازتها وعادت لتلقي جميع محتويات فصل الحضانة في الخارج، طالبات بالإنصاف منها بدلاً من تطور الأمر في شكل يضر بالعملية التربوية والتعليمية.
وأشار مندوب التعليم إلى أن المديرة مجازة، داعياً المعلمات إلى مواصلة العمل لحين حسم الأمر.

الجمارك تبدأ التنفيذ من العام المقبل منع دخول البضائع التي لا يمكن فحصها بمختبرات المملكة وإعادة تصديرها

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130926/Con20130926641579.htm>

عبدالرحيم بن حسن (المدينة المنورة)
أصدرت لجنة مشكلة من عدة جهات حكومية قرارا يقضي بمنع إدخال البضائع التي لايتوفر في المملكة مختبرات لفحصها مخبريا، وإعادة تصديرها، إلى جانب إعادة تصدير البضائع التي لا ترافقها شهادة مطابقة. ووافق المقام السامي على ما تضمنه محضر اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء، من الجهات الحكومية التي أصدرت القرار، بعد دراسة للتقرير السنوي الخاص بالهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة. وبصدور الموافقة على القرار من الجهات العليا، أعلنت مصلحة الجمارك السعودية أنها ستبدأ تنفيذ القرار رسميا من أول أيام العام الهجري المقبل 1435هـ، مشددة على جميع المستوردين في المملكة بأهمية التقيد بمقتضى القرار، على أنه سيتم إعادة تصدير أي إرسالية إلى مصدرها، إذا كانت من الأصناف التي لايتوفر في المملكة مختبرات لفحصها مخبريا، وإذا لم يكن مرفقا معها شهادة صادرة من جهة معتمدة في بلد المنشأ أو مصدر يفيد بأنها مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة. وتضمن المحضر التأكيد على الجهات المختصة بضرورة فحص السلع بدقة عالية، واختبارها، ومراقبتها، وتفتيشها، مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتأكد من مطابقتها للمواصفات السعودية قبل دخولها إلى السوق المحلية بالمملكة من أجل الحد من السلع المقلدة والمغشوشة. وحول هذا الإجراء، طالب مستوردون بضرورة تحديد أنواع البضائع والإرساليات التي يمكن فحصها في المختبرات الموجودة بالمملكة مع الكشف عن تكاليف الفحص من خلال الإعلان عن ذلك في المواقع الرسمية للجهات الحكومية المعنية. وقالوا: لا توجد أي قائمة للبضائع التي يمكن فحصها، أو قائمة للبضائع التي لايمكن فحصها مخبريا في المملكة، الأمر الذي قد يؤدي إلى إحداث خسائر مالية، وزيادة أعباء إجرائية على الجهات الحكومية في ظل عدم الكشف عن البضائع التي لايمكن اختبارها في المختبرات المتوفرة بالمملكة. وحول شهادة المطابقة، قالوا: لا يوجد مشكلة في إرفاق شهادة المطابقة من جهات معتمدة لدى المملكة بالرغم من أنها ترفع كلفة الاستيراد لكن مع الأسف بالرغم من وجود تلك الشهادات إلا أنه تتم إحالة البضائع إلى المختبرات الخاصة لفحصها. المستوردون طالبوا وزارة التجارة والصناعة -كونها المرجع الرئيسي للمختبرات- بضرورة الإعلان عن المختبرات التي تحتاج المملكة إلى توفيرها من أجل منح الراغبين في الاستثمار بهذا المجال إلى إنشاء تلك المختبرات.

ورشة عمل عن جرائم بعض الجنسيات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 20 ذو القعدة 1434 هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130926/Con20130926641553.htm>

واس (الرياض)

عقد مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية ورشة عمل أمس، بديوان الوزارة تم خلالها مناقشة الدراسة المعدة من الدكتور محمد بن غالي المطيري عن جرائم بعض الجنسيات. وشارك في هذه الورشة مندوبون من وكالة الوزارة لشؤون الحقوق والشؤون القانونية والتعاون الدولي والإدارة العامة لشؤون الوافدين وشرطتي الرياض ومكة المكرمة والبحث الجنائي والمديرية العامة لحرس الحدود والمديرية العامة للجوازات.

شراء 12 عمارة سكنية وتوزيع 74 شقة .. فهدة العذل لـ الاقتصادية إطلاق أكبر مشروع خيري لتمليك منازل للأرامل والمطلقات في الرياض

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 20 ذو القعدة 1434 هـ - 26 سبتمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/09/26/article_788573.html

حوار: نوير الشمري

سجلت اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل (إحدى اللجان النسائية التطوعية)، حضوراً مميزاً في ساحات الأعمال الخيرية والوطنية خلال السنوات القليلة الماضية، رغم انطلاقها الحديثة، حيث تمكنت من توفير نحو 1500 فتاة وتوفير مساكن لأكثر من 460 سيدة وأفراد أسرهن وذلك بالتزامن مع إطلاق مجموعة برامج تأهيلية وتدريبية، وأخرى متخصصة بمساعدة الأسر المتعقة، وترسيخ ثقافة "مؤسسية الصدقات" للحد من التوزيع العشوائي لأموال الزكاة. وتدير هذه اللجنة الحديثة شخصية نسائية، تخطت دورها الوظيفي إلى دور أكثر شمولية في إنسانيته وعطاءاته، مكملت الدور المميز للمرأة السعودية ليكون له التأثير الأكبر في مستقبل الأجيال المقبلة. فريق العمل الذي تشرف عليه وضع قضية المرأة والطفل نصب عينيه باعتبارها الأساس الحقيقي لأي مجتمع، حيث قالت الأميرة فهدة العذل حرم الأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، رئيسة اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل خلال حديثها لـ "الاقتصادية": قضايا الأطفال والنساء هي من أقرب المواضيع إلى القلب. وكما هو معروف، الأطفال هم شباب المستقبل، والنساء يساهمن في صناعة المستقبل، ومابين دورها التطوعي والخيري وقرائها لسوق العمل كان لنا هذا اللقاء بها:

كيف جاءتكم فكرة إنشاء اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل؟ وما الفئة المستهدفة من برامجها؟ نبعت فكرة إنشاء اللجنة قبل خمس سنوات تقريباً، بعد ترؤسي لجنة أصدقاء الهلال الأحمر السعودي، حيث لمسنا من خلال الجولات الميدانية حاجة بعض الأرامل وأسرة المتوفين من رجال الهلال الأحمر وفئات أخرى للاهتمام، فكانت فكرة انطلاقة اللجنة وركزنا على

فئة النساء المعيلات والأطفال تحديدًا، لعدم وجود جهة أو جمعية تتبنى هاتين الفئتين تحديدًا. قضايا المرأة والطفل عموماً هي من أقرب المواضيع إلى قلبي. وكما هو معروف، الأطفال هم شباب المستقبل وبناء الغد، والنساء هن من يصنعن المستقبل، لذا علينا أن نعطيهن كل الرعاية للتأكد من نشأتهن بالطريقة الصحيحة.

من المرأة المعيلة في رأيك؟ ولماذا هذه الفئة بالذات؟

المرأة المعيلة هي التي تتولى رعاية شؤونها وشؤون أسرتها مادياً وبمفردها دون الاستناد إلى وجود الرجل (زوج أو أخ، أو أب) وعلى هذا يدخل ضمن هذه الدائرة عدة شرائح نسائية منها من فقدت زوجها فهي إما أرملة أو مطلقة أو مهجورة، وربما كان الزوج موجوداً ولكنه مريض وعاجز عن العمل. ومن المؤكد أن غياب المعيل المفاجئ أياً كان يولد حالة من الإرباك لدى الأسرة بكاملها، وقد يتفاعل الشعور بالوحدة مع الخلل العاطفي والشعور بالخيبة والحرمان والانكسار، مسبباً مشكلات اجتماعية لا حصر لها.

المرأة المعيلة ظاهرة تنتشر في الكثير من دول العالم وهي في ازدياد.. تراوح نسبة هؤلاء النساء في أوروبا وأمريكا بين 15 - 20 في المائة، وفي جنوب آسيا والدول الإفريقية 30 في المائة من النساء يعلن أسرهن، أما في برنامج التوظيف والتدريب والتأهيل فنستهدف جميع السيدات الراغبات في العمل دون استثناء. حملة توعوية نفذتها اللجنة عن النظافة للأسر المحتاجة.

ما المصادر التي تعتمد عليها اللجنة في تمويل مشاريعها؟

تعتمد اللجنة في الدرجة الأولى على التبرعات وأموال الصدقات، وتفاعل أهل الخير مع برامجها، وهنا أقدم بالشكر الجزيل لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز على دعمه الكبير بشتى الوسائل للجنة منذ تأسيسها ما ساهم في انطلاقها القوية.

أما الموارد الأخرى فتتمثل في جهود عضوات اللجنة في تنظيم بازارات وأنشطة تعود بالربح على اللجنة. وقد اصدر الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع عضو هيئة كبار العلماء في السعودية فتوى أجاز فيها تقديم الصدقات وأموال الزكاة للجنة بعد أن اطلع على نشاطها، وشارك معنا في ورشة توعوية حول الحد من عشوائية توزيع الصدقات التي نعانيها في السعودية، ما يجعلها لا تصل إلى مستحقيها خاصة الأسر المتعففة.

هل يكفي ذلك لتغطية كل أنشطة اللجنة خاصة مع إطلاق مشروع "مساكن"؟

ما يصل إلى اللجنة من تبرعات ما زال لا يرتقي إلى مستوى الطموح مع تزايد أعداد المتقدمات لنا، واعتماد اللجنة في الوقت ذاته على جهود متطوعات مخلصات لوطنهن يعملن بصمت من أجل فئات غالبية علينا، لذا نطمح إلى أن تتكاتف معنا جميع الجهات والشركات الكبرى ورجال وسيدات الأعمال بتوجيه أموال صدقاتهم للجنة، ويسعدنا أن نطلع أي متبرع على أعمال اللجنة، وأن يتابع معنا على أرض الواقع الأسر والسيدات اللاتي استقدن من تبرعاته. طرحت اللجنة برامج قوية ومميزة منها مساكن، ماذا حققت اللجنة للمستفيدات من هذه البرنامج؟ وهل هناك شروط خاصة به؟

"مساكن" يعد أكبر مشروع خيري يقوم على تمليك السيدات شققاً سكنية، حيث اشترت اللجنة حتى الآن 12 عمارة في مدينة الرياض، وتم تمليك 74 شقة لمستفيدات من البرنامج، ووصل عدد المستفيدات وأسرهن نحو 462 فرداً. أما الشروط فتتمثل في أن تكون السيدة معيلة لأسرتها، سعودية الجنسية، ولا يزيد دخلها الشهري على ثلاثة آلاف ريال، وبعد دراسة حالتها جيداً من لجنة مخصصة لذلك، والتأكد عبر الجهات الرسمية عدم امتلاكها منزل أو عقار يتم اختيار شقة مناسبة لأسرتها بحسب إعداد أفرادها ومتابعتها لمدة عام قبل إفراغ الشقة باسمها.

ارتفع عدد الفتيات اللاتي وظفتهم اللجنة عبر برنامج "كفو" إلى نحو 1500، كيف تمكنت اللجنة من تحقيق هذا الرقم خلال عامين فقط من إطلاق البرنامج؟

"أن تعلمني الصيد خير من أن تعطيني سمكة" ولأن اللجنة تؤمن بتمكين المرأة زوجت بين برنامجين مهمين هما تسكين المرأة المعيلة وتوظيفها في وظيفة مناسبة بعد تأهيلها حتى تنتهي من قضية أنها محتاجة، لتصبح امرأة منتجة لها مكانتها في مجتمعها لا تعتمد على مصدر منقطع إنما دائم، وفي الوقت ذاته تصبح فرداً منتجاً يفخر بها كل من حولها. برنامج "مساكن" حل مشكلة كبيرة لهؤلاء السيدات كونه خلصهن من مشكلة الإيجار ووفر جزءاً كبيراً من دخلهن ليغطي احتياجاتهن الأخرى، في الوقت نفسه نستمر في متابعة السيدة حيث لا تنقطع علاقتنا بها بمجرد التوظيف والتسكين وذلك عبر إشراكها في دورات تطويرية وتأهيلية تعزز من ثقتها بنفسها من خلال قسم الدورات في اللجنة لرفع من معنوياتها ونتمس بأي مشكلات قد تواجهها، ونساعدها في حلها.

وتوجهنا هذا العام إلى عدة قطاعات جديدة منها المصانع وبعض الشركات، إضافة إلى الخطوط السعودية ومغاسل مدينة الملك فهد الطبية، ومنذ انطلاقة برنامج "كفو" كان معنا جامعتا الملك سعود وجامعة الأميرة نورة، ووزارة التربية والتعليم، وشركة السيف الشركاء الأساسيين في توظيف المستفيدات من البرنامج. وأسسن أيضا فريق "فرعة" وهو أول فريق نسائي للتطوع في المحافل الوطنية ويعمل تحت شعار "فرعتي لمجتمعي عنوان وطنيتي"، ويتكون من 100 فتاة سعودية للاستعانة بهن في المحافل والمهرجانات الوطنية والحالات الطارئة الأخرى كالكوارث الطبيعية أو البشرية. ما مجالات العمل التي تم توظيف الفتيات فيها؟

وظائف التشغيل والصيانة في القطاع الحكومي والمؤسسات التعليمية، وأقسام الصيانة والضيافة والاستقبال في الجامعات، المقاصف المدرسية، الحراسات الأمنية، إدارة الحاضنات ورعاية الأطفال. واستحدثنا وظائف مزارعات ومنسقات حدائق في جامعة الأميرة نورة، فضلا عن خطوط الإنتاج في المصانع. هذا كان كله بجهود جبارة من عضوات اللجنة عبر التواصل مع الشركات والقائمين عليها. وكانت سعادتي كبيرة عندما أقر مجلس الوزراء أخيراً تشكيل لجنة برئاسة وزير العمل لسعودة وظائف قطاع الصيانة والتشغيل في القطاعات الحكومية، وهو البرنامج الذي عملنا عليه منذ ثلاث سنوات ووظفنا نحو 400 سعودية في هذا القطاع.

كيف وجدتم استعداد الفتيات السعوديات بعد توظيفهن من حيث الإنتاجية والالتزام؟ الفتاة السعودية تمتلك همة عالية للعمل وقادرة على تطوير إمكاناتها، وهي ملتزمة جدا بساعات العمل، وهذا لأننا بتوفيق من الله وتعاون الجهات التي وظفت الفتيات درسنا جميع المعوقات التي تؤدي إلى تسرب الفتيات من العمل ووفرنا لهن المواصلات والحاضنات بأسعار رمزية. مجرد أفكار بسيطة تحل عوائق كبيرة، كاستغلال أي غرفة مناسبة وتحويلها إلى حاضنة ستجذب مئات السيدات للعمل.

وكما تعلمين الفئة التي نرعاها غالبا من الأميات أو ممن لديهن مؤهلات بسيطة، وبفضل الله لم نواجه أي حالات تسرب بل بالعكس استطعن بتعاون المستفيدات من برامجنا، إنشاء مشاريع بسيطة لهن مثل الحاضنات في العمائر نفسها التي اشترتها اللجنة بحيث تخدم نفسها وغيرها من الموظفات. المشكلة ليست في الفتاة السعودية، إنما في الظروف المحيطة بعملها، فإذا كان الراتب متدنيا ولا تتوافر لها عوامل مساعدة كالمواصلات، وبيئة العمل سيئة، فكيف لها أن تستمر إذا؟ كيف وجدتم سوق العمل بعد قرارات خادم الحرمين الشريفين لدعم توظيف الفتيات؟

قرارات خادم الحرمين - حفظه الله - أنعشت سوق العمل ونصرت المرأة السعودية التي كانت تعجز عن الحصول على وظيفة لها مع منافسة الأجنبي، حيث كشفت دراسة أجرتها اللجنة وجود نحو ثمانية آلاف وظيفة في قطاع التشغيل في العاصمة الرياض تشغلها أجنبيات يقدر إجمالي رواتبهن السنوية بنحو 147 مليون ريال، واليوم بفضل حكمة خادم الحرمين نجد الشركات والمؤسسات هي التي تنهافت على توظيف السعوديات وتقدم لهن العروض للعمل، مع توفير أفضل بيئة عمل، حيث رفعت الرواتب وقللت ساعات العمل.

وتم تخصيص أقسام خاصة بالمرأة، فضلا عن البرامج التدريبية التي تطرحها كبريات الشركات بعد قرارات التأنيث، وبحسب إحصائيات وزارة العمل الأخيرة تم توظيف نحو 100 ألف في قطاع المستلزمات، ومن المتوقع أن يتضاعف العدد بعد تأنيث كامل قطاعات الملابس والعباءات والإكسسوارات، وغيرها من المجالات التي يمكن أن تونث. ولمسنا تجاوبا من وزارة العمل مع برامجنا "كفو" لتوظيف المستفيدات من برامجنا. إذا نحتاج لتفعيل سوق العمل لاستقطاب السعوديات؟

نحتاج فقط إلى حس وطني من أصحاب الشركات والمؤسسات والقيادات في مختلف القطاعات لتوفير الوظائف لبنات الوطن، مع توفير وسائل مساعدة لاستمرارهن في العمل، فلا يعقل أن يكون الراتب 1500 ريال وتحتاج الموظفة إلى أكثر من نصفه كواصلات ونصفه الآخر لتجد مكانا آمنا لطفلها، وتعمل لأكثر من عشر ساعات، ويقلل من التفكير سنجد أن العاملة السعودية أقل تكلفة من الأجنبية ومردود توظيفها أكبر على الاقتصاد الوطني سواء على الفرد أو المجتمع معاً، كونه يحد من التحويلات الخارجية، ويرفع من مستوى معيشة الفرد، ويقلل من الأعباء المترتبة على أجهزة الدولة.

أذكر لك مثالا: كنا نعرف من خلال عملنا الخيري أسرا سعودية كانت تعتمد على الضمان الاجتماعي فقط كدخل لها والذي لا يتجاوز ألفي ريال واليوم بعد توظيف بناتهم بعد قرارات التأنيث أصبح دخلهم يربو على 12 ألف ريال شهريا. طرحت اللجنة خلال الفترة الماضية فكرة جديدا لتوزيع الصدقات للحد من عشوائية ذلك، كيف وجدتم التجاوب حتى الآن؟ إن الكثير ممن يخرجون الصدقات وزكاة أموالهم لا يعرفون لمن يذهبون ولمن يعطون أموالهم، فيخرجونها لمحترفي التسول والدجل الذين أصبحوا منتشرين في كل مكان، والبعض الآخر يخرجها في غير مصارفها التي حددها الله عز وجل، مما يحرم المتعفيين والمستحقين الفعليين لهذه الأموال.

ورغم أن الزكاة والصدقة هي الحل للخروج من الأزمات الاقتصادية بل والقضاء على الفقر والبطالة، إلا أن إدارة أموال الصدقات بشكلها الحالي لا تحقق المقصود منها وهو القضاء على الفقر.

وبحسب الإعلان الرسمي الأخير لمصلحة الزكاة فإن نحو 776 مليار ريال إيرادات المصلحة من أموال الزكاة المعلومة في السعودية، في حين هناك مبالغ مماثلة تذهب أدراج الرياح لمتسولين أو المنتفعين الذين فضلوا جمع الأموال على العمل،

لذلك أطلقنا ورش عمل حول ذلك لإيجاد أساليب مؤسسية لجمع الصدقات لتذهب في الأوجه الصحيحة، بدعم برنامج مثل "مساكن" و"كفو" له الأثر الكبير في المحتاجين وأسرهم، فبدلاً من إعطائهم أكياساً من الأرز والمكرونة بين الفينة والأخرى، نحن نغير وضعهم الحالي كلياً، ونحولهم إلى منتجين يعملون ويساعدون غيرهم أيضاً. لاحظت من خلال تتبع أعمال اللجنة تركيزها على جوانب أخرى مثل حملات للتوعية بالنظافة، ما الهدف من ذلك؟ لأن هذا الجانب غفل عنه كثيرون فالتركيز على توزيع المواد الغذائية للأسر المحتاجة في رمضان وإهمال النظافة مشكلة لمسناها في بيوت بعض المحتاجين، لذا أطلقنا حملات للتوعية بالنظافة لتكون موازية مع برامج أخرى ننفذها في الشهر الكريم كالسلاسل الغذائية، وهدايا العيد، وقد حققت نتائج إيجابية جداً.

لاحظ الجميع جهودكم أخيراً خلال رئاستكم عدداً من اللجان الخيرية وتفاعلكم الكبير مع أهداف مجتمعية وسامية، من يقف وراء هذا الجهد الكبير الذي تبذلونه؟

الفضل أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى الذي بارك لي في جهدي ووقتي وذلك أمامي كثيراً من الصعوبات، أما الداعمون فهم كثر بعد الله، فزوجي الأمير فيصل بن عبد الله، والدي الشيخ حسين العذل - أطال الله في عمره، هما الداعم القوي لنجاح اللجنة وتميزها، فدعمهما غير محدد سواء مادياً أو معنوياً، وكذلك أبنائي وبناتي لهم دور كبير أيضاً و بشاركونني أحياناً في بعض من نشاطاتي. ويبقى العامل المهم وهو عضوات اللجنة اللاتي أخلصن العمل كخليفة نحل تعمل وتعطي دون مقابل. ولا أنسى الأيادي البيضاء والأشخاص الذين وثقوا بنا عبر دعمهم السخي للجنة، فلهم جميعاً أقول شكراً من أعماق قلبي.

ما الكلمة التي توجهينها لخدام الحرمين - حفظه الله - وللشعب السعودي بمناسبة ذكرى اليوم الوطني التي احتفلت بها المملكة منتصف هذا الأسبوع؟

إن اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية يمثل ذكرى غالية علينا جميعاً، وبهذه المناسبة أرفع باسمي، ونياية عن عضوات اللجنة، أسمى التهاني لمقام خدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولي عهده الأمير سلمان بن عبد العزيز، وللشعب السعودي الكريم متمنية لهم مزيداً من الرخاء والاستقرار، فالأرض التي ولد فيها الإنسان ونشأ عليها منذ نعومة أظفاره وتربى يأكل ويشرب من خيراتها وتعلم وترعرع في ظلها، لا شك أنه مأمور بعمارته والحفاظ عليها والدفاع عنها.

وليس حب الوطن محصوراً في الاحتفالات والشعارات فقط، إنما حب الوطن هو العمل الحقيقي لرفعة ورفعته أهله وهي سياسة آل سعود منذ توحيدهم هذه الأرض المباركة، فالمواطنة حب للبناء، وولاء صادق، وتلاحم وتكاتف بين الراعي والرعية، وإقامة للعلم والإيمان والعدل والإحسان واحترام الإنسان، فكل عام ووطني بألف ألف خير.

أخيراً هل هناك نية لتحويل اللجنة إلى جمعية؟ وهل ستختلف توجهاتها أو الفئات التي تخدمها؟ حالياً مضيئاً في الإجراءات الرسمية للتحوّل إلى جمعية، وأتوقع أن تتضاعف الجهود والإنجازات فلدينا الكثير من الأفكار والطموحات كتأسيس أكاديمية للتدريب على مهن يحتاج إليها السوق، إنشاء أوقاف خاصة باللجنة، تدشين أكبر سكن للمطلقات والأرامل يشمل جميع مناطق المملكة، ونطمح مستقبلاً إلى أن تشمل فئات أكثر، لكن تركيزنا الأول والأخير سيكون على المرأة والطفل فهما البناء الأساسي لأي مجتمع صحي.

أكد التعاقد مع أطباء سودانيين .. مرغلاني لـ "الاقتصادية" لا أطباء سعوديين عاطلون وسنتوسع في كوادر الخارج

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/09/26/article_788569.html

خالد الصالح من الرياض
أوضح لـ "الاقتصادية" الدكتور خالد مرغلاني المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة أن شروع الوزارة في التعاقد مع خمسة آلاف طبيب سوداني - حسب حديث عبد الحافظ إبراهيم سفير السودان لدى المملكة في عدد "الاقتصادية" أمس الأول - جاء بناء على احتياج مستشفيات المملكة لأطباء أسرة، لعدم توافر أطباء سعوديين في هذا التخصص. وأكد مرغلاني أن الوزارة لن تقتصر في جلب الأطباء من السودان بل من كافة دول العالم التي لديها أطباء متميزون في كافة التخصصات لسد الاحتياج، مبيناً أن الأولوية في شغل الوظائف الصحية للمواطنين، نافية أن يكون هناك أطباء سعوديون عاطلون عن العمل، لذلك فإن الصحة ستشروع في استقطاب كوادر طبية أخرى من الخارج، قائلاً: "الأطباء الخريجون يوظفون فور تخرجهم، وإن كانت هناك قائمة انتظار للأطباء السعوديين فيتم الاستغناء عن الموظفين الأجانب الذين يحملون نفس تخصص الأطباء المقيمين". وحمل الدكتور مساعد الحسن استشاري طب الأسرة في مستشفى قوى الأمن ومدير مكتب الجمعية السعودية لطب الأسرة في حديثه لـ "الاقتصادية" اللوم للجامعات السعودية بأنها أجبرت الوزارة على استقطاب الكفاءات من الخارج، كونها لم تنسق مع الجهات المعنية لمعرفة احتياج المملكة من مثل هذه التخصصات، لافتاً إلى أنه لا حل بديل حتى الآن سوى الاستقطاب، حيث إن هناك نقصاً كبيراً جداً في تخصص طب الأسرة، ما جعل المملكة في حاجة لأضعاف أعداد أطباء الأسرة المتوافرين حالياً، طالباً من الجامعات الحرص على تخريج عدد أكبر من الأطباء في هذا التخصص والمساهمة في سد الحاجة الكبيرة للمملكة. وبين الحسن أن السعودية بحاجة إلى عشرة آلاف استشاري طب أسرة ومجتمع، قائلاً: "لدينا فقط مئات من هذا الرقم، ومثلاً في مستشفى قوى الأمن لدينا عشرة أطباء أسرة فقط، في حين أن احتياج المستشفى أكثر من 100 طبيب". وفي ذات الإطار أكد الحسن أن أطباء الأسرة يجب أن تكون لهم مراكز مستقلة تابعة للمستشفيات الحكومية، ولكنهم ملحقون حالياً في نفس المستشفيات، كون مراكز الرعاية الأولية لطب الأسرة غير متوفرة حتى الآن.

أكد التعاقد مع أطباء سودانيين .. مرغلاني لـ "الاقتصادية" لا أطباء سعوديين عاطلون وسنتوسع في كوادر الخارج

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/09/26/article_788568.html

أيمن الرشيدان من الرياض
في خطوة تحد من التأجير العشوائي للخدمات بين بعض المكاتب والأفراد، تطلق السعودية بعد أسبوعين، خدمة مخصصة لتأجير العائلات المنزليات بعقود شهرية للعمل في المنازل وفقاً لرغبة العميل بنظام أسبوعي أو في ساعات معينة من اليوم.

وقال لـ "الاقتصادية" سعد البداح رئيس اللجنة الوطنية للاستخدام في مجلس الغرف السعودية، إن الشركة السعودية للاستخدام "سماسكو" ستطلق خدمة "راحة" بعد نحو أسبوعين، وتهدف إلى توفير العمالة المنزلية أو غير المنزلية للعميل بعقود شهرية للعمل في المنازل وفقاً لرغبة العميل (أسبوعي أو في ساعات معينة خلال بعض الأيام).

وأوضح البداح أن الشركة وقعت خلال الفترة الماضية جملة من العقود لتوفير العمالة بشتى أنواعها (المنزلية وغير المنزلية) لطالبيها، مشيراً إلى أن الشركة تمكنت من استخدام أكثر من ستة آلاف عامل وعاملة يعملون في مختلف القطاعات من دول الهند والفلبين ونيبال وكمبوديا وفيتنام، مبيناً في الوقت نفسه أن العميل بإمكانه التقديم على هذه الخدمة من خلال موقع الشركة الإلكتروني، وبالتالي سيتم التواصل معه بعد تعبئة البيانات.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للاستخدام في مجلس الغرف، إلى أن هناك مجموعة من المكاتب الأجنبية يجب أن تحذر مكاتب الاستخدام الداخلية من التعامل معها، كما أن اللجنة تعمل دائماً على توفير قوائم بالمكاتب المحظور التعامل معها لدى المكاتب الداخلية، وذلك حفاظاً على جميع الأطراف مقدم الخدمة والمستفيد منها، لافتاً إلى أن كثيراً من المكاتب الأجنبية لا تحمل رخصاً رسمية من جهاتها الحكومية، كما أنه لا يتوافر لديها رخص من السفارة ولديها عدد من المشكلات.

وعن أبرز المستجدات المتعلقة باستخدام العمالة من إندونيسيا، أبان البداح أن ملف الموضوع برمته تولته وزارة العمل وهي الجهة المسؤولة في الوقت الحالي عن هذه القضية، كما أن الوزارة هي الجهة المخولة أيضاً بفتح قنوات استخدام جديدة من أية دولة.

وأوضح أن الشركة ستقوم بإطلاق المرحلة الثانية من الخدمات الإلكترونية للموقع قريباً، التي تتضمن خدمات إلكترونية ذاتية تلبي كل احتياجات العملاء.

ومعلوم أن خدمة "راحة" إحدى الخدمات العمالية التي توفرها الشركة السعودية للاستخدام "سماسكو" للعملاء الراغبين في الاستفادة من خدمات العمالة المنزلية النسائية لفترة محددة مسبقاً عن طريق زيارات أسبوعية مجدولة ومحددة بعدد ساعات وأيام ثابتة تتناسب مع ظروف العميل واحتياجاته. وقد طورت الشركة خدمة راحة التي تعد تكملة لباقة خدمات العمالة المميزة التي تقدمها الشركة والتي تتماشى مع احتياجات العملاء وثقافة المجتمع السعودي. من خلال خدمة راحة يستطيع العملاء الحصول على الخدمات العمالية لأيام محددة بعقود شهرية وبما يمثل مرونة في تلبية الاحتياجات من الخدمات العمالية المنزلية.

وكانت وزارة العمل قد أصدرت في وقت سابق قراراً يقضي بالموافقة المبدئية، على تأسيس الشركة السعودية للاستخدام للحصول على ترخيص لمزاولة نشاط التوسط في استخدام العمالة وتقديم الخدمات العمالية المنزلية، وكذلك تقديم خدماتها للقطاع العام والخاص، كأول شركة استخدام تحت التأسيس في السعودية تحصل على الموافقة المبدئية لممارسة هذا النشاط.

وقال الدكتور مفرج الحقباني نائب وزير العمل في حينه، إن القرار يتضمن عدم ممارسة الشركة لأي من هذه الأنشطة إلا بعد الحصول على الترخيص النهائي.

فيما أبان البداح في وقت سابق أن الشركة تعترم ضمن خطتها المستقبلية تشييد 52 فرعاً خلال السنوات الخمس المقبلة. وتأتي موافقة وزارة العمل على الترخيص للشركة السعودية للاستقدام، بعد أن تقدمت الشركة التي يصل رأسمالها إلى 100 مليون ريال بطلب إلى وزارة العمل للترخيص لها بمزاولة مهمتها في الاستقدام والتوسط.

وأكد البداح أنه سيتم تدريب العمالة في الشركة تدريباً كاملاً وفق المهن التي استقدمت من أجلها، في حين سيحصل المتقدم على عمالته خلال نصف ساعة فقط من الطلب. لافتاً إلى أن الشركة تضم مراكز استقبال يتم من خلالها تأمين إقامة وإعاشة العامل طيلة فترة بقائه في المركز، علاوة على عقد دورات وبرامج تدريبية للعاملين من الجنسين قبل انخراطهم في العمل. مشيراً إلى أن مؤسسي الشركة وضعوا أمام أنظارهم أن تكون من أفضل الشركات التي ستعمل في هذا المجال وأن تقدم الخدمة للوطن والمواطن وفقاً لرؤية الوزارة وتحقيق الربح لمساهميها.



عاد من اليوم العائلي وسلم نفسه لضابطين سجين يحمل مسدساً ويدعي حملة حزاماً ناسفاً يقتحم سجن المدينة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/09/26/article_788570.html

مريم الجهني من المدينة المنورة

أنهت السلطات الأمنية في المدينة المنورة أمس محاولة تمرد لسجين عاد إلى السجن العام بعد قضائه يوماً مع أسرته بحسب الأنظمة المعمولة بذلك. وكان السجين (ع.ش) قد فاجأ مسؤولي السجن بتجاوز الحراسات الأمنية حتى وصل إلى أحد العنابر مصوباً سلاحه على رأس رجل أمن البوابة واحتجزه كرهينة حتى وصل إلى عنبر سجناء المخدرات مهدداً الجميع بأنه يرتدي حزاماً ناسفاً، ما أدى إلى حالة من الاستنفار لدى القوات الأمنية داخل السجن والطرق المؤدية له وتطويق الموقع.

وكان السجين (ع، ش) قد عاد صباح أمس إلى السجن العام في المدينة المنورة بعد انتهاء مهلة زيارته لزوجته والمحكوم بالسجن خمس سنوات في قضية سرقة، واستطاع السجين الحصول على قيود وأحكم باب العنبر ما حال دون وصول رجال الأمن إليه متوسطاً نحو 200 سجين بالعنبر منتقداً أوضاع السجناء في السجون وحاملاً بيده المسدس. وأوضح الرائد عبدالله بن ناصر الحربي مدير إدارة الشؤون العامة الناطق الإعلامي للمديرية العامة للسجون أنه مع صباح أمس الأربعاء في شعبة السجن العام في المدينة المنورة عاد أحد السجناء إلى السجن بعد قضائه 24 ساعة خارجه مستفيداً من برنامج "اليوم العائلي"، وعند وصوله لبوابه السجن قام بنزع ثوبه وأشهر سلاحاً شخصياً، وهو يرتدي حزاماً يدعي أنه حزاماً ناسفاً، مؤكداً أن السجين دخل العنبر وجرى التعامل مع المذكور بما يمليه الموقف وقد تم اقناعه بهدوء وقام بتسليم نفسه لضابطين من السجن وتم تسليمه للجهات المختصة للتحقيق.

26 بليون ريال للحد من الحوادث المرورية... خلال 10 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013

<http://alhayat.com/Details/555610>

الدمام - عمر المحبوب

أكد الأمين العام للجنة السلامة المرورية الدكتور عبد الرحمن العبد العالي، عن صدور موافقة المقام السامي على «الخطة الوطنية للسلامة المرورية»، كاشفاً عن حزمة مشاريع «مهمة»، بموازنات كبيرة، سيتم تنفيذها خلال السنوات المقبلة، للحد من الحوادث المرورية في المملكة. منها 70 مشروعاً، بكلفة 26 بليون ريال، ستنفذ خلال الـ10 سنوات المقبلة. واعتبر العبد العالي، معدل وفيات الحوادث المرورية في المملكة، «من أعلى المعدلات في العالم». وقال: «إن المملكة تحتل مرتبة متقدمة في هذا الجانب»، واصفاً هذا الترتيب بـ«الأسوأ» في المراتب العالمية. وعزاه إلى أسباب عدة، أهمها «محدودية إمكانات الجهات المعنية، وعدم وجود التنسيق بينها، إضافة إلى عدم وجود «خريطة طريق» للتصدي للحوادث المرورية»، لافتاً إلى أن «40 في المئة من أسرة المستشفيات مخصصة لمعالجة مصابي الحوادث المرورية». ورداً على سؤال لـ«الحياة»، حول عدم وجود خطة واضحة، للحد من هذه الحوادث قال العبد العالي، الذي يشغل أيضاً منصب الأمين العام للمجلس العلمي في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية: «إن المقام السامي وافق قبل أسبوعين، على الخطة الوطنية لاستراتيجية السلامة المرورية في المملكة، التي استغرق إعدادها نحو 3 سنوات»، موضحاً أنها تتضمن «تنفيذ 70 مشروعاً، بكلفة 26 بليون ريال. سيتم تنفيذها خلال الـ10 سنوات المقبلة. وتشارك فيها جميع الجهات المعنية بالسلامة المرورية، وكذلك القطاع الخاص»، لافتاً إلى أنها ستسهم في خفض الحوادث المرورية. وذكر أن هذه المشاريع «الضخمة»، تتضمن «مشاريع وقائية وعلاجية وتنفيذية، منها إعادة هيكلة المهمات المرورية، بحيث تسند بعضها إلى وزارة النقل، وهيئة المواصلات والمقاييس، والجامعات، إضافة إلى مشاريع تتعلق بتأهيل وعلاج مصابي الحوادث، من خلال استحداث أقسام في جميع المستشفيات والجامعات، وتأهيل الكوادر لعلاجهم، إضافة إلى إدخال النظام الإلكتروني، والتحكم المروري، والتقنية، وإنشاء محاكم متخصصة»، لافتاً إلى أن هذه المشاريع تم درسها ووضعها من قبل خبراء مختصين في السلامة المرورية. بدوره، أقر مدير الإدارة العامة للسلامة المرورية الدكتور العميد علي الرشدي، بوجود «ضعف» في مجال التوعية والتثقيف. وقال: «إن الإدارة تسعى لإيجاد برامج نوعية جديدة في مجال التوعية». بيد أنه أكد على ضرورة «إنشاء جمعيات أهلية للتقافة المرورية في المملكة»، موضحاً أن «أعداد المركبات تزداد بشكل سنوي، ففي كل سنة تسجل نصف مليون سيارة».

ولفت الرشدي، إلى أن «عدد المركبات الآن، يصل إلى 9600 مليون مركبة. وهذا رقم كبير، ويحتاج إلى برامج توعوية وثقافية جديدة، وبخاصة أن معدل الوفيات يزداد مع زيادة أعداد المركبات»، مؤكداً أن اللجنة قامت ضمن أنشطتها في ملتقى السلامة المرورية الأول، الذي عقد العام الماضي، بتدريب أكثر من 150 متدربة على أنظمة السلامة المرورية، معتبراً المرأة هي «السائق المبطن، ولها تأثير كبير في تثقيف السائق». من جهته، كشف مدير برنامج السلامة المرورية في شركة «أرامكو السعودية» المهندس سلطان الزهراني، عن إنشاء حدائق دائمة للسلامة المرورية في مدينة الدمام، وأنه سيتم إقامتها في منتزه الملك فهد، إضافة إلى إقامة حديقة أخرى في محافظة الأحساء. وعقد اجتماعاً مع أمين الأحساء، لتخصيص أرض، لإقامة الحديقة عليها، ورحبت الأمانة بالفكرة التي سيتم تخصيصها خلال الفترة المقبلة، لافتاً إلى أنه تم «إنشاء حديقة مصغرة في مجمع الراشد، وسيتم افتتاحها خلال الفترة المقبلة».

بدوره، أوضح مدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله الربيش، أن توصيات «ملتقى السلامة المرورية الأول» تم ترجمة بعضها على أرض الواقع، من خلال استحداث برنامج أكاديمي في الجامعة، وهو قسم هندسة النقل والطرق في الجامعة، وسيتم قبول أول دفعة العام المقبل، إضافة إلى أنه تم عرض برنامج الخدمات الطبية الطارئة على مجلس التعليم العالي لإقراره.

العمل: حماية الأجور يرصد انضباط المنشآت في السداد لموظفيها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/555678>

الرياض - «الحياة»

أكدت وزارة العمل أن تطبيق «برنامج حماية أجور موظفي القطاع الخاص» بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف وشركة العلم لأمن المعلومات، سيرصد انضباط المنشآت بالسداد في الوقت والقيمة المتفق عليهما بحسب ما يتم تسجيله في بداية انضمام المنشأة إلى البرنامج ومقارنة بيانات صرف الأجور شهرياً مع البيانات المسجلة في الوزارة، لحماية حقوق أطراف العملية الإنتاجية وإحداث نقلة نوعية في استقرار سوق العمل.

وأوضح المدير العام للتفتيش في وزارة العمل فيصل العتيبي خلال ورشة عمل تعريفية للبرنامج، نظمتها الوزارة بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية في مدينة الرياض أمس، شهدت حضور ممثلين نحو 180 منشأة من القطاع الخاص، أن الوزارة عقدت الورشة لاستطلاع الآراء وتلقي الاستفسارات حوله، بعد أن طبقت برنامج «حماية الأجور» بداية الشهر الماضي عبر إلزام الشركات العملاقة والمدارس الخاصة بتطبيقه للعاملين كافة لديها، مفيداً بأن تطبيق البرنامج سيتم على مراحل سبع، روعي خلالها التدرج في التطبيق ووضع فترة تجريبية لمنح المنشآت أوقاتاً كافية لترتيب أوضاعها.

ولفت العتيبي إلى أن الورشة تناولت شرح شاشات النظام وآلية التعامل معها والمتاحة عبر دخول البوابة التعريفية، وأنه تم استعراض ضوابط وإجراءات رصد المشمولين بملف الأجور من عاملين يستلمون أجورهم في شكل يومي أو أسبوعي أو شهري والعمالة الخليجية، والعمالة من القبائل النازحة أو الفئات غير القابلة للإبعاد، في حين تم استبعاد احتساب العمالة الوافدة حديثة القدوم أقل من 90 يوماً، مشيراً إلى أن اللائحة التنفيذية للبرنامج نصت على أنه في حال تأخر المنشأة عن رفع الملف مدة شهر أو عدم الالتزام بصرف الأجور أو صرف الأجور بقيم تختلف عما هو متفق عليه سيتم جدولة زيارة تفتيشية في حقها، لضبط ما يظهر من مخالفات لنظام العمل.

وأضاف أنه في حال تأخرت المنشأة مدة شهرين سيتم إيقاف الخدمات جميعها ما عدا خدمة إصدار وتجديد رخص العمل، وفي حال تأخرها ثلاثة أشهر سيتم إيقاف جميع الخدمات ويسمح لعمالها بنقل خدماتها إلى صاحب عمل آخر من دون موافقة المنشأة الحالية حتى ولو لم تنته رخصة العمل.

العمل: حماية الأجور يرصد انضباط المنشآت في السداد لموظفيها

المصدر: جريدة الشرق الخميس 20 ذو القعدة 1434 هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/09/26/953573>

أبها - عبدالله الوائلي

انتقد عديد من خريجات كليات المجتمع تهميش شهادتهن من قبل «الخدمة المدنية»، وعدم الاعتراف بها أو تصنيفها، ما حوّلهن إلى عاطلات بصفة رسمية. وألقين باللائمة فيما آلت إليه أوضاعهن، على وزارتي التربية والتعليم والخدمة المدنية مؤكّدت أن إحباط أحلام خريجات 42 كلية مجتمع، أمر يجب أن يتمّ البحث عن حلول واقعية له، بما يساعد على توفيق أضواعهن، حيث اضطرت بعض الخريجات إلى العمل في وظائف هامشية، بشهادة الثانوية العامة بعد التخلي عن مؤهلهن، فيما لجأت بعضهن إلى إكمال دراستهن في الجامعات على نفقاتهن الخاصة. وأوضحن لـ «الشرق» أن الوضع الراهن لخريجات كليات المجتمع يحتاج إلى وقفة صادقة من المسؤولين لحل الإشكالات الناتجة عنه، حيث مازلن خارج التصنيف وحرمن من التوظيف رغم حاجة سوق العمل لهن.

توظيف بالثانوية

عن ذلك، تحكي إحدى الخريجات فتقول، تخرجت منذ سبع سنوات، حيث كان الوضع الدراسي صعب جداً، وكنا لا نتسلم أي مكافآت جامعية على عكس زميلاتنا، وكانت التنقلات بين المنزل والكلية ذهاباً وإياباً تكلفنا كثيراً، بل تحمل بعضنا مشقة السفر لمحافظات بعيدة مثل محافظة الدرب ومركز بالحمر وباللسمر وبتكلفة شهرية كانت تصل إلى ألفي ريال في المتوسط. وقالت، تخرجنا ضمن أول دفعة للحاسب الآلي عام 1427 هـ وبعدها تلّتنا خمس دفعات يقدر عدد خريجاتها بنحو ألف خريجة، لم يتوظف منا إلا عدد قليل، وهناك من توظفت بالشهادة الثانوية دون النظر للمؤهل الجامعي، وتخلت كثيرات عن شهادتهن وانطلقن في مشوار الدراسة من جديد في تخصصات أخرى غير كليات المجتمع. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل كانت الصدمة التي مُني بها كثير منا لدى مراجعة فرع وزارة الخدمة المدنية في عسير بعد التخرج، أن شهادتنا غير معتمدة وغير مصنفة لديهم، مع أن موقع الخدمة المدنية أدرج تخصصاتنا في نظام جدارة، وبين فترة وأخرى، نسمع عن استدعاء حاملي شهادة الدبلوم الرجال ولكننا لم نسمع عن استدعاء حاملات الدبلوم للنساء أمثالنا. ضاعت أحلامنا

وأكدت أن الكلية أغلقت قبل عامين بعد أن خرّجت آلاف الخريجات بورقة بيضاء لا تسمن ولا تغني من جوع، ليتحولن إلى مجرد عاطلات يحملن ملفاتهن الخضراء من إدارة إلى إدارة دون النظر في أمرهن أو إيجاد حل عاجل لهن. وتؤكد أن الخريجات إزاء هذا الوضع، لم يقفن مكتوفات الأيدي، ولم ييأسن بل قدمن أكثر من مرة لدى إدارة التربية والتعليم في عسير، ولكن دون جدوى رغم احتياج المدارس لمدخلات بيانات وكاتبات، وكان مبرر الرفض عدم وجود شواغر. وقالت: ما يزيد دهشتنا أن نجد موظفات بشهادات الثانوية أو المتوسطة أو الابتدائية، وبعضهن لا يُجِدْنَ الكتابة أو استخدام الحاسب، في حين أننا أولى منهن بالتوظيف، ليس حسداً ولكن إحقاقاً للحق، فقد تخرجنا بامتياز وحصلنا على المراكز الأولى في الكلية فلماذا التهميش؟ وإلى متى ونحن خارج نطاق التوظيف؟ وتساءلت عن مبررات التناقض الحاصل، حيث يضع موقع جدارة تخصصاتهن ضمن جدول التوظيف ولكن لا يوجد هناك أي توظيف أو حتى قبول لهن عند التقديم. وقالت: لقد وكّلنا شريعياً لمتابعة هذا الملف الذي طال أمده، حتى لا يضيع حقنا في العمل.

واقع مرير

وفي السياق ذاته، تقول (هـ. عسيري) إنها تخرجت في الكلية قبل أعوام لتستخدم بواقعها المرير حيث لم تجد أي وظيفة حكومية، واضطرتها ظروفها المريرة إلى العمل في أحد المقاصف المدرسية براتب لا يتجاوز 800 ريال تحت إشراف مدير أجنبي لا يرحم - على حد قولها. وأردفت أن شهادتها لم تعن عنها شيئاً، ولم تساعد على العمل في المجال الذي أرادت.

إكمال جيري للدراسة

ومثلها، تشير (م. ج) إلى أنها أضاعت عشر سنوات من عمرها بعد التخرج في كلية المجتمع، حيث لم يُنظر في أمرها حتى الآن. وقالت إنها راجعت جميع الجهات المعنية، لكن شهادتها لم تتح لها التوظيف، ما اضطرها إلى التوجه لدراسة تخصص آخر في إحدى الجامعات، في محاولة للحصول على مؤهل يمكنها بواسطته العمل، ولم يتبق على تخرجها إلا فصل دراسي واحد.

استثناء غير مبرر

وتقسم (ش. خ) أنها تعبت كثيراً في دراستها، لكنها صبرت على أمل العمل بعد التخرج، لكن أحلامها تبددت بعد التخرج، حيث عجزت عن نيل الوظيفة التي تناسب مؤهلها. وتساءلت لماذا لا يشملهن التوظيف كبقية زميلاتهن في التخصصات الأخرى، ولماذا لم يشملهن قرار الكليات المتوسطة الذي أصدرته وزارة الخدمة المدنية؟ وأضافت أن خريجات كليات المجتمع حالهن لا يسر، حيث إن كثيرات منهن استسلمن للأمر الواقع ولزمن بيوتهن فيما اضطر بعضهن إلى العمل بالثانوية في أي مجال، وتخلي عن مؤهلن الذي عانين من أجله ولم يستفدن منه شيئاً. وقالت إن الأسى يعتصرها عندما ترى زميلاتهن من خريجات كليات المجتمع يعملن في المقاصف عاملات.

حيرة

وتؤكد (س. القحطاني) أنها منذ تخرجت من الكلية والصدمات تتوالى عليها، فقد تم ترشيحها مرتين متتاليتين بعد تسجيلها في موقع جدارة، لكنها عندما راجعت فرع وزارة الخدمة المدنية في عسير لتقدم أوراق الترشيح، فوجئت برفضها بحجة أن تخصصها غير مطلوب ومستبعد نهائياً، وطالبتها الموظفة بالتسجيل في المرة القادمة في الخدمات غير التربوية. ومضت تحكي معاناتها، فقالت: بعد فترة سمعت بوجود وظائف جديدة وقمت بالتسجيل في موقع جدارة وأتتني رسالة تفيد بأني مرشحة لإحدى الوظائف، وانطلقت في اليوم التالي أراجع مكتب ديوان الخدمة المدنية في عسير، وصعقت برد إحدى الموظفات التي قالت لي بلهجة متجهمة إن تسجيلي غير نظامي، وعندما أبرزت لها أوراق تسجيلي التي تثبت أن وضعي نظامي جداً وأن بياناتي مطابقة لمؤهلاتي، قالت بكل برود لا أستطيع إفادتك بشيء لأن تخصصك مستبعد نهائياً. وأضافت، عندما توجهت بالشكوى إلى ديوان الخدمة المدنية في الرياض، فاجؤوني بأعذار واهية جداً وكتبوا على ورقة ترشيحي «تمت مطابقة بياناتها وهي غير مؤهلة». وتساءلت، لماذا يتم استبعادنا نحن خريجات الدبلومات، وهل هناك قرارات معينة تم إصدارها لمنعنا من التوظيف، مبينة أن هذا حال كثير من الخريجات غيري اللاتي اضطررن للعمل بمؤهلن الثانوي على مرتبات لا تتجاوز 800 ريال في مقاصف المدارس، وبعضهن يتوجهن لإكمال دراستهن والحصول على شهادة البكالوريوس في أي تخصص آخر من أجل الحصول على مؤهلات تخولهن للعمل.

خطأ «التربية»

وترى (م. ق) أن وزارة التربية والتعليم ارتكبت بحقهن خطأ كبيراً، حيث إن كليات المجتمع كانت تتبع التربية والتعليم، لكنها تخلت عنها، وأصبحت الخدمة المدنية ترفض شهادتهن بحجة أنها غير معتمدة بالرغم من أن شهادتهن تحمل شعار الوزارة. وأكدت أنها عند مراجعتها التعليم لا تجد أي جواب شاف، سوى أن الخل هو من طرف الخدمة المدنية. وتستطرد قائلة، أمضيت من عمري أحد عشر عاماً بلا تصنيف ولا توظيف، مبينة أن التخصصات المطلوبة في موقع جدارة لا تشملنا لأن التخصصات المدرجة في الموقع هي التخصصات التي تتبع للجامعات فقط، ولكن خريجات كليات المجتمع التابعات للتعليم لا يحق لهن التقدم على وظائف جدارة نهائياً.

تميز وموعات

وتؤكد إحدى طالبات كلية المجتمع في مدينة تبوك أن الوضع مأساوي، حيث لم يتسلمن أية مكافآت أسوة بزميلاتهن في الكليات الأخرى. وتساءلت ما الفرق بيننا وبينهن، وما هو الدافع الذي يجعل الجامعات تلغي أحقيتنا في المكافأة. وقالت لم يعد لدينا صبر على ما يحدث لنا، فقررنا التجمع داخل الكلية للمطالبة بالمكافأة التي هي حق لنا ولكن دون جدوى. وعن معاناتها وزميلاتها، قالت: نواجه موعات كثيرة مثل تردي البيئة التعليمية، بالإضافة إلى نقص الخدمات المقدمة لنا، وكذلك الحال بالنسبة لعدم توفير الكتب الدراسية، وسوء تجهيز المبنى. وأوضحت أن النظام يشترط معدل 4 فما فوق ليتم نقل الطالبة التي ترغب في تغيير تخصصها، مبينة أن من تريد إكمال دراستها بعد حصولها على دبلوم المجتمع، يجب أن تخضع أيضاً لهذا المعدل الذي وصفته بالصعب في ظل الوضع الذي يتعرض له.

معاناة بلا حلول

وفي هذا الإطار، يقول الناشط الحقوقي والوكيل الشرعي لخريجات كليات المجتمع ثروي المفلح، إن خريجات كليات المجتمع يعانين منذ سنوات ولم يجدن حلاً لمعاناتهن، وحتى الآن الجامعات تؤكد تصنيف شهادتهن، فيما لا يصنف «الخدمة المدنية» مؤهلاتهن، ومن ثم حرمن من التوظيف رغم احتياج سوق العمل لهن، فبينهن خريجات حاسب آلي ولغة إنجليزية، وبعضهن مضى على تخرجهن عشر سنوات ولم يتم حل معاناتهن وتوظيفهن. وتساءل: لماذا لا يعاملن على قدم المساواة مع حملة دبلوم محضر مختبر. وناشد المفلح الوزارة بوضع حلول مناسبة ليتم العمل بها من قبل الخريجات لتجاوز هذه المعضلة، وأكد أن مما يطالبن به، تعيينهن إداريات في مدارس البنات بالوزارة، حيث إنهن أعلى مؤهلاً من معلمات معاهد المعلمات اللاتي تم تعيينهن مؤخراً.

موافقة «المدنية» شرط !

من جانبه، أوضح مدير العلاقات العامة والإعلام في جامعة الملك خالد محمد البحيري، أن جميع تخصصات كلية المجتمع لم يعتمد تدريسها في الجامعات إلا بعد التنسيق والموافقة من وزارة الخدمة المدنية، وذلك بعد أن يتم التأكد من أنها مطلوبة في سوق العمل.

حاجة السوق!

أما المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين، فأكد أن التوظيف يكون حسب الفرص المتوفرة التي تطلب الجهات الحكومية شغلها لتتم المفاضلة عليها بين الأشخاص المؤهلين لشغلها.

غاب الدعم.. فماتت القضية

جدير بالذكر.. أن الجمعية السعودية لكليات المجتمع التي تأسست عام 1429 هـ في جامعة الملك سعود، وقفت مكتوفة الأيدي ولم تطرح القضية للنقاش ولا بحثت عن حلول فاعلة لها؛ في حين يفترض أنه وفق أهدافها المعلنة عبر موقعها على الإنترنت أن «تصبح الجمعية منبراً تناقش فيه الكليات الأعضاء مشكلاتها وقضاياها للوصول إلى حلول ناجحة لها» ما جعل دورها صورياً، يُجمل الواقع ولا يشارك في صنعه. وكان حرياً بها أن تحرك هذه القضية وتدافع عنها وهو ما لم تفعله.

«التربية».. لا تعليق

** وقد حاولت «الشرق» التواصل مع المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني ولكن لم تحصل على أي رد حتى ساعة إعداد هذه القضية.



البحث عن سائق باص مدرسي تحرش بالطالبات

المصدر: جريدة الشرق الخميس 20 ذو القعدة 1434 هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/09/26/953562>

تبوك - ناعم الشهري

تواصل شرطة تبوك البحث عن سائق باص طالبات عمد إلى التحرش بهن أثناء توصيلهن إلى منازلهن بعد إفلاته من قبضة رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتمكن سائق «الباص» وهو في عقده الثالث من الهروب أثناء تسليمه إلى مركز الشرطة بعد القبض عليه صباح أمس على خلفية بلاغ ضده بتهمة التحرش، وبعض المخالفات الشرعية تجاه الطالبات.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، محمد الزبيدي، في تصريح خاص لـ «الشرق» أن الهيئة تلقت معلومات عن قيام سائق الحافلة بارتكاب مخالفات شرعية تجاههن، وقد تم التثبت من صحة المعلومات، وضبط السائق، لكنه فر قبيل تسليمه إلى الشرطة التي تسلمت أوراق قضيته وكامل معلوماته تمهيداً لإحضاره، واتخاذ اللازم في حقه.

الصحافة السعودية.. أنظمة "معلقة" وحماية "غائبة" وترتيب دولي "متراجع"

الجلان: مستدعو الصحفيين مخالفون للنظام

المصدر: جريدة الوطن الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=161626&CategoryID=5

أبها: عيسى سوادى، عبدالقادر عياد
في إطار الإجابة عن سر العلل الحقيقية التي أفضت بـ"صاحبة الجلالة" في المملكة إلى ترتيب دولي متأخر؛ يحاول عدد من رؤساء التحرير والإعلاميين والكتاب في حديثهم إلى "الوطن" تحليل واقع "السلطة الرابعة" الذي جعل مسؤولين يتجاوزون الأنظمة ويستدعون صحفيين ويحققون معهم. فضلا عن التساؤلات حول دور هيئة الصحفيين السعوديين التي قال أمينها الدكتور عبدالله الجحلان "إن آلية التعاطي مع المخالفات الصحفية؛ أقرت من أعلى سلطة، بنظام واضح، وبالتالي فإن من يستدعون الصحفيين مخالفون للنظام، وهنا يأتي دور الجهات الرسمية لحماية نظامها".
في حين أكد رئيس التحرير المساعد لصحيفة الحياة جميل الذيابي أن "الهيئة لا تزال تفتقد ثقة الصحفيين، وأنا مع تفعيل دورها، وعدم الصمت ومحاسبة كل مسؤول متجاوز على الصحفيين أيا كان موقعه".
فيما طالب رئيس تحرير صحيفة الاقتصادية سلمان الدوسري بخروج رؤساء التحرير من هيئة الصحفيين قائلا "ارحلوا يرحمكم الله". واتفق الذيابي معه في ذلك.

بدوره، قال الكاتب علي سعد الموسى "حين يقرأ مسؤولون رقمنا المتدني جدا لمؤشر حرية الصحافة؛ ماذا سيفعلون مع الصحفيين وهم يعرفون أن المسألة بلا رادع أو رقابة وأن الصحفي بلا حماية؟".
بين هيئة الصحفيين السعوديين، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، يزرع واقع الصحافة السعودية تحت جملة من المفارقات التي خرجت من رحم الإهمال لأهمية دور الصحافة، ما أفضى إلى الترتيب الدولي المتأخر جدا لحرية الصحافة في المملكة.

ففي الوقت الذي تعتمد فيه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بشكل كبير على "وسائل الإعلام" كرافد مهم لتشخيص مشكلة الفساد؛ يتعرض صحفيون لأنواع شتى من التجاوزات المتمثلة في المضايقات والضغط والملاحقات غير النظامية في معظمها، فقط لأنهم طرحوا بعض الأفكار للنقاش أو كشفوا عن قضايا فساد، في الوقت الذي تتعالى فيه المطالبات بتطوير الأنظمة الداخلية الخاصة بالإعلام لتواكب العالم. في حين تتزايد المطالبات لهيئة الصحفيين بأن تضطلع بدور أكبر ومؤثر يحمي هبة "صاحبة الجلالة".
وسيلة إصلاح "معلقة"

أوردت استراتيجية مكافحة الفساد، الصادرة عن مجلس الوزراء في فبراير 2007، في فقرتها الثالثة "رصد ما ينشر في وسائل الإعلام عن موضوع حماية النزاهة ومكافحة الفساد". و"كفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام"، إلا أن كثيرا من الصحفيين يجدون أنفسهم عاجزين عن الحصول على المعلومة بشكل طبيعي، إذ يتهاون الكثير من الجهات ومحدثيها الرسميين، في الرد على الصحفيين، ويعتبرون ذلك عملاً إضافياً لا يحاسبون على التقصير فيه، على الرغم من التوجيهات السامية بعدم التأخر في الرد على ما يطرح في وسائل الإعلام.
هل ما زالت سلطة رابعة؟

يرى رئيس التحرير المساعد في صحيفة الحياة الزميل جميل الذيابي أن الصحافة السعودية حققت نجاحات فيما يخص جانبها الانتشاري والمهني والتأثيري، مما جعلها حاضرة، رغم وجود كثير من المعوقات التي تقف في وجه تقدمها، بما يوازي تسارع التقدم التكنولوجي والتقني في المجال الإعلامي، مثل قلة الكوادر وضعف المداخل وعدم الأمان الوظيفي مقارنة بالأعمال الأخرى في ظل الطفرة النفطية، إضافة إلى غياب المفاهيم الجمعية التي تبعد الصحافة عن أمراض

الشحن العاطفي والسجلات الانفعالية في طريق سعيها لاستقطاب الجمهور، لافتاً إلى أن ذلك تم بفضل التنوع والتنافس واستثمار رؤوس الأموال الفردية والجماعية في مجال الإعلام في السعودية بعد سياسة الخصخصة. ويؤكد الذيابي أن ما سبق "مكن الصحافة من لعب أدوار عدة، انطلاقاً من البنية الفكرية والمهنية للصناعة الإعلامية السعودية، التي تحققت خلال الحقب الماضية، بحيث استطاعت مواجهة استحقاقات العولمة وفق الخصوصيات المجتمعية، والتصدي للإفرازات السلبية فيه".

فيما يرى رئيس تحرير صحيفة الاقتصادية الزميل سلمان الدوسري أن اتهام الصحافة السعودية بفقدان هيبته كسلطة رابعة مجاف للحقيقة، ويقول: "الشواهد هي الفاصل بيننا وبين من يطرح هذا الرأي المجافي للحقيقة، وسائل التواصل الاجتماعي جل نقاشاتها الساخنة تأتي من مواضيع نشرت في الصحف، الإذاعات تعتمد عليها أيضاً، برامج التلفزيون تُعد اعتماداً على تقارير تنشرتها الصحف، ومع كل هذا، فلا يمكن القول بعدم حاجة صحافتنا لمزيد من الفعالية والشفافية ورفع السقف، بل هي بحاجة لأكثر بكثير.. شرط عدم هدم المعبد على رؤوس من بداخله".

إلا أن الأكاديمي والكاتب الصحفي علي سعد الموسى يذهب في اتجاه تحليلي أكثر جرأة بالقول "كي تعرف بالضبط مع أي "حزمة" كونية نحن في مقياس حرية الصحافة العالمي، فإن عليك بكل بساطة أن تطرح رقم ترتيبنا الـ 163 من المجموع الشامل للدول الـ 179 في ذات المؤشر، وستكتشف بكل بساطة أننا في المركز الأول لحرية الصحافة ولكن على آخر 15 دولة في ذيل الترتيب! ولك من الخيال المباح أيضاً تخمين أسماء هذه الدول"، مؤكداً "لا توجد لدي، بشكل شخصي مع حرية التعبير، تجربة صحفية تستحق الذكر، ولكن لدي تجربة كتابية تمتد لأكثر من عقد من الزمن، ومقياسي الشخصي يقول لي إننا ودعنا منذ 5 سنوات تلك الفترة "الذهبية" المزدهرة لحرية الصحافة، وحين ظننا أننا على وشك الدخول إلى الفترة "الماضية" التالية وجدنا أنفسنا، بكل صراحة، في المربع البرونزي".

"هيئة" عاجزة.. ومؤسسات "صامتة"

وحول دور هيئة الصحفيين السعوديين التي تضم في مجلس إدارتها عدداً من رؤساء التحرير، أكد الذيابي أن تفعيل هيئة الصحفيين متوقف على تحرك وتفعيل وتفاعلية أعضائها لصياغة دورها وواجباتها والبحث عن مكاسب مهنية للصحفيين، وألا تتوقف على دور رؤساء تحرير الصحف. وقال: "مشكلات الإعلام السعودي ليست متوقفة على دور هيئة الصحفيين فقط، وإنما هناك ما يتعلق بنظام النشر والمطبوعات، وكذلك تحديات صناعة المهنة بشكل عام، علماً بأنني ضد الوجود الكبير لرؤساء التحرير فيها حتى أصبح مسماهاً (نادي رؤساء التحرير)".

وأوضح الذيابي، أن مشكلة "الهيئة" أنها لا تزال تفتقد ثقة الصحفيين، وعزوفهم عن الانتساب إليها أضعف من أدائها وحضورها حتى وإن حاولت العمل. وقال: "أنا مع تفعيل دور الهيئة ووجود محام متفرغ للمناخعة عن منتسبيها وحضورها في كل المواقع التي تتطلب حضورها لحماية الصحفيين وممارسة دورها كمؤسسة مدنية، وعدم الصمت إزاء تعرض أي صحفي للظلم أو التجاوز على الصحفيين، ويجب أن تكون يد الصحافة واحدة لحماية المهنة وحصانيتها، مع المطالبة بمحاسبة كل من يتجاوز على الصحفيين أو يقلل من أدوارهم أو عملهم، أياً كان موقعه".

في حين يرى الموسى أن "الخطورة القصوى في قراءة رقمنة المتدليل جداً في مؤشر حرية الصحافة لا تكمن فقط في مكان الترتيب، بل تكمن في الكارثة المقابلة، وهي ماذا لو قرأ آلاف المسؤولين هذا الرقم؟ وماذا سيفعلون مع الصحافة والمراسلين والكتاب وهم يعرفون أن المسألة بلا رادع أو رقابة أو ضوابط، وأن الصحفي بلا حماية حقيقية من قبل هيئة الصحفيين أو وزارة الإعلام؟".

بدوره، ربط مدير ورئيس تحرير قناة "العرب" الإخبارية، والكاتب في صحيفة "الحياة" الزميل جمال خاشقجي مسألة تحرك الهيئة بورود شكاوى إليها من قبل الصحفيين، مستبعداً حدوث ذلك، وقال: "الهيئة لن تتحرك حتى يتقدم لها أحد بشكوى، والغالب أن الصحفي صاحب الشكوى لن يتقدم بشكواه لنفس السبب الذي قلته لك أنفاً "لا تسألني عنه فتخرجني". من جانبه، أكد الدوسري أنه في أحيان كثيرة تكون الفرصة سانحة لأن تتصدر هيئة الصحفيين المشهد وتنتزع "أهات الصحفيين" الذين ابتعدوا عنها، لكنها لا تفعل، وتترك الصحفيين بدون ظهر يسندهم، أو مظلة تحميهم من تقلبات الطقس المزجة، متسائلاً: ألا يفترض أن تكون هذه هي المهمة الأولى للهيئة؟!

وحول اتهام الصحفيين لرؤساء التحرير بعدم الاهتمام بالمطالبة بتفعيل دور هيئة الصحفيين التي يشغل عدد منهم مقاعد مجلس إدارتها؛ قال الدوسري: "لن أدعي دور البطولة، غير أنني طالبت مراراً بفتح رؤساء التحرير عن مقاعد هيئة الصحفيين وترك الفرصة لزملاء آخرين ربما يقدمون دوراً أكثر فاعلية مما يحدث حالياً. أظن أن رئيس تحرير أو اثنين كافيان لأن يوازن عمل الهيئة في مرحلتها القادمة، بدلاً من أن تتحول لنادي رؤساء التحرير. نعم رئيس التحرير لا يمكن له أن يكون قاضياً وخصماً في نفس الوقت. وأقول لزملائي في هيئة الصحفيين: ارحلوا يرحمكم الله".

أما الموسى فيضيف "حين قرأت الجزء الأول من هذا التحقيق أمس شعرت بفداحة الترتيب الذي وضعنا في ذيل قائمة الدول صحفياً، لأن المحافظ ومسؤول الأحوال المدنية ومدير عام التربية ومدير الزراعة، يستطيعون دعوة الشرطة للقبض على مراسل يؤدي مهمته!"، مضيفاً "مشكلة الحرية المسؤولة المنضبطة في المجتمع السعودي هي مشكلة الرقيب في الإطار العريض للمصطلح.. الرقيب الاجتماعي الذي في الصحافة هو وجه للفضيحة، والرقيب الديني هو وجه للغزو الثقافي، وخذ في ذات الطابور بقية "الرقياء" لتكتشف مثلاً أن الكتابة لهذا المجتمع لا تشبه إلا خط "الثعبان" المتعرج، تتعطف يمنة ويسرة كي تمرر فكرة أو تنتقد وضعاً قائماً، فتشعر أن القلم مشدود من الأعلى مثلما تشعر مع الزمن أنك لا تكتب الفكرة الخالصة، بل تكتب وعيناك إلى الخلف لمراقبة ردة الفعل "الرقابية"، وتستوطنها قبل أن تكتب!". الصحفيون لا يشتكون..

أمين عام هيئة الصحفيين السعوديين الدكتور عبدالله الجحlan أكد أن آلية التعاطي مع المخالفات الصحفية، أو الشكاوى التي تتعلق بالمواد الصحفية المنشورة؛ أقرت من أعلى سلطة في البلد، وخصصت لجنة في وزارة الثقافة والإعلام للنظر في ذلك، وبالتالي فإن الجهات التي تقوم باستدعاء الصحفيين ومساءلتهم في قضايا النشر الصحفي، هي بالأساس مخالفة للنظام، وهنا يأتي دور الجهات الرسمية لحماية نظامها من التجاوز. وأكد الجحlan أن الهيئة كمثيلاًتها من النقابات والاتحادات الأخرى في العالم، لا تملك حق إصدار العقوبات على المخالفين، وإنما مهمتها تتمثل في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة، مشيراً إلى أن كثيراً من الصحفيين لا يقومون بتقديم شكاواهم بشكل رسمي للهيئة، لتتمكن من متابعة ما يتعرضون له خلال تأدية عملهم، وقال: "ربما غياب ثقافة التقاضي بالمجمل لدى المجتمع الإعلامي هو الذي يسهم في مثل هذه التجاوزات".

ولفت الجحlan إلى أن المنظمات الصحفية تقدم خدماتها لأعضائها فقط، إلا أن الهيئة لا تقصر خدماتها على الأعضاء فقط، بل تقوم بواجبها تجاه كل صحفي يلجأ إليها، حتى ولو لم يكن عضواً رسمياً في الهيئة... وسيتم مستقبلاً تقديم الخدمات للأعضاء الذين يملكون عضوية سارية في الهيئة فقط.

بيئة مناسبة للإعلام

وأضاف الجحlan "دور الهيئة يقتصر على تلقي الشكاوى من الصحفيين، والقيام بواجبها في متابعة هذه الشكاوى مع وزارة الثقافة والإعلام أو جهات الاختصاص الأخرى، مؤكداً أن الوزارة لا تتوانى عن متابعة تلك القضايا بما يحفظ حقوق الصحفيين، وضمان وجود البيئة المناسبة للعمل الإعلامي الذي يعتبر شريكاً مهماً، سواء عبر كشفه لأوجه القصور والخلل لإصلاحها، أو إبرازه للإيجابيات.

وطالب الجحlan، في ذات السياق، من الصحفيين والمؤسسات الصحفية أن تساهم أيضاً في دعم الهيئة لتتمكن من القيام بمسؤولياتها، وقال: "نأمل من الصحفيين بأن يكونوا شركاء معنا في دعم الهيئة في المجالات الممكنة، سواء بالمشورة أو الرأي أو المشاركة بالأنشطة والبرامج وتحقيق النجاحات التي تساهم في اضطلاع الهيئة بمهامها".

تطوير نظام "المطبوعات"

وحول الانتقادات الموجهة لنظام المطبوعات والنشر، وما يتضمنه من عقوبات وغرامات مالية؛ أوضح الدكتور الجحlan بأن حال الإعلام اليوم يختلف عن الماضي ويجب التعاطي مع الشأن الإعلامي بشكل مختلف عما سبق، وهذا يتطلب أيضاً مواكبة النظام له في بعض بنوده، مستذكراً بتأكيده أن هناك مبالغة في الغرامات المالية التي يتم إقرارها في بعض القضايا، ومشيراً إلى أن الهيئة تسعى إلى تقديم مقترحات لتطوير بعض بنود النظام بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام. وقال: "الوزارة تقوم مشكورة بأخذ رأي الهيئة في كثير من المسائل، ونتمنى أن يتطور هذا التعاون مستقبلاً بشكل أكبر".

نظام جديد لـ "الهيئة"

وحول العراقيل التي تواجهها هيئة الصحفيين وتنسب في الحد من قوة وفاعلية الهيئة، أكد الجحlan أن الهيئة بحاجة لل دعم المالي الذي يساعدها في تنفيذ خططها وبرامجها، لافتاً إلى مخاطبتهم للمؤسسات الصحفية للمساهمة في الدعم، إلا أن الاستجابة كانت أقل من المأمول.

وكشف أمين عام هيئة الصحفيين عن قرب إعلان النظام الجديد للهيئة، وقال "نعكف حالياً على إصدار نظام الهيئة الجديد والذي سيعالج الكثير من الجوانب بما يعزز أداء مهامها بشكل أفضل ويسهم في خدمة الصحفيين".

نفايات وطفوحات وعمالة جائلة تفترش شوارع وأزقة غليل جدة مواطنون يشكون من ضيق الشوارع وافتراش الوافدة ويحذرون من "الآيلة للسقوط"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.al-madina.com/node/480634/غليل-أزقة-شوارع-ش-نفايات-وطفوحات-وعمالة-جائلة-تفترش-شوارع-وأزقة-غليل-جدة.html>

صهيب الفقيه - جدة تصوير: محمد كديش

نفايات وطفوحات وعمالة جائلة تفترش شوارع وأزقة "غليل جدة" تذمر عدد من سكان حي غليل جنوب جدة من نقص الخدمات البلدية وكثرة أكوام النفايات وأعداد العمالة المخالفة لنظام الإقامة، وزحام الشوارع الداخلية في الحي بسبب انتشار ظاهرة الافتراش للبيع الجائلين، علاوة على ضيق الشوارع، وكثرة البيوت القديمة والآيلة للسقوط على حد تعبير سكان الحي، وقالوا: إن الخدمات الموجودة «فقيرة» ناهيك عن ما يعانيه هذا الحي من فقر أمني وصحي وما يشاهده زائر الحي من حفر مليئة بالمياه الأسنة.

أزمة النفايات

يقول المواطن ماجد علي ضيق الشوارع تسبب بأزمة في النظافة بسبب عدم قدرت وصول سيارات البلدية المختصة بجمع النفايات إلى بعض المناطق داخل الحي، كما تشكل عقبة أمام سيارات الدفاع المدني والإسعاف قد تحول بينها وبين وصولها للموقع وشاركه المواطن سالم، مؤكداً أن تواجد العمالة المخالفة بهذا الكم الهائل في الحي يسبب قلقاً وإزعاجاً للسكان وقد طال انتظارنا لحل هذه المشكلة.

البيوت القديمة

وقال المواطن يوسف عبدالرزاق: تشكل البيوت القديمة ملجأً للمجهولين ومخازن لما يقومون ببيعه فهناك بيوت هجرها أصحابها بعد أن تكالبت عليها الظروف المحيطة تاركين خلفهم حياً أشبه ما يكون بأحد أفقر قرى الدول الأفريقية، ناهيك عن خطر وقوعها في أي وقت.

كثرة السرقات

المواطن زياد محمد قال: إنه قد تعرض للسرقة أكثر من مرة وفي كل مرة يقوم بإبلاغ الجهات المختصة وما إن يمر يوم أو يومان حتى يعاود الاتصال بهم شاكياً تعرضه لسرقة جديدة.. منوها بأن أغلب من يقومون بغسل السيارات وأصحاب العربات الجائلة هم عبارة عن أعين مراقبة تقتنص الفرص المناسبة لتسهيل عمل العصابات التي تكون على تواصل معهم، كما أن بعضهم امتن هذه الأعمال لتكون قناعاً له ليسهل عليه القيام بأعمال أخرى مخالفة.. مختتماً حديثه بطلبه المسؤولين النظر في حال الحي.

هاجس مخيف

مرزوق يوسف قال: إن انقطاع الكهرباء عن الحي يشكل هاجساً مخيفاً، ففي بعض الأحيان يكون انقطاع الكهرباء إشارة لإنطلاق أعمال العنف والسرقة والتعدي على الممتلكات، مشيراً أن هنالك عصابات متخصصة في السرقة بعد قيامها بقطع التيار الكهربائي عن المنطقة.

أكوام النفايات وتسرب المياه

وقال المواطن صالح: إن إهمال الأمانة وتجاهلها لنا أجبرنا على تحمل كلفة إصلاح ما لم تتجره بشكل سليم» وهذا من أبرز ما تحدث به بعد أن قام هو وجيرانه بجمع كلفة إصلاح أحد مواسير الصرف الصحي التي تسببت في إيذاء المارة

وجماعة المسجد، وكان هذا بعد عدة شكاوى وملاحظات تقدم بها سكان الحي للأمانة دون جدوى، مشيراً إلى أن حال الحي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم.. فعمال النظافة لا يقومون بأداء عملهم حتى ندفع لهم ونشاركهم التنظيف. أحياء أخرى

محمد عمر قال: الجهات المعنية بهذه المشكلات مشغولة باهتمام وتطوير أحياء أخرى يسكنها من هم أهم منا اجتماعياً.. وواصل حديثه قائلاً: إن المار بهذا الحي يطلب الغوث فما بالك بمن يسكنه ويشاركه محمد عبدالكريم قائلاً: إن إهمال الحي سيشكل خطراً على حياة من فيه ومن يسكن حوله في الأحياء المجاورة بسبب تحوله إلى مؤوى للهاربين والمجهولين كما أصبح أو سيصبح بعد فترة بسيطة نقطة انطلاق لأعمالهم المشبوهة.



”الشمراي”: الدراسات أثبتت أن آثار سوء معاملة الأطفال تستمر سنوات طويلة

العنف الأسري بالصغير يصيب بـ”السكري” والضغط وأمراض الشرايين

المصدر: جريدة سبق الخميس 20 ذو القعدة 1434 هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://sabq.org/UIEfde>

عبير الرجباني- سبق- الرياض:

قال استشاري النمو والسلوك بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث د. حسين الشمراي: إن العنف الأسري بالصغير، يؤدي للإصابة بأمراض السكري والضغط وأمراض الشرايين. وأوضح أن الدراسات العلمية أثبتت وجود عدد من الآثار لسوء معاملة الأطفال، تستمر لسنوات طويلة، حتى بعد أن يتوقف سوء المعاملة، مبيناً بأن هذه الآثار قد تظهر في السنوات المتأخرة من الطفولة والمراهقة، حتى بعد مرحلة البلوغ.

وذكر أن هذه الآثار تشمل الإصابات الجسدية وآثاراً نفسية وسلوكية واجتماعية. ولفت إلى أنه من الآثار الجسدية، إصابات الدماغ نتيجة الهز للرضع مثلاً أو الإصابات المباشرة، وما ينتج عنها من نزيف أو ضرر مباشر لخلايا الدماغ، وهذا يؤثر سلباً على نمو وتطور وظائف الدماغ المختلفة.

وتابع: كذلك أوضحت الأبحاث وجود نسبة أكبر للإصابة ببعض الأمراض العضوية كالسكر والضغط والسمنة والربو وأمراض القلب والشرايين. ومن الآثار النفسية، فقدان الثقة في النفس والنظرة الدونية للذات ومشاكل في التركيز والانتباه، والشعور بالخوف والقلق والاكتئاب، وفقدان الثقة بالآخرين، وبالتالي صعوبة تكوين العلاقات الاجتماعية واستمرارها.

وأكمل: أوضحت الدراسات أن التعرض لسوء المعاملة في الصغير يؤثر سلباً على التطور والنمو الطبيعي لمهارات الأطفال وقدراتهم كمهارات التفكير والذكاء والأداء الأكاديمي، كذلك تؤثر على التكوين السليم لمشاعرهم وسلوكياتهم وبناء شخصياتهم في المستقبل.

وختم بقوله: من الآثار السلوكية الميل للعنف ضد الآخرين، كذلك يكون لديهم نسبة أكبر لارتكاب الجريمة واستعمال المخدرات، ومخالفة القوانين في مرحلة المراهقة والبلوغ.

قال: هو كأي طفل يلعب ويتشاجر ولي حق في تأديبه.. وأمه لا تريد

زيارته

الأب المتهم بتعنيف ابنه بعسير: كنت مرابطاً على الحدود..

والصورة "مدورة"

المصدر: جريدة سبق الخميس 20 ذو القعدة 1434 هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://sabq.org/UlEfd>

سبق - أبها:

نفى المواطن عبدالهادي مسفر القحطاني تعرّض ابنه إبراهيم للعنف الذي اتهمته به زوجته في تصريح سابق لها، وقال إنني كنت مرابطاً على الحدود اليمنية، ولم يكن لدي أي إثباتات. وأضاف بأن الصورة التي تم نشرها هي صورة مدورة، واتهم أسرة زوجته بوضع معجون طماطم على وجه ابنه لإظهار الصورة بأنها عنف أسري، وقال إن أهل زوجته قاموا باختطافه من منزلها وهو في عمله، وهذا يعتبر عنفاً أسرياً، مبيناً أنه أرسل أهل الخير للصلح، ورفض والدها. جاء ذلك ردّاً على شكوى زوجته التي نشرتها "سبق" بعنوان (أم إبراهيم تطالب بحضانة طفلها وحمايته من عنف والده). أما عن النفقة فقال "القحطاني" إنه أنفق عليها، ولديه شهود على ذلك، مبيناً أنها وافقت على الطلاق بشرط التنازل عن حضانة ابنها، وهذا شرع الله، وقالت إنها تفدي نفسها مقابل الطلاق.

ونفى "القحطاني" إجبارها على الطلاق، وقال إن لجنة الإصلاح اتفقت على إنهاء الخلاف بالصلح، برقم ٣١١٦١٧٩، وذلك بتوقيعها وتوقيع والدها، ونفى تنازلها عن النفقة والمصروف؛ إذ تم الإصلاح على أن يطلق الزوج بلا عوض مقابل نفقتها وابنها أثناء بقائها في منزل والدها، وأنها "تنازلت عن جميع حقوقها المالية مقابل استلام ابني، والصك الشرعي رقم ٤٣ / ٩ يثبت ذلك".

وأكد القحطاني أنه لم يحرم طليقته من ابنها لمدة ٤ سنوات، وقال إن الزيارة مستمرة، علماً بأن الطفل لا يرغب بزيارة والدته عند أهلها لسوء المعاملة وتدخل الآخرين، كما أن الأم لا تريد زيارة ابنها في بيت زوجها خوفاً منه، وقال إن الزيارة تكون عن طريق الحقوق المدنية، وأثبت أنها موجودة في المنطقة، وأنها والدته. وتابع بأن الطفل إبراهيم مثل أي طفل في العالم، يلعب، ويسقط، ويتشاجر مع إخوانه وزملائه، ولأب الحق في أن يؤدبه ويعلمه، ولكن أصحاب النفوس الضعيفة يريدون أن يحولوا الحياة السعيدة إلى عنف. وأضاف بأن هناك تخطيطاً لاختطاف ابنه بشهادة شاهد من أهل الزوجة، وقال: "توجد معاملة بسبب هذا الموضوع بيني وبين أهل طليقتي في إمارة منطقة عسير لرد اعتباري، وقد وصلت إلى مركز شرطة الشمالية برقم ١٣٢٥٣؛ إذ تم التحقيق مع والد طليقتي، الذي اعترف بأنه قام باختطاف الطفل". وطالب الجهات المختصة بالقبض على الجاني وتسليمه للجهات المختصة ومحاكمته شرعاً، مؤكداً أن أم الطفل ليس لها أي علاقة باختطافه، وأن ما حصل هو دعوة كيدية وتشويه سمعة لإسقاط الحضانة، وأن الطفل لا يزال يعيش معه، ومستعد للكشف عليه في أقرب وقت.

ما الذي تفعله المرأة السعودية في المجتمع؟

المصدر: جريدة الوطن الخميس 20 ذو القعدة 1434هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18328>

أمين طلال

ما الذي تفعله المرأة السعودية في المجتمع؟ هل هي منفذة لأجندة تغريبية؟ أم باحثة عن حقوقها؟ إن أمنا بأنها فعلا تنفذ أجندة تغريبية، ألسنا بهذا الاتهام نقلل من قيمة المرأة؟ هذه المرأة التي لا تزال تثبت كل يوم أنها أكبر بكثير من أن تكون مجرد أداة تغريب!... إن تهمة التغريب التي كثيرا ما تنهم بها المرأة السعودية عندما تطالب بحقوقها ليس لها إلا أحد تفسيرين؛ التفسير الأول: أن تكون التهمة من نسج خيالنا، وتلك مصيبة لأننا حينها نتهرب تماما من المسؤولية -كالعادة-، والتفسير الثاني: أن تكون تهمة التغريب حقيقة، وتلك مصيبة أعظم لأنها - وبشكل واضح - تدل على أن المجتمع قد مارس اضطهاد المرأة حتى أجبرها على أن تتجه غربا للخلاص.. فأَي التفسيرين نختار؟ نحن إما أن نختار ما نعلل به تهمة التغريب، أو أن نخجل ونعترف بأن المرأة السعودية أكبر من أن تكون مجرد أداة للتغريب.

على الجانب الآخر، هل تبحث المرأة عن حقوقها فعلا؟ هل هي مضطهدة إلى درجة تدفعها لممارسة كل هذا الحراك؟ ألا ترى المرأة السعودية أن الحقوق التي تطالب بها لنفسها أكثر مما تحصل عليه الرجل في "مجتمعه الذكوري"؟! ألا تخفف هذه الحقيقة من معاناتها؟ ولماذا تصر على الظهور بمظهر الضحية؟

في الحقيقة إن كثرة الأسئلة هنا دلالة على مدى تعقد قضية المرأة السعودية، والتعقيد في قضيتها ليس لأنها امرأة في مجتمع ذكوري، إنما لأنها في مجتمع كل قضاياها على هذا النحو، عليها أن تدرك أنها ليست الضحية في هذا المجتمع إنما المجتمع هو الضحية، والمجتمع الضحية هو المجتمع الذي يعاني من تفاقم مشاكله وتشابك قضاياها.

إذا لو عدنا للسؤال الأول: "ما الذي تفعله المرأة السعودية في المجتمع؟".. نستطيع أن نقول إنها لا تنفذ أجندة تغريبية، ولا تطالب بحقوقها!، هي ببساطة تؤدي دورها الذي خلقت له المرأة منذ أن خلقت على هذه الأرض، ودورها هو أن تهيئ البيئة المحيطة بها للتغيير القادم، هذا التغيير الذي إن حصل فستكون المرأة أيضا هي محوره.. إن المتأمل في القرآن الكريم والسنة النبوية سيجد أن المرأة قد أنجبت الأنبياء ومهدت لهم وساندتهم وشاركتهم حمل الرسالة، موسى - عليه السلام - ألقته في اليم امرأة وتتبع أخباره امرأة وربته امرأة، وعيسى - عليه السلام - أنجبت امرأة وتحدث مجتمعها من أجله، وإلى أين اتجه محمد - عليه الصلاة والسلام - وهو خائف مما وجده في غار حراء؟ أليس إلى خديجة - رضي الله عنها - التي لم تكتف فقط بطمأنته إنما ساندته وحمته ودعمته حتى وافتها المنية؟

إن المرأة لا تصنع الحدث، كذلك الرجل، ولا مجال للتفرد بصناعة الحدث أبدا، إنما الذي يصنع الحدث ويبني التغيير هو المرأة والرجل مجتمعين، إلا أن المرأة تتفرد على الرجل في تهيئة المجتمع أو البيئة للتغيير، والقرآن عندما يذكر لنا أدوار النساء مع الأنبياء ففي هذا دلالة على أن المرأة استطاعت تهيئة بيئتها لمواجهة أصعب التغييرات، فالأنبياء لا يأتون لتغيير جزء فقط إنما لتغيير المنظومة كاملة "فكريا واجتماعيا" وفي حالة النبي محمد - عليه الصلاة والسلام - شمل التغيير حتى "اقتصاديا وعسكريا وإداريا".. إذن، عندما نريد فهم طبيعة الحراك الذي تقوم به المرأة السعودية اليوم فلن نستوعبه إلا بفهم دور المرأة على مدى التاريخ، هذا الدور الذي يتكرر تاريخيا بنفس النمط مع اختلاف الكيفيات! وعملية تكرار هذا الدور للمرأة يخبرنا بكل وضوح أن الدور الذي تؤديه بهذا المفهوم تحديدا يعتبر سنة من سنن الله في الإنسانية، ولن تأتي المرأة السعودية اليوم لتبدل سنة الله حتى إن أرادت!

وبالنسبة لمسألة اختلاف الكيفيات أعلاه فهذا تحدده طبيعة المشكلة الاجتماعية، ومن خلال قراءة تاريخية يمكن القول: إن المرأة لا تقوم في الغالب بعمل ثوري جبار من أجل التهيئة، فكثيرا ما كانت تقوم بعمل بسيط نسبيا، كأن ترفض التخلي عن مقعدها في الباص من أجل رجل أبيض، ليتربط على هذا الرفض إلغاء التمييز العنصري في أميركا لاحقا! وفي المجتمع السعودي، قد تكون "قيادة السيارة" هي هذا الحدث البسيط نوعا ما، أو قد يكون الحدث أبسط من هذا -الله أعلم-.. عموما، هذا الدور العظيم للمرأة دائما تقابله محنة عظيمة، في السابق قيل لها "ما كان أبوك أمرا سوء وما كانت أمك بغيا" واليوم تنهم بأنها "أداة للتغريب"!

تصاعد أسعار الحملات من المسؤول؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 ذو القعدة 1434 هـ - 26 سبتمبر 2013 م
<http://www.alriyadh.com/2013/09/26/article870825.html>

راشد محمد الفوزان

تصاعد أسعار الحملات للحج أصبح سمة سنوية تتراوح الارتفاعات بين 10 و 30%، ولا حج بدون تصريح أو حملة وهذا أصبح أساساً من سنوات الارتفاع من أين يأتي مصدره؟ فما الذي يرفع السعر ويتغير، رغم أن هذه السنة تقلص عدد الحجاج رقمياً كطلب الحكومة لدينا لحكومات الدول الأخرى. لكي نوضح أسباب الارتفاع يجب أن نعرف أن الحج يتم بحملة حج من خلالها لا أحد يحج وحده وب نفسه أبداً ممنوع قانوناً، رغم المخالفات والتجاوزات الواقعة. الحملات تستأجر الأراضي أو مواقع الحملات من وزارة المالية وليس الحج والأوقاف، وهذا سعرها مرتفع جداً يقارب 7500 للخيمة الواحدة، ولكن يجب أن نعرف أن مقر الحملات ليس كله للحجاج، بل هناك دورات مياه ومطابخ ومكان للصلاة وكلها تستقطع من الخيام وبالتالي ترفع التكلفة، فالمخيم الذي يستوعب 100 حاج لن يكون كله لعدد 100 حاج، بل يستقطع منه الخدمات وقد يذهب منه 30% تقريباً، وهذا سيتحمله الحاج بالطبع، أيضاً تذكرة الخطوط السعودية للتذكرة السياحية 1200 ريال ولا يسمح بأن تستأجر الحملات طائرات من الخارج، فرضت وزارة الحج بناء "مطابخ" من متعهد الوزارة بقيمة 400 ألف ريال لمن يريد، أو يبني بنفسه وهذا حسب مواصفات الوزارة لن تقل التكلفة عن 200 ألف ريال، فرض فتح 4 مكاتب على الحملات رغم أنها لا تحتاج فتح مكاتب فبعضها يكفيها مكتب أو موقع بالننت، وهذا أيضاً سيكون مكلفاً مالياً، أيضاً تسليم مواقع الحملات لا يتم إلا قبل شعائر الحج بعشرة أيام أو أسبوعين، وبناء كل ذلك دورات مياه والغرف والخيام والمطابخ وغيرها يحتاج وقتاً، والسرعة يعني تكلفة عالية في ظل شح عمالة حالياً. وهذه بعض أمثلة أسباب ارتفاع أسعار الحملات، ولست هنا أبرر أو اسوق لتبرير السعر يستحق أو لا يستحق. من المهم على وزارة المالية والحج أيضاً، أن تحلوا وتخفضا التكلفة للحملات وبالتالي خفض الأسعار بتوقيع عقود طويلة مع الحملات مثلاً 5 سنوات، بذلك يقوم ببناء كامل للمخيم مطابخ ومصلى ودورات مياه وغرف على طراز عال وجيد ومميز، ويستمر، بدلاً من كل سنة هذه التقلبات وهذه العشوائية، التي هي تضر، وتوضع المواصفات والشروط، فكل شيء ممكن.. والملاحظ تخبط وعدم دقة في الأداء وفي التنسيق للحملات، ولا تدار بطريقة "صناعة" وبنية تحتية، كل شيء مؤقت وسريع، حتى الضمانات التي تطلب من الحملات تدفع برمضان وتقارب نصف مليون، وتعاد بعد نهاية شهر صفر أي بعد الحج بشهرين أو ثلاثة. الحج يحتاج عملاً كبيراً وأداءً مميزاً، وبنية تحتية كاملة، والعمل على خفض التكاليف وتيسيره لا تعقيده، وتصعيب ذلك.. كل سنة نلاحظ النمو والارتفاع والفرضية هي العكس. ولكن؟

أبي.. أنفق علينا

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 20 ذو القعدة 1434هـ - 25 سبتمبر 2013م

[رابط الخبر](#)

م. طلال القشيري

سامح الله عضو مجلس الشورى، الأخت الفاضلة نورة العدوان، التي طالبت بمبلغ شهري للأطفال السعوديين -من دخل مصلحة الزكاة والدخل- حتى بلوغهم سن الثامنة عشرة عاماً! ودعائي بأن يسامحها الله لا يعني البتة أنني لا أؤيدها في مطالبتها، بل العكس هو الصحيح، فهذا المبلغ هو من حقوق الأطفال، وإن كانت من الحقوق غير المباشرة! لكن هناك حقوق أخرى لهم، وقد حُرِّموا منها رغم أنها أولى ومباشرة، بل وواجبة، بل ومفروضة من الشرع، ألا وهي نفقتهم خلال معيشتهم مع أمهاتهم المطلقات من آبائهم، فكثير من هؤلاء الآباء تجردوا من إنسانيتهم، ومن رجولتهم، ومن شهامتهم، وخلعوا قميص أبوتهم وقذفوا به في أقرب نفايات، وتتكبروا لأبنائهم فلذات أكبادهم، وتركواهم لأمهاتهم يُنفقن عليهم بما يسر الله لهن من مال ورزق! وحتى لو رفعت الأمهات قضايا نفقة ضد الآباء، ترى بعضهم يُماطل في تنفيذ أحكام القضاء، وها هي أروقة المحاكم تشهد يومياً ذراعاً مراثونياً من الأمهات وراء نيل حقوق أطفالهن المستودعة في ذمة الآباء، فُساء القلوب، وعديمي المشاعر!

لهذا أدعو عضو مجلس الشورى نورة العدوان، أن تسعى كذلك لإقرار مجلس الشورى لآلية فعالة تلزم الآباء بدفع نفقة أطفالهم، ولو خصماً من رواتبهم لصالح حسابات بنكية لأطفالهم، ومنع الآباء غير الملتزمين من السفر، أو تجديد وثائقهم الحكومية حتى يلتزموا بالنفقة، فلا يُعطوا قليلاً ويكُدُّوا، وكذلك فرض الغرامات المالية عليهم في حالة عدم التزامهم، فكم من أوضاع صعبة تشهدها البيوت بسبب عدم التزام الآباء بما أوجبه الله عليهم من فوق سبع سموات، وكم من أطفال عانوا وقالوا سراً وجهراً: أبي أنفق علينا، دون مجيب من الأب، إلا كما يُجيب أصحاب القبور!.



أكل راتب الموظفين بالباطل!

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 20 ذو القعدة 1434هـ - 25 سبتمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130925/Con20130925641305.htm>

عبد خال

حكاية إدماج المرأة في الحياة العامة ما زالت تمر بفصول متعاقبة تتوالى فيها الحكمة الدرامية توالياً ملحوظاً، إلا أن ثمة مكتسبات أخذت تتحقق على أرض الواقع بفعل مرور الزمن إذ امتلكت كثير من القضايا النسوية حلولها الخاصة وذلك بحكم الاحتياج أو التنظيم. وفي تسارع حياتي، بدأت كثير من القضايا النسوية تحتل موقعها الطبيعي من غير أن تعيد إلينا الحروب الإعلامية بين المؤيدين والمعارضين لتطبيع (حياة المرأة) والدليل على ذلك مرور عناوين عديدة لم تعد ذات حساسية مفرطة كما كان الحال سابقاً وإن أثارت لغطاً فهو لغط الحراك الاجتماعي.

وفي الآونة الأخيرة، عبرتنا عناوين صحفية تخبر عن ذلك الحراك من غير أن تكون مدججة بالتهمة السابقة التي كانت تحملها أية قضية تخص شأنًا من شؤون المرأة، فقرأنا (منشآت) عريضة تشير بالسماح لدخول العوائل إلى مدرجات الملاعب وإقرار التربية البدنية للطالبات في المدارس الخاصة ومنع رجال الهيئة من مطاردة أو تتبع امرأة تقود سيارتها.. وهي عناوين لم يكن لها العبور لولا أن الواقع أخذ يفرض نفسه ويفرض معه احتياجاته، كما أن التجارب السابقة في إحلال المرأة في مواقع مختلفة أثبتت عدم صحة الظنون التي كانت تصاحب تلك القضايا بدءًا من تعليم الفتاة (ميكرا) ثم ابتعاثها إلى استصدار بطاقة الأحوال وتأييث المحال النسائية. وحقيقة الأمر، إن كثيرا من القضايا لم يكن لها أن تتحرك بهذه السرعة لولا الرغبة الجادة في محاربة العنصرية ضد المرأة وهو الشعار الذي رفعته هيئة الأمم لتتغلب دوليا على كل أنواع سلب الحقوق النسوية.

ما يحدث من تسارع في هذا الجانب يؤكد أن حركة الحياة لا تنتظر من يقتعد الأرض، ومع هذا فهناك قضايا لا تزال تراوح في مكانها بسبب العادات والصمت الاجتماعي على وجودها، فالأمور التي تجابهها المرأة ليست محصورة في مجال عمل أو حركة بل أيضا داخل البيوت؛ فهي محاصرة بممارسات سلوكية انتجتها ثقافة ترى في الذكر رفعة وفي الأنوثة انحطاطا وازدراء، رغم أن الله تعالى جعلنا أنفسا وخاطبنا بهذه الصيغة، والنفس تستخدم للذكر والأنثى. ومحاصرة المرأة داخل المنزل نتاج مغالاة بعض أولياء الأمور في استخدام حق الولاية بتعنت قاهر، هذه المغالاة تتخذ صورا عديدة وفي مجملها يكون ولي الأمر (بيرقه أبيض) حتى لو كان هذا البيرق معفرا وممسوحا به درجات سلالم البلد. المهم أن تصرفات الولي على حق حتى إن خرم عينا، أو قص لسانا، ومع دخول المرأة إلى العمل ظهرت خسة بعض أولياء الأمور -سواء أكان زوجا أو أبا أو أخا- حين يقوم هذا الولي بأخذ أموال هذه المرأة ويحرمها من راتبها لا لشيء إلا لكونه الولي، فهل الولاية غمط الناس وأكل أموالهم بالباطل؟ وما هو المسوغ القانوني لهذا الأكل؟ ألم يكفل الإسلام حرية تملك المرأة، فكيف بهؤلاء يعدونها جذعة والاستيلاء على دخل المرأة ما زال ساريا عند البعض من غير أن يوجد قانون يمنع أو يجرم مثل هذا الفعل، وإذا كان الشارع أوجد حلا للعزل بتزويج المعسولة من قبل قاضي البلد فمن باب أولى إيجاد تشريع يحرم أخذ أموال الموظفات من قبل أولياء أمورهن إذا لم تكن الموظفة منهن راضية بهذا الفعل. وهذا أمر مرفوع لوزارة العدل من أجل إيجاد تشريع يوقف هذا الاستغلال المتسربل بحق الولاية فما يحدث يقود إلى ضرر كبير على أمثال هؤلاء الموظفات. عبدالعزيز الربيعي (الطائف)

نظام الحماية من الإيذاء وإساءة المعاملة النفسية للمرأة

بانتقاص أهليتها (1)

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 18 ذو القعدة 1434 هـ - 24 سبتمبر 2013م

نظام-الحماية-من-الإيذاء-وإساءة-المعاملة-النفسية-للمرأة-بانتقاص-أهليتها
<http://www.al-madina.com/node/480257>
<http://www.al-madina.com/html>

د. سهيلة زين العابدين حماد

نظام الحماية من الإيذاء وإساءة المعاملة النفسية للمرأة بانتقاص أهليتها (1) تزامن صدور نظام الحماية من الإيذاء مع الاحتفال الـ 83 باليوم الوطني ليسجل إنجازاً إصلاحياً كبيراً لخدام الحرمين الشريفين ينضم إلى إصلاحاته الكثيرة يكرم المرأة والطفل به بحمايتهم من إيذاء من لهم سلطة عليهما، وأتمنى ونحن نحتفل باليوم الوطني الـ 83 أن يتم إصدار قرار يُلغي جميع الأنظمة والقوانين التي تنتقص أهلية المرأة الكاملة التي منحها إياها خالقها في آيات صريحة قطعية الدلالة، فكم هي الإساءة النفسية والمادية بالغة للمرأة بانتقاص أسرتها ومجتمعها لأهليتها!

لقد أشار نظام الحماية في تعريفه للإيذاء إلى إساءة المعاملة النفسية: الإيذاء هو كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، أو التهديد به يرتكبه شخص تجاه شخص آخر بما له عليه من ولاية، أو سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية، أو علاقة إعالة، أو كفالة، أو وصاية، أو تبعية معيشية...
وانتقاص أهلية المرأة أشد أنواع الإيذاء النفسي والعاطفي والمادي حرماً الكثير من حقوقها بجعلها تحت الوصاية من الميلاد إلى الممات، خاصة أنه يأتي باسم الدين، ومُدعم بأنظمة وقوانين تتعامل معها كناقصة أهلية، فلا تفتأ الأسرة والمجتمع بمختلف فئاته وأنظمتهم ومؤسساتهم التعامل معها كناقصة أهلية، استناداً على حديثين ثبت ضعفهما في رواتهما، وفي متبهما، ولفهم خاطئ لآيات الشهادة والدية، وآية (وليس الذكر كالأنثى) وتعميم آية (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) مع أن الكل يعلم أن للذكر مثل حظ الأنثيين في أربع حالات فقط، وأن في أضعاف هذه الحالات الأربع تراث فيها المرأة مثل الرجل تماماً، وهناك حالات تزيد عن خمس عشرة حالة تراث فيها المرأة أكثر من الرجل، وبالرجوع لآية المواريث رقم (11) من سورة النساء تتضح هذه الحقائق.

أما شهادة امرأتين برجل واحد، فهي خاصة بعقود المدائنة، لا علاقة لها بالأهلية، وإنما هي لانعدام خبرة المرأة بالأموال المالية لعدم ممارستها لها، فإن مارسها انتفت العلة، وتُعادِل شهادة امرأة، شهادة الرجل، ولا علاقة لهذا بالشهادة في المحكمة، فقال ابن تيمية فيما يرويه عنه ويؤكد عليه ابن القيم: قال عن البينة التي يحكم القاضي بناءً عليها.. التي وضع قاعدتها الشرعية والفقهية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه" رواه البخاري والترمذي وابن ماجه: (إنَّ البينة في الشرع، اسم لما يُبَيِّنُ الحق ويظهره، وهي تارة تكون أربعة شهود، وتارة ثلاثة بالنص في بيعة المفلس، وتارة شاهدين، وشاهد واحد، وامرأة واحدة، وتكون نُكُولاً - النكول الامتناع عن اليمين - ويميناً، أو خمسين يمينا، أو أربعة أيمان، وتكون شاهد الحال، فقله صلى الله عليه وسلم: "البينة على المدعي" أي عليه أن يظهر ما يبين صحة دعواه، فإذا ظهر صدقه بطريق من الطرق حكم له" هذا ما جاء نصه في كتاب السياسة الشرعية لابن القيم، وقد أورد ابن القيم تفصيل ابن تيمية هذا تحت عنوان [الطرق التي يحفظ بها الإنسان حقه] فقال: "إنَّ القرآن لم يذكر الشاهدين، والرجل والمرأتين في طرق الحكم التي يحكم بها الحاكم، وإنما ذكر النوعين من البينات في الطرق التي يحفظ بها الإنسان حقه فقال تعالى وذكر آية المدائنة، ويقول ابن القيم في الطرق الحُكْمِيَّة في السياسة الشرعية: "وليس في القرآن ما يقتضي أنه لا يُحكم إلا بشاهدين، أو شاهد وامرأتين فإنَّ الله سبحانه وتعالى إنما أمر بذلك أصحاب الحقوق أن يحفظوا حقوقهم بهذا النصاب، ولم يأمر بذلك الحكام أن يحكموا به، فضلاً عن أن يكون قد أمرهم ألا يقضوا إلا بذلك. ولهذا يحكم الحاكم بالنكول واليمين المردودة، والمرأة الواحدة، والنساء مفردات لا رجل معهن، وبمعاهد القمط ووجوه الأجر، وغير ذلك من طرق الحكم التي لم تذكر في القرآن. فإن كان الحكم بالشاهد واليمين مخالفاً لكتاب الله، فهذه أشد

مخالفة لكتاب الله منه، وإن لم تكن هذه الأشياء مخالفة للقرآن، فالحكم بالشاهد، واليمين أولى ألا يكون مخالفاً للقرآن، فطرق الحكم شيء، وطرق حفظ الحقوق شيء آخر، وليس بينهما تلازم، فتحفظ الحقوق بما لا يحفظ به صاحب الحق حقه، ولا خطر على باله من نكول، ورد يمين، وغير ذلك، والقضاء بالشاهد واليمين، مما أراه الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم، قال تعالى في الآية 105 من سورة النساء: (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) [ابن القيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق د. محمد الإسكندراني علي محمد دندل، ص 112، طبعة بدون رقم، 1428هـ/2007م، دار الكتاب العربي - بيروت].

ومن هنا نجد ابن القيم يستدل بالمساواة في الشهادة بقوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) على أن المرأة كالرجل في الشهادة على بلاغ الشريعة ورواية السنة، فالمرأة كالرجل في رواية الحديث، التي هي شهادة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا كان ذلك ممّا أجمعت عليه الأمة، وممارسته راويات الحديث النبوي جيلًا بعد جيل، والرواية شهادة - فكيف تقبل الشهادة من امرأة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى شرع الله، ولا تُقبل على واحد من الناس؟؟ إن المرأة العدل - كما يقول ابن القيم في الطرق الحكمية في السياسة الشرعية "كالرجل في الصدق والأمانة والديانة". [المرجع السابق: ص 132].

للحديث صلة.



قياس أداء القضاة .. ماذا عن جودة الأحكام؟

المصدر: صحيفة الاقتصادية الثلاثاء 18 ذو القعدة 1434 هـ - 24 سبتمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/09/24/article_788013.html

كلمة الاقتصادية

وزارة العدل تنبه القضاة إلكترونياً إلى معدل إنجاز القضايا المنظورة لدى كل قاض، حيث تم وضع ثلاث خانات تحدد مستويات الإنجاز، وهي بحسب ألوانها خضراء وصفراء وحمراء، تعطي درجة الأداء وتعتبر عنه بوضوح مقارنة بعدد ساعات العمل وما أنجزه كل قاض في اليوم الواحد لتحديد أي نطاق يقع فيه القاضي وإدراجه في إحدى الخانات الثلاث، وهو قياس يتم كل شهر وهي فترة زمنية قصيرة جداً مقارنة بالقياس ربع السنوي ونصف السنوي ونحو ذلك مما هو معمول به في قياس جودة الأداء، حيث يجب أن يخضع كل موظف سواء في القطاع العام أو الخاص لقياس معدل الأداء، وعلى أساس هذا القياس يتم اتخاذ قرارات الترقية والمكافأة وغيرها من القرارات التي يجب أن تكون المعايير فيها موضوعية.

لقد حسمت وزارة العدل النقاش حول عدد القضاة ومدى مناسبة عدد السكان في المملكة، حيث ترى الوزارة - بحسب وجهة نظرها - أن المعيار الدولي الأكثر نموذجية لعدد القضاة بالنسبة لعدد السكان هو ما يعادل سبعة قضاة لكل 100 ألف نسمة، في حين أن عدد القضاة في السعودية يتجاوز ضعف عدد القضاة في كثير من الدول الأوروبية وغيرها بالنسبة لعدد السكان، حيث إن تزايد عدد القضاة في المملكة في السنوات الأربع الماضية بما يعادل الضعف، حيث وصل إلى خمسة آلاف قاض في حين يراوح عدد القضايا التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد بين 14 و 20 قضية وتظهر الإحصائيات التي صدرت العام الماضي ارتفاعاً لمعدل ما ينظره القاضي الشرعي في السعودية يومياً من القضايا. ولعل وزارة العدل أكثر العارفين بما يصلح أحوال القضاء، فزيادة عدد القضاة ليست هي الحل في جميع الأحوال، ولكن هناك حلول ترجع لفهمنا لدور القاضي وضرورة تركيز مهام عمله على النظر في الدعوى، وقد سارت الوزارة في هذا الاتجاه فأنشأت مكاتب صلح قضائي أثبتت جدواها في تخفيف الأعباء عن القضاة، واستطاعت أن تحل خلال عام واحد نحو 17 ألف خلاف أسري من إجمالي الخلافات المتنوعة، أبرزها دعاوى الطلاق والحضانة والنفقة ودعاوى تتعلق بالعقار، وهناك برنامج عملي يعطي لكتاب العدل دوراً في الإنهاءات التي تزدحم بها مكاتب القضاة واستصدار صكوك

استحكام الأراضي وإجراء الوقف والإثباتات عموماً، وهي إجراءات توثيقية يمكن أن يقوم بها كاتب العدل، بل هي من صميم عمله.

وإن من المؤمل أن يتحقق وعد وزير العدل ببدء عمل المحاكم المتخصصة في المدن الرئيسية، ومنها المحاكم التجارية والعمالية والأحوال الشخصية، حيث ستتحقق قفزة كبيرة في أداء القضاء وجودة الأحكام، مع عمق التخصص الفقهي في الأحكام والخبرة العملية في إنهاء القضايا صلحاً، واختصار الطريق على المتخاصمين، وتوفير العدالة السريعة التي هي مطلب للجميع، بعد أن تجاوز المتوسط الزمني للفصل في القضايا كل المدد المتوقعة، وفي أسوأ الظروف الإدارية رغم تحديث القوانين والإجراءات والمرافعات.

إن توفير الكوادر البشرية من القضاة وكتاب العدل والموظفين للقيام بالأعمال القضائية في المحاكم وكتابات العدل لن يكون عسيراً في ظل وجود عدد من كليات الشريعة وأقسام الحقوق والشهادات المعادلة التي تتوفر لدى شبابنا السعودي، كما أن توافر الموازنة العامة الضخمة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لتطوير مرفق القضاء عموماً، هي أكبر دعم للقضاء كي يواكب المتغيرات التي تفرض التحديث وإعادة الهيكلة وتطبيق أنظمة تقنية حديثة لنظم المعلومات، وجمع وتوثيق المعلومات والبيانات والإحصائيات والوثائق، والاستفادة منها في إجراء الدراسات والبحوث، ووضع الخطط والبرامج لتحسين العمل وتنظيمه.

تراجع الإصابة بالايذز عند الأطفال بـ 52% منذ 2001

المصدر: صحيفة الرياض نت الثلاثاء 18 ذو القعدة 1434 هـ - 24 سبتمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/net/article/870311>

جنيف - واس :

انخفضت الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (الايذز) عند الأطفال بنسبة 52 % منذ العام 2001م، وعند البالغين بنسبة 33 %.

وأوضح التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز الذي نشر أمس أن عدد الإصابات الجديدة بلغ العام الماضي 2,3 مليوني حالة، بمقابل 2,5 مليوني حالة عام 2011م مسجلاً انخفاضاً عالمياً بنسبة 33 % مقارنة بعام 2001م.

وفي العام الماضي، أصيب 260 ألف طفل في العالم بالفيروس أي أقل بـ 35 % مقارنة بعام 2009م وبـ 52 % عن عام 2001م.

وسلط التقرير الضوء على الجهود الكبيرة في مجال مضادات الفيروسات القهقرية لدى الحوامل لتفادي نقل الأم الفيروس إلى جنينها بهدف تراجع الإصابات الجديدة لدى الأطفال بنسبة 90 % عام 2015م، مضيفاً أنه جرى إنقاذ نحو 670 ألف طفل من الايدز بين العامين 2009م و 2012م نتيجة إتباع تلك السياسات.

وبحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز، كان 35,3 مليون شخص في العالم يعانون من الفيروس في عام 2012م حيث أصيب به نحو 2,3 مليوني شخص توفي منهم 1,6 مليون جراء أمراض مرتبطة به.

الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عبر برنامج تبادل وظائف النساء خليجياً

خطة خليجية لتوظيف العاطلات حاملات المؤهلات المتدنية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 20 ذو القعدة 1434هـ - 25 سبتمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/09/25/article_788335.html

مبوضي المطيري من الدمام

كشف لـ "الاقتصادية" مصدر خليجي عن طرح مقترح يجري تداوله بين دول مجلس التعاون الخليجي، لتوظيف العاطلات عن العمل في دول الخليج، يشمل حاملات المؤهلات العلمية المتدنية، ومن تجاوزت أعمارهن سن 35 عاماً. وقال المصدر: إن المقترح يقضي بإلزام القطاع الخاص عند التعاقد في المشاريع التي تخص القطاعات الحكومية بتشغيل الإناث من هاتين الفئتين.

من جانبه قال لـ "الاقتصادية" فوزي المجدي، الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي في الكويت: إن اجتماع ممثلي وزراء العمل، الذي عقد أخيراً في مقر الأمانة العامة لمجلس دول التعاون، اتفق على استهداف تنمية الفرص الوظيفية أمام المرأة الخليجية، لكن لم يتم مناقشة المدة الزمنية للانتهاء من الخطط والبرامج. وذكر أن كل دولة ستقدم دراستها ورؤيتها لتشغيل المرأة في القطاع الخاص، وقال: "الوظائف التي يعتبرها البعض متدنية، المعروضة أمام الخليجيات، ما هي إلا محاولات من الوزارات لحل مشكلة بطالة صاحبات المؤهلات المتدنية، واللاتي أعمارهن كبيرة ولا يمكن قبولهن في القطاع الحكومي".

وأكد أن مشكلة ارتفاع العمر التي تواجه تشغيل المرأة الخليجية، يتم معالجتها حالياً، "حيث تحاول الوزارات إيجاد مخرج لحل هذا في القطاع الخاص، الذي يشترط سناً أقل عند التوظيف"، عبر توظيفهن في الوظائف المتاحة عند إبرام القطاع الخاص عقوداً مع الجهات الحكومية.

وقال المجذلي: إن وزارات العمل الخليجية تعكف على إعادة تهيئة بيئة العمل للمرأة الخليجية، لتمكينها من العمل في الأجواء التي تناسب خصوصيتها، وتحاول إيجاد فرص في المهن والقطاعات التي لا تتطلب اختلاطاً مباشراً بالذكور. وأشار أيضاً إلى وجود توجه لإحلال العمالة الوطنية من الإناث في كل دولة بدلاً من الوافدات، "لكنه بطيء" وفقاً لقوله. وكشف أيضاً عن بدء تفعيل خطة تبادل العمالة الوطنية بين دول المنطقة، التي ستبدأ في مرحلتها الأولى للذكور، تليها المرحلة الثانية لتبادل الوظائف بين الخليجيات.

وقال: "الخطة جاهزة، لكن هنالك إشكاليات في التنفيذ يُتوقع حسمها في المجلس الوزاري الذي سينعقد في الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، ليتم رفعه إلى قمة القادة الخليجيين".

وأشار إلى وجود دراسات لمعالجة مشكلات العمالة الوطنية، لكنها تحتاج إلى تشريعات، "لأن القرارات والتوصيات أقرت منذ نحو خمس سنوات"، والتي بدأت أخيراً بالتعديل على التأمينات الاجتماعية بين دول الخليج عند عمل الموظف في دولة الأخرى.

ودعا عقيل الجاسم، مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل في دول مجلس التعاون، إلى مزيد من التنسيق بين الدول الخليجية في المواضيع ذات البعد العمالي المطروحة على الساحتين العربية والدولية.

وذكر بيان صدر عن المكتب أمس، وحصلت "الاقتصادية" على نسخة منه، أن اللجنة ناقشت التقرير الذي تضمن الإجراءات التي قام بها المكتب التنفيذي لتنفيذ القرارات الصادرة عن الدورات السابقة للمجلس، ونتائج أعمال الفرق الخليجية الثمانية المستندة إلى مبادرات خليجية لتنظيم أسواق العمل.

واستعرضت اللجنة أيضاً التقرير الخاص بمتابعة تنفيذ دول المجلس لبرنامج العمل الخاص لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية، الذي خصّص هذا العام لموضوع "تنمية فرص الاستخدام للمرأة".

وأوضح البيان أن الدورة الـ 35 للجنة وكلاء وزارات العمل اختتمت أعمالها أخيراً برفع عدد من التوصيات إلى مجلس وزراء العمل، الذي تستضيفه البحرين في الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل.



تقارير: أطفال سوريا يموتون جوعاً.. والإغاثة تسقط الأطعمة جواً

المصدر: جريدة الشرق الخميس 20 ذو القعدة 1434 هـ - 26 سبتمبر 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/09/26/953560>

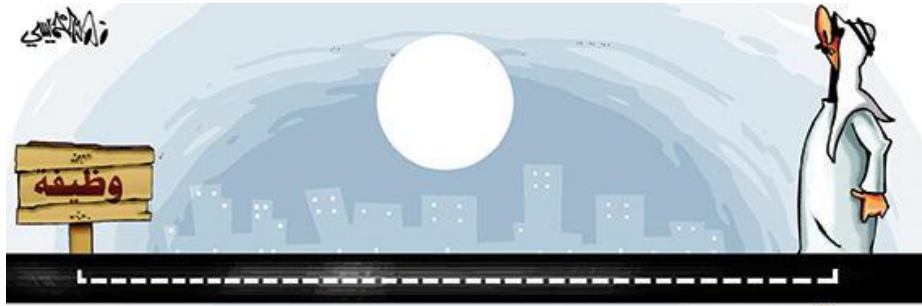
بيروت - رويترز

قالت جماعات إغاثية ونشطاء إن الجوع يمثل تهديداً متنامياً للسوريين في المناطق المتأثرة بالحرب ويموت الآن أطفال من سوء التغذية. وصوّر نشطاء سوريون جنثاً عدة لأطفال كهياكل عظمية قال الأطباء إنهم ماتوا بسبب سوء التغذية، فيما كانت آخر الضحايا الطفلة رنا عبيد التي توفيت أمس الأول وعمرها سنة واحدة، التي أظهرتها الصور وقد برزت ضلعوها وانتفخ بطنها.

وأوضح الأطباء أنها سادس طفل يموت من سوء التغذية في ضاحية المعصمية في دمشق، بينما يصعب على جماعات الإغاثة الدولية تأكيد مثل هذه الحالات؛ لأنه ليس لديها سبيل يذكر للوصول إلى المناطق المتأثرة بالعنف، لكن جماعات مثل «أنقذوا الأطفال» التي أصدرت تقريراً عن الجوع تقول إن مثل هذه الحالات تشير إلى احتمال وجود أزمة. وقال المسؤول في جماعة «أنقذوا الأطفال» جورج جراهام إن تضخم أسعار المواد الغذائية منفلت، وثمة صعوبة في الحصول على الغذاء، ومشكلة كبيرة في الوصول إلى المحتاجين، واستشهدت جماعة «أنقذوا الأطفال» بتقارير تشير إلى أن ربع الأسر السورية تمضي عليها أيام قد تصل إلى أسبوع دون أن تتمكن من شراء طعام. وذكر مسؤولو الأمم المتحدة أنهم يسعون جاهدين لإيجاد سبل لدخول مناطق القتال، فيما قالت المتحدث باسم برنامج الأغذية العالمي في بيروت لور شيراوي، إن عمال الإغاثة لجأوا إلى إسقاط الأغذية من الجو على بعض المناطق.



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: صحيفة الاقتصادية
الثلاثاء 18 ذو القعدة 1434 هـ
- 24 سبتمبر 2013 م

http://www.aleqt.com/2013/09/24/article_788022.html



AL HAYAT
الحياة

المصدر: صحيفة الحياة
الثلاثاء 18 ذو القعدة 1434 هـ
- 24 سبتمبر 2013 م

<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/553673>



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
20 ذوالقعدة 1434 هـ - 26
سبتمبر 2013م

<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/555624>



اليوم

المصدر: جريدة اليوم
الخميس 20 ذوالقعدة 1434 هـ - 26
سبتمبر 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/96125.html>

